



الاستراتيجية

نقل إحدائيات المعركة

يقدم الواقع السوري، يوماً إثر آخر، شواهد وأدلة، معيداً التأكيد على جملة من الاستنتاجات والحقائق: أولاً، لا توجد أية إمكانية واقعية لا باتجاه «الحسم» ولا باتجاه «الإسقاط»، نتيجة لتدويل الأزمة السورية، أي ذاك الوضع الذي ربطها بتحويلات الميزان الدولي البطيئة جداً إذا ما قيس بدماء السوريين النازفة، ذلك أن حسم الصراع على المستوى الدولي سيستغرق سنوات عديدة أخرى.

ثانياً، إن «الحسم» أو «الإسقاط»، ورغم كونهما افتراضين غير واقعيين، ولكن في حال تحقق أي منهما فإنه لا يعني حل الأزمة السورية، ولا يعني الخروج منها. فالشق المسلح من الصراع، إلى جانب تعبيره عن العدوان الخارجي بالدرجة الأولى، فإنه يعبر أيضاً - وإن بشكل مشوه - عن جملة الأزمات التي تعانيها سورية بإحدائياتها المختلفة اقتصادياً - اجتماعياً وديمقراطياً، وانعكاس تلك الأزمات بعيوب وتشوهات ومشاكل متعددة، سواء على الوعي السياسي أو على الواقع الاجتماعي السوري.

ثالثاً، إن قصر الصراع على شكله المسلح، هو بالذات الرسمة الأمريكية، والتي تسمح باستمرار الاستنزاف وتعميقه وصولاً إلى رفع درجات إنهاك الدولة والمجتمع إلى الحدود القصوى. ولذلك فإن انتظار «الحسم» أو «الإسقاط» واستمرار العمل ضمن الإحدائيات الأمريكية، لن يسمح لا بحل الأزمة السورية ولا بإيقاع الهزيمة النهائية بالعدو. أي أن الشكل المسلح للصراع هو الوصفة الأمريكية المثلى، وهو جملة الإحدائيات التي تسعى واشنطن لفرصها باستمرار، باعتبارها الجملة الوحيدة التي يمكن للصراع أن يجري وفقها، ذلك أن الحرب وتوسيع رقعتها باستمرار، استناداً إلى قوى الفاشية الجديدة، هما الطريق الإجباري الذي تسلكه الإمبريالية العالمية في إطار «علاجها» لأزماتها المستعصية، عن طريق التقسيم والتفتيت، ولكن كيف سيكون حال واشنطن هذه إن استطاعت الشعوب شق طريقها المستقل، وفرض جملة إحدائياتها الخاصة؟

إن الصراع، على أساس القواعد التي يضعها العدو، لا يضمن له الانتصار، ولكنه في الوقت ذاته يحميه من خسارة قاضية. أي أن استمرار الصراع وفقاً لقواعد واشنطن سيسمح لها بتحقيق جزء من أهدافها في نهاية المطاف. ولذلك فإن تغيير قواعد الصراع بحيث تتطابق مع المصلحة الوطنية السورية، سيضع العدو بأشكاله المختلفة «واشنطن والصهاينة والغرب الاستعماري وحلفائه الإقليميين وقوى الفساد الكبير الداخلي» في موضع يلحق بهم الخسارة المطلقة. فأي إحدائيات تستطيع تحقيق ذلك؟

إن أخذ زمام المبادرة السياسية، بنقل إحدائيات المعركة، إلى غير ما يشتهي العدو الأمريكي، هو الطريق الوحيد نحو هزيمته، ونحو إيقاف الكارثة الإنسانية وحل الأزمة السورية. أي أن الذهاب نحو الحل السياسي الشامل بكل الوسائل الضرورية، ووضعه استهدافاً أساسياً تسخر كل الأدوات الأخرى لتحقيقه بما فيها الأعمال العسكرية، هو انتقال من الموقف الانتقاري والمذافع، إلى موقع الهجوم الشامل.

ولا يغيب على أحد رفض واشنطن بالممارسة للحل السياسي ومحاولاتها المستمرة عرقلة، خلافاً لتصرّيات مسؤوليها بين فينة وأخرى. ولذلك فإن إرغامها على الذهاب باتجاهه يحتاج إلى جملة من المبادرات والتوافقات على المستوى الداخلي على أساس رؤية وطنية تتطوّل من مصلحة الشعب السوري أولاً وأخيراً، وليس من مصلحة هذا الطرف السياسي أو ذاك.

إن حواراً وحلاً سياسياً جدياً يفتح أفق التغيير الحقيقي الشامل الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي، ويسمح بترميم صدوع الوحدة الوطنية، هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة، وهو جملة الإحدائيات التي لا يمكن لواشنطن إلا أن تكون خاسرة وفقاً لها.

ماذا يفضل

السوريون

08

نقل العبء من

الدولة إلى المواطن

12

نقلات نوعية

للمقاومة

16

إلى متى يستطيع

بوتين الانتظار؟

19



من غزة - الصواريخ إلى وجهتها الصحيحة

انترنت

الرئيس الأسد

في خطاب القسم لولاية جديدة

أدى الدكتور بشار الأسد القسم الدستوري يوم الأربعاء 2014/7/16 رئيساً للجمهورية العربية السورية أمام رئيس وأعضاء مجلس الشعب وبحضور شخصيات سياسية وحزبية ودينية وإعلامية وعلمية ورياضية وفنية واجتماعية وعائلات من شهداء سورية، حسبما أوردت وكالة سانا السورية الرسمية للأنباء. وألقى الرئيس الأسد خطاباً عقب أدائه القسم الدستوري توجه فيه مستهله بالتهنئة لسورية بشعب تحدى كل أشكال الهيمنة والعدوان بكل الوسائل التي يملكها. كما برزت في الكلمة التي أودتها الوكالة عناوين عديدة منها أن الانتخابات كانت إعلان انتماء حقيقي للوطن يتجاوز انتماء تمنحه هوية أو جواز سفر، وأن السوريين في الخارج قالوا كلمتهم وفاجؤوا العالم وكرسوا الصورة الوطنية للسوريين وعنادهم في التمسك باستقلال قرارهم وصيانة سيادتهم. واعتبر الرئيس الأسد أن الانتخابات الرئاسية كانت لكثير من السوريين كالرصاصة التي يوجهونها إلى صدور الإرهابيين ومن وراءهم، وأن الحرب التي تخاض ضد الشعب السوري حرب قذرة، وأنه إن كان الغرب وإمعاثه من الحكومات العربية قد فشلوا فيما خططوا له فهذا لا يعني على الإطلاق توقفهم عن استنزاف سورية، لأن الغرب الاستعماري لا يزال استعماريًا. وجوهره واحد وإن اختلفت الأساليب وبينما أكد أن الدول العربية والإقليمية والغربية التي دعمت الإرهاب ستدفع ثمنًا غالياً لشد الرئيس في خطاب القسم أن الحلول الناجعة هي حلول سورية بحتة ولا دور لغريب فيها إلا إذا كان داعماً وصادقاً مشيراً إلى أن المصالحات الوطنية لا تتعارض ولا تحل محل الحوار الوطني الذي بدأت الدولة مع مختلف القوى السياسية والحزبية والفعاليات الاجتماعية وستستمر به، كما أشار إلى أن مكافحة الفساد هي أولوية في المرحلة القادمة في مؤسسات الدولة والمجتمع ككل، مركزاً على دور الأخلاق والبرية الأسرية في ذلك.

«وجع ورق»

- «دردري.. دردرة.. دردريّة..
مناهض للدردية.. دردريّة
جديدة».. لك يا عمي والله
انتو شغلنكم شغل.. حاطين
دابكم وداب الزلمة.. لك
طالع من موقعو وسافر برات
البلد وعاشت ناس وماتت
ناس وانتو لساتكم حاطين
حطاطو.. لك شوي تانية رح
تخلونا نشوف هالبنّي آدم..
سوبرمان!
- لاء يا أبو الشباب.. هو مو
سوبرمان.. وإن كان طرف
أو واجهة أو شماعة أو شو
ما بدكم تسموه فهو عم
يادي وظيفة.. وهو بسياسو
بيمثل مصالح سوبر شريحة..
سوبر طعمة مالية.. جوات
البلد وبراتها..! ومشان هيك
بالظاهر معك حق أنوراح وما
خلص من لسانا لأنو والعياذ
بالله شبحو لساتو موجود..
وبيستحضره السوبر لصوص

كل ما بدهم يعملوا نقله
لخالهم لقدام.. وعلى عينك
يا تاجر..! يعني إذا كانت
سياسو وفلسفتو الاقتصادية
الحكومية قبل الأمة هي
طعن بالظهر.. فهأ هي
السياسة والفلسفة نفسها
وهو برات الحكومة بس زياراتو
متبادلة معها.. ونحن بعدنا
بهي الأمة.. بتصير طعن
بالصدر..! يعني في أطراف
بدها تخربها وتفعد على
ناها..! فيا حبيبي مين فلك أنو
خصومتنا معو شخصية..؟!
القصة وما فيها أنو هاد
ويلي وراه مدرسة كاملة
بالاقتصاد والتفكير.. ومدرسة
معلومات يعني صاحب مدرسة
ومديرها واساتذتها وطلابها
ومنهاجها ومستخدميها
وامتحاناتها ونتائجها
وسمعتها وتنافسها.. ولا شو
رايك..؟؟

بصراحة



■ محمد عادل اللحام

العدالة الاجتماعية بين قوسين؟

البشر يبحثون عن عدالة ما قد ضاعت منهم منذ بزوغ فجر الطبقات بتشكيلتها الأولى ولن يتوقف البحث البشري عن العدالة التي ينشدها مهما حاولت القوى المقتضية لها إخفاء سلوكها وأدواتها بشعارات ومقولات لتغيب حقيقة الظلم الاجتماعي الواقع على القوى التي تنتج ولا ينال من انتاجها إلا ما يكاد يجعلها قادرة على إعادة إنتاج قواها التي تمكنها من استمرارها بالحياة لتصنع الربح مرة ثانية ليس لها وإنما لمغتصبي نتائج عملها وهذه المعادلة مستمرة طالما المتهوبون لم يعوا القوانين التي ينهبون بواسطتها، حيث يتم خداع العمال بمقولة الأجر الذي يحصلون عليه وهو جزء ضئيل من منتجهم الذي بدوره يبقى رأس المال لا قيمة له إذا لم يكن هناك منتج للعمل عندها يبدأ العمال بالتساؤل عن سر شقائهم الأبدي الذي يولده الاستغلال الناتج عن حرمانهم من نتائج عملهم الذي يستولي عليه الرأسماليون بقوة القانون والقمع المساند لحرية رأس المال في الاستغلال ونهب حقوق العمال. القوانين تعبر بشكل أساسي عن مصلحة الطبقة السائدة، وكما تسود هذه الطبقة لأبد لها من تقديم الفئات المتبقي من موائد الاستغلال، وهذا ما عبرت عنه بعض النظريات الاقتصادية في مراحل تاريخية سابقة اصطلاحاً «بالضمان والرفاه الاجتماعي» أي تقديم الرشوة الاجتماعية للطبقة العاملة وبعض ممثليها كي يبقى السلم الاجتماعي على ما يرام دون منغصات من قبل أصحاب الحق العمال، وحتى تلك الرشوة الهزيلة لم تستمر، وبدئ بسحبها من العمال مع المركزية الشديدة لرأس المال أي مع تبني الليبرالية الاقتصادية التي تم استيرادها إلى بلادنا، وتم تبنيها رسمياً، وصنعت لها ما يلزم من أدوات مختلفة، قانونية واقتصادية واجتماعية لعبت دوراً أساسياً في تعميق فرز المجتمع السوري إلى ناهبين «أقليات» ومهوبين «أكثريات»، وهو ما يعبر عنه بمعادلة «أرباح-أجور» الناطقة لشكل ومضمون النهب الجاري في الدولة والمجتمع معاً.

إن تحقيق أعمق عدالة اجتماعية في الظرف السوري الراهن يعني تصحيح تلك المعادلة «أرباح-أجور» لمصلحة الأجور وهذا له أدواته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها:

- مستوى عال من الحريات السياسية، والنقابية، والديمقراطية تمكن الطبقة العاملة وعموم الفقراء من تنظيم أنفسهم للدفاع عن مصالحهم.
- حركة نقابية مستقلة في قرارها واستخدام أدواتها الكفاحية وفي مقدمتها حق الإضراب والتظاهر السلميين.
- قوانين عمل تضمن ليس حقوق العمال فقط بل أيضاً تطبيقها الفعلي.
- قضاء عمالي مستقل وغير منحاز في قراراته يؤمن حقوق العمال العدالة المعتدى عليها، وأهمها حق العمال بعمل مستقر.
- تبني نهج اقتصادي جديد يحقق أعلى نمو وأعمق عدالة.



الحركة النقابية في ظل الأزمة «3» من أجل عقد مؤتمر نقابي «وطني» لاستعادة الدور

ولدى الحركة النقابية، من الكوادر الواعية والمتفهمة ما يفسح المجال أمامها للإجابة عن كافة القضايا والمسائل المطروحة على الحركة النقابية، فالأزمة كبيرة جداً، وكان من المفترض الدعوة لعقد مؤتمر نقابي «وطني» يمكن الحركة النقابية من إعادة رسم سياساتها العامة، والعودة للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية..

التسريح التعسفي

والإمكانات متوفرة بشكل كبير في الحركة النقابية من خلال القوانين التي تدعم القطاعات الاقتصادية وتخليص خزينة الدولة ومؤسساتها من مافيا الفساد، التي تحول قسم منها بعد النهب المنظم للدولة إلى مواقع الرأسمالية الجديدة، التي تطرح شعار إبعاد الدولة عن تدخلها الاقتصادي والاجتماعي وترك الحركة الاقتصادية للرأسماليين، أما تمثيل الطبقة العاملة، فهذا شأن له حديث آخر. يتعلق بالعمل النقابي الميداني في صفوف عمال القطاع الخاص، الذين هم وحدهم يطلق عليهم مفهوم الطبقة العاملة، وأمامكم المدن الصناعية الكثيرة التي يتواجد فيها هؤلاء العمال، لتقيموا فيها مراكز الخدمات الاجتماعية والصحية، وتأسيس صناديق المساعدة من اشتراكات هؤلاء العمال جنباً إلى جنب، كوادر نقابية قادرة على العمل بين صفوفهم ومن الضروري وضع برنامج عمل اقتصادي، يحمي المؤسسات السيادية، ويبقيها بيد الدولة، في السبعينيات من القرن الماضي كان هناك توافق بين توجه الدولة ومصالح العاملين في الدولة وعمال القطاع الخاص من خلال تدخل الدولة الاقتصادي والاجتماعي، والدعم الحكومي للطاقة وبعض المواد الغذائية الشعبية، وخاصة دعم الليرة السورية لحماية الأجور ورأس المال الشركات والمؤسسات والجهات الحكومية العامة، ولقد وفر ذلك مناخاً وطنياً هاماً انتعشت فيه مكتسبات العاملين لدى الدولة وعمال القطاع الخاص الذين استفادوا من المرسوم رقم 49/ المانع للتسريح التعسفي، هذا المرسوم الذي صدر بدعم من الرأسمالية الوطنية التي كانت خائفة من هجرة العمال إلى الدول المجاورة.

تمثل وعي العاملين في الدولة، هؤلاء العاملين، الذين أشار اهتمامهم تراجع القطاع العام، والانخفاض التدريجي للحقوق التي تضمنتها القوانين والأنظمة، كالطبابة، والألبسة والسكن والعمل الإضافي، والحوافز.. الخ، والتي تتعرض أكثر فأكثر للتراجع جراء تراجع موازنات الجهات العامة، التي تحكم بها الفساد، وهو الوجه الآخر، لليبرالية الاقتصادية، فمن الملاحظ جيداً أن بعض الكوادر النقابية، التي تحمل وعي «الدولة» تتزعج جداً، في الحديث عن الفساد، والبعض الآخر من الكوادر النقابية تتصدى لهذا الفساد، وتحدث عنه وتعتبره علة جهاز الدولة والقطاع العام..

وعى الدولة

إن المواقف المختلفة للكوادر النقابية ناجمة عن اختلاف المواقع والأماكن التي كان يشغلها النقابيون في أماكن عملهم، في القاعدة الإنتاجية أو في الجهاز الإداري أو المواقع المتقدمة في جهاز الدولة، وهذا ما يفسح المجال أمام وعي الكوادر النقابية، بين وعي «الدولة» ووعي العاملين في الدولة، فالاهتمام بالحركة النقابية، نابع من دورها التاريخي في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وفي تطبيق هذا الشعار نلاحظ أن الحركة النقابية هي الممثل للعاملين في الدولة، ولكن غياب مشروع متكامل في الدفاع، عن أماكن العاملين في الدولة، يبين أن الحركة النقابية تتراجع عن مواقعها في قطاع الدولة بعد أن فقدت مواقع لها في القطاع الخاص مع صدور القانون 17/ ومساوئه ولا سيما المرتبطة بعدم تحديد ساعات العمل والأجور وغيرها من الحقوق الأساسية لعمال القطاع الخاص، الذين هم جزء من الطبقة العاملة، في مواجهة الرأسماليين، أما العاملون لدى الدولة فوعيهم خاص بهم، وهم لا يقعون في الموقع المناقض للرأسماليين، بل هم في مواجهة الإدارات، وما نلاحظه من واقع الحال للحركة النقابية، أثناء الأزمة وما قبلها لا يعبر حتى الآن عن مصالح العاملين في الدولة، إذاً من المطلوب، النضال من أجل حماية أماكن عمل هؤلاء وحماية حقوقهم ومكتسباتهم التي بدأت بالاضمحلال نتيجة عدم متابعة أحوال القطاع العام وجهاز الدولة والعاملين فيه،

■ نقابي مزمن

متابعة الأزمة التي تمر بها سورية، تظهر بشكل جلي، أن المستفيد من هذه الأزمة، هم هؤلاء أصحاب «الليبرالية الاقتصادية» أي جماعة، الحرية الاقتصادية، للرأسمال، وإضعاف دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي فمنذ بداية الأزمة اضطرت الدولة إلى تعويم الليرة السورية أي تركها عرضة للعرض والطلب في السوق، ولقد صاحب ذلك ارتفاع كبير في الأسعار وتراجع واضح في الأجور.. وكان تعويم الليرة السورية جزءاً لا يتجزأ من مشروع الليبرالية الاقتصادية السورية، وحين توجه الأنظار إلى الليبرالية، فإن السبب واضح جداً، أي في نتائج، هذه الليبرالية على الحياة الوطنية، إذ تؤدي إلى إضعاف الحس الوطني، وشرذمة الشعب وتهميش العديد من الفئات الاجتماعية، إذ تلعب قوانين الليبرالية الاقتصادية، دور إعلاء شأن أقلية من الشعب في وجه الأكثرية، فالتوجه إلى مزيد من الحرية للتجار والرأسماليين «غير الصناعيين» يؤدي إلى إضعاف «خزينة» الدولة، وتراجع موازنات الدولة، والقطاعات العامة أكثر فأكثر مما يؤدي إلى تخلي الدولة بنفس الحجم من التراجع، عن تدخلها الاقتصادي - الاجتماعي والتخلي عن الدعم وعن الخدمات الاجتماعية المجانية، كالصحة والتعليم.

الانخفاض التدريجي للحقوق

فالقانون 17/ أطلق يد الرأسماليين في تسريح عمال القطاع الخاص. وجاء مع قانون التشاكرية، محاولة لتوضيب البيت الداخلي الاقتصادي، على الطريقة الليبرالية، وهو الأمر الذي يدفع باتجاه الحوار الدائم مع الكوادر النقابية، التي

تلعب قوانين الليبرالية الاقتصادية دور إعلاء شأن أقلية من الشعب في وجه الأكثرية فالتوجه إلى مزيد من الحرية للتجار والرأسماليين «غير الصناعيين» يؤدي إلى إضعاف «خزينة» الدولة

كيف عادت المرافئ السورية إلى «حزن» الدولة؟

الشركات الأجنبية استولت على مئات الملايين تحت يافطة الاستثمار!!



قبل أكثر من عام انسحبت الشركات الأجنبية من مرافئ طرطوس واللاذقية، وذلك بسبب الأحداث في سورية، وكنا قد حذرنا في «فاسيون» من خطورة تسليم المرافئ إلى شركات أجنبية تحت يافطة الاستثمار. وقلنا آنذاك بأن دولة عديدة رفضت تسليم مرافئها إلى شركات أجنبية لأن المرافئ هي جزء من السيادة الوطنية..

■ نزار عادل

لقد كان في سورية من يريد توجيه رصاصة الرحمة ليس إلى القطاع العام فقط، وإنما إلى الاقتصاد الوطني ليس ببيع الشركات، وليس بالاستثمار وإنما الموت المؤكد. للحقيقة النقابات العمالية اعترضت على عقود الاستثمار بعشرات المذكرات وفي مجالس الاتحاد العام أمام رئيس الحكومة والوزراء وأمام القيادة السياسية ورغم ذلك تم الاستثمار بل وبعض هذه القيادات النقابية التحقت في ركب الحكومة دفاعاً عن الاستثمار في المرافئ.

مرافئ طرطوس بالنكهة الفلبينية

البداية كانت في مرافئ طرطوس، حيث تم الإعلان عن استئجار عروض لإقامة وتأجير واستثمار محطة الحاويات في المرفأ، وتم إجراء المناقصة، ورست على شركة يقال إنها فلبينية الجنسية ولكن ذات نكهة سورية. لقد أخذت الشركة مساحة 252000م² في قلب ساحة المرفأ وتشكل ثمن المساحة الإجمالية، وتحتاج إلى طرق وخدمات خاصة قدمتها شركة المرفأ مجاناً، والرصيف رقم 7 وطوله 540م، وهو من أفضل الأرصفة من حيث الأعماق والموصفات، ويشكل العامل الأساسي في جذب البواخر ذات الحمولات الكبيرة، وهذا يعني أن إخراج هذا الرصيف من المرفأ، ووضعها في خدمة محطة الحاويات يحرم المرفأ من ورود السفن ذات الحمولات الكبيرة، ويؤثر سلباً على مردود المرفأ ومساهمته في الدخل الوطني، وقدمت إدارة المرفأ آليات وناقلات وخدمات مجانية عديدة للشركة المستثمرة.

العقد العجيب «اللقطه»!

حسب نص العقد ستدفع الشركة سنوياً للجانب السوري ستة ملايين وأربعمائة ألف دولار أمريكي في عشر سنوات أي ما مجموعه 64 مليون دولار بدل استثمار. ولو بقي الرصيف 7 موضوع الاستثمار تابعاً لإدارة المرفأ لكان الأمر مختلفاً. وحسب دراسة خبير قام بدراسة الجدوى الاقتصادي لهذا المشروع، بين أن

دخل هذا الرصيف يشكل 47% من مجموع دخل المرفأ الذي بلغ عام 2005 مبلغ 3.200 مليار ل.س، وتكون نسبة دخل الرصيف المذكور وحده 47%×2,300=1,504 مليار ل.س، ويكون مردود الرصيف 7 على مدى 10 سنوات دون الأخذ بالاعتبار نمو الحركة الاقتصادية 1,504 مليار×10=15,040 مليار ل.س، هنا نجد الخسارة الكبيرة التي خسرها المرفأ خلال 10 سنوات وهي 15,04 مليار -5,175=9,865 مليار ل.س حرمت منها خزانة الدولة.

متواليه الخسارات

كان من المفترض أن يتضمن العقد استقدام وكالات بحرية وخطوط ملاحية جديدة، ولكن هذا لم يتم، بل أن الشركات المستثمرة أخذت البواخر والخطوط الملاحية التي كانت مع شركة التوكيلات الملاحية العامة. بل والأسوأ قيام وكلاء الشركة المستثمرة بالاتصالات مع شركات النقل البحري العالمية من أجل تحويل بواخرهم من اللاذقية إلى طرطوس، وقاموا بزيارة ميناء مرسيليا في فرنسا، وعرضوا هذه الفكرة على "جك سعاد" صاحب شركات نقل كبرى، ورفض العرض بسبب الفارق الكبير في أجور التحميل والتفريغ والخدمة.

مرافئ اللاذقية والعجز

وانتقلت رياح الاستثمار إلى مرفأ اللاذقية، حيث كانت المشكلة في شركة اللاذقية هي النقص في الآليات والكوادر والعمال؛ وقبل تقديم المرفأ للاستثمار تم استيراد الآليات المطلوبة في عام 2007 وبمبلغ 2,400 مليار ل.س. إذا لا مشكلة هنا، المشكلة الأخرى، المرفأ محاصر بقوانين صارمة، وجهات وصائية عديدة، ومن الطبيعي أن هذه القوانين مقدسة والجهات الوصائية لا راد لها، لذلك وقفنا في عجز أمامها.

فالطاقة الاستيعابية للمرفأ 800 ألف حاوية وفق ساحاته وأرصفتها، والمرفأ وصل إنتاجه السنوي حتى عام 2007 إلى 5400 ألف حاوية، وكان مخطط له من إدارته أن يصل إلى 800 ألف حاوية بعد وصول ما تبقى من آليات.

غير قابل للنقاش

قالت نقابة عمال النقل البحري والجوي في اللاذقية حول دفتر الشروط: المرفأ بإمكانياته الحالية وسواعد عماله، وبإشادة إدارته والأرقام المثبتة في سجلاته تضاعفت إنتاجيته درجات، وإنتاجية مرافئ متطورة عديدة تفوق إمكانياته المادية، وبالتالي إنتاجيته في ازدياد مستمر، وخاصة في مجال تناول الحاويات، والمرفأ تعاقداً قبل عقد الاستثمار مع شركات عالمية لشراء روافع وآليات حديثة متطورة، وقد دفعت سورية ثمنها المليارات من جيبتها.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو مبرر الشراكة والاستثمار؟ وأين الدراسة الاقتصادية الواضحة التي تؤكد الجدوى الاقتصادية من الاستثمار؟ علماً أن النقابة بدورها تساءلت عن الشيء الذي تقدر على شركة المرفأ تقديمه بهدف تحسين عملية الإنتاج لتبحث عن شريك مجهول الهوية، وقالت النقابة: إننا لا ننظر إلى المرفأ من الناحية الاقتصادية البحتة فحسب، بل ننظر لها بشكل أعم وأكبر، بحيث تشمل الجانب الاجتماعي والسيادي باعتبارنا في حالة مواجهة دائمة مع المخططات المعادية التي عجزت حتى الآن عن اختراق وحدتنا، ونرفض أن تفتح الفرصة لمن لم يستطيعوا النيل من المواقف الوطنية لسورية بالقوة العسكرية والسياسية أن يتمكنوا من ذلك عن طريق الاقتصاد.

إننا نرفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً كوننا نرى فيه إجحافاً بحقوق العمال واقتصادنا الوطني بعد كل ذلك، قال نائب رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه في المرفأ: القرار اتخذ!! لأن قرار الاستثمار حكومي غير قابل للنقاش.

المحصلة الأخيرة

الشركات أخذت الحصة الأكبر من إنتاجية المرفأ وحصصاً أخرى بعد زيادة الإنتاج، وعلى كامل الإنتاجية، والزيادة في الإنتاج كانت قيد الإنجاز بعد وصول الآليات الحديثة، ومرفأ اللاذقية عمله الأساسي في الحاويات، وقد أخذت الشركة 85% من عمل المرفأ، ولذلك فإن أسئلة عديدة طرحت، وما زالت تطرح، والأهم أن الشركة الأجنبية انسحبت من المرافئ بعد أن حدث ما حدث، فما هي المحصلة؟ وما الأرباح التي سحبت من سورية؟ أين هي الحقائق الضائعة؟ فهل نبقى على أمل الكشف عن تلك حقائق، ومحاسبة الذين فرطوا بالسيادة الوطنية؟!!

من الأرشفة العمالي

أعلى مراحل الفساد

■ أبو فهد

للخصخصة أشكال وللفساد درجات، الفساد سبب للخصخصة وهي سبب لمرحلة أعلى من الفساد.

وتبقى الخصخصة، خصخصة مهما سميت: «إلغاء للتأميم، أو تأجيراً للشركات العامة، أو تحريراً لبعض القطاعات». ويبقى الفساد نتيجة للنهب الواسع الذي قامت به البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية على مدى عقود لمال الشعب وثروة الدولة. فكل التجارب التي مرت بها البلدان التي تجرعت من كأس الخصخصة، أثبتت أن «الحرامية» الكبار عندما يتراكم لديهم المال الحرام، يفترسون الملكية العامة المنهوبة لتحويلها إلى ملكية خاصة ناهبة. وهذا ما يجري ضمن المعادلة المعروفة تاريخياً «من يملك يحكم، ومن لا يملك لا يحكم»، وهم اليوم يريدون أن يحكموا بوجه مكشوف، من أجل مضاعفة ثرواتهم غير المشروعة، بشكل مشروع، والحكم لديهم ما هو إلا أداة لحماية صيورتهم غير المشروعة التي يخافون من ساعة محاسبتهم عليها، كي يسبقوا هذه المرة قوانينهم التي تؤمن لهم الحماية والمشروعية. ويتباكون على قطاع الدولة الذي «سحبوا خيره، وكونوا ثرواتهم فيه، ويرمون بهتهم ما أنزل الله بها من سلطان، وكان المشكلة تكمن فيه وليس فيهم».

إن تجارب من سبقنا على طريق الخصخصة قد راكمت لدى الشعب السوري وطبقته العاملة ما يكفي من معرفة وخبرة لصرد وردع من يريد خصخصة وطننا، فمواجهة الخصخصة وأصحابها وإفشال مخططاتهم هي مهمة ليست ذات طابع اجتماعي واقتصادي، اجتماعي يسعى للحفاظ على حد أدنى من العدالة الاجتماعية، واقتصادي يهدف إلى تأمين أرضية نمو عالٍ من أجل مواجهة التحديات الكبرى من بطالة وتحسين مستوى معيشة ودور فاعل على المستوى الإقليمي، بل هي أيضاً، والأهم من كل ذلك اليوم، مهمة وطنية من الدرجة الأولى، فالخصخصة هي أداة تفتيتية للمجتمع والدولة والبلاد.

إما قطاع دولة مخصص فعلاً وسراً عبر حق الرقبة لناهبيه الذين لا يملكون شكلياً وقانونياً، وإما بلد مخصص علناً عبر حق الملكية المقدس والمشرع قانوناً.

والمطلوب فك الخصخصة غير المعلنة والشائنة لقطاع الدولة عبر تفكيك آليات الفساد وضرب رموزه التي هي نقاط ارتكاز بامتياز للعدو الخارجي، فهؤلاء وطنهم حيث حساباتهم المصرفية، وليس حيث شعبهم وليس الانتقال إلى المرحلة الأعلى من الفساد عبر الخصخصة الموقننة لقطاعات حيوية من الاقتصاد الوطني. إن ما يطرح في السوق من وصفات للخصخصة التبريرية الزائفة لن تؤمن الفعالية الاقتصادية المطلوبة، كما لن تؤمن الحدود الدنيا من العدالة الاجتماعية، بل العكس هو ما سوف يجري إن تم ذلك.

ويبقى خيارنا القضاء على الفساد والنهب وإنقاذ قطاع الدولة. من كليهما، والحفاظ على أساس سيادتنا الوطنية مع الحق المشروع للقطاع الخاص المنتج في العمل لبناء الوطن إلى جانب قطاع دولة معافى وقوي. هكذا نستطيع مواجهة التحديات وتحقيق كرامة الوطن والمواطن.

تراجع الاحتجاجات العمالية بالأردن

أظهر تقرير أعدّه المرصد العمالي الأردني انخفاض الاحتجاجات العمالية في النصف الأول من عام 2014، بشكل ملحوظ، إذ بلغت 302 احتجاج، قياساً بمجموع الاحتجاجات العمالية، التي جرت في النص الأول من العام الماضي، البالغ عددها 597 احتجاجاً، بتراجع كبير نسبته 49%.

وجاء في التقرير، الذي أصدره المرصد العمالي الأردني التابع لمركز فينيق للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت الألمانية، أن غالبية الاحتجاجات العمالية تركّزت في القطاع الخاص، إذ بلغت 44,3 % من إجمالي الاحتجاجات بواقع 134 احتجاجاً، خلافاً للسنوات الثلاث الماضية «2011، 2012، 2013»، التي سجل القطاع العام خلالها المرتبة الأولى في عدد الاحتجاجات العمالية، حيث سجل القطاع العام 127 احتجاجاً 42,1 % من إجمالي الاحتجاجات في النصف الأول من هذا العام، إلى جانب 13,6 % من الاحتجاجات نفّذها متعطّلون من العمل طالبوا بالحصول على فرص عمل، بواقع 41 احتجاجاً.

وحسب التقرير، فإن الاعتصامات تشكّل 61,3 % من مجموع الاحتجاجات العمالية، وحلّت الإضرابات، تالياً، 24,5 %، كما تم إدراج عمليات التهديد بتنفيذ إضرابات عمالية باعتبارها احتجاجات لتحقيق أهداف عمالية لتشكّل 11,2 % من مجمل الاحتجاجات التي شملت كذلك بعض التحركات الفردية، وتركّزت في عمليات إيذاء النفس لأغراض تندرج في إطار الاحتجاج على وضع عمالي معين وبلغت 3 %.

ولفت التقرير أن أسباباً عدّة ساهمت في استمرار الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من عام 2014، ومن أبرزها انخفاض الأجور والرواتب، الذي دفع إلى تنظيم ما يقارب 116 احتجاجاً عماليا مطالباً برفع الأجور والعلاوات، بواقع 38 % من مجمل الاحتجاجات.

ونوّه التقرير أن من الطبيعي أن يحتل تحسين الوضع المعيشي المرتبة الأولى، إذ أن أحد أهم



جانب زيادة الأجور والعلاوات وتحديد ساعات العمل وتنظيمها والتثبيت في العمل، وصرف مكافأة نهاية الخدمة، وتغيير المسميات الوظيفية للعاملين في بعض القطاعات، والاحتجاج على غياب الأمن الوظيفي، والاحتجاج على التأخر في صرف الرواتب والمستحقات المالية 12,3 %.

أما الاحتجاجات العمالية المطالبة التي نفّذت احتجاجاً على الفصل من العمل فبلغت 6,6 %، وتليها الاحتجاجات العمالية المطالبة بالتثبيت بالعمل «تغيير صيغة التعاقد الخاص بالعمل» فقد بلغت 3,3 %، أما الاحتجاجات العمالية التي تطالب بتأسيس نقابات جديدة فقد بلغت 1 %.

وبلغت نسبة الاحتجاجات العمالية التي جرى تنفيذها خارج إطار النقابات العمالية القائمة 68 %، في حين نفّذت النقابات العمالية الرسمية والمستقلة ولجانها التحضيرية 11,2 % من مجمل الاحتجاجات العمالية، فيما نفّذت النقابات المهنية 7,3 % من مجمل الاحتجاجات العمالية، إضافة إلى تنفيذ 13,6 % من قبل المتعطّلين من العمل للمطالبة بفرص عمل.

■ وكالة أنباء العمال العرب

في الكويت إضراب وتهديد ولا تراجع عن المطالب

تفاعلت قضية إضراب نقابة التأمينات الاجتماعية في الكويت، وأصدرت إدارة المؤسسة تعميماً جديداً يطالب الموظفين بالعودة إلى العمل، وإلا فستتخذ إجراءات قانونية، لكن النقابة، التي بدأت إضرابها قبل نحو سبعة أسابيع، رفضت التهديد وأكدت المضي في إضرابها. فيما واصل موظفو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إضرابهم الشامل عن العمل، هددت المؤسسة العاملين المضربين باتخاذ إجراءات قانونية بحقهم ما لم يعودوا إلى العمل، لكن النقابة رفضت التهديد، وشددت على استمرار الإضراب، وكشف الفساد والتجاوزات. ودعا تعميم المؤسسة الموظفين المضربين إلى مباشرة مهامهم الوظيفية فوراً حتى لا تضطر الإدارة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية وإقرار المواد الجزائية بحقهم، القرار وصفته نقابة العاملين في المؤسسة بأنه تهديد ويتعارض مع حق الإضراب الذي كفله الدستور والقانون.

وأوضحت رئيسة نقابة العاملين في مؤسسة التأمينات "منال الرشيدى" أن هذا الامتناع عن العمل لم يكن قراراً فردياً بل كان تنفيذاً لقرار النقابة، وممارسة للمبادئ الدستورية في التعبير وحفاظاً على المال العام، وسير المرفق العام بانتظام، والدعوة إلى وقف المحسوبيات والفساد الإداري في المؤسسة .

وأضافت الرشيدى أن الموظفين وانطلاقاً من نصوص الدستور والقانون يرفضون هذا التهديد والترهيب الذي تمارسه الإدارة للتغطية على فشلها الذريع، وإلقاء اللوم على الموظفين في مواصلة الإضراب الذي جاء نتيجة حتمية لنهج هذه الإدارة، لافتة إلى أن من استولى على المال العام وأصدر قرار الترقيات بناء على المحسوبيات هو من يتحمل تعطيل مصالح المواطنين.

وأكدت أن الموظفين على استعداد كامل لتعليق إضرابهم والعودة للعمل فوراً في حال قيام وزير المالية أو المدير العام بالنزول إليهم ومناقشتهم وإعطائهم ضمانات كافية لإقرار حقوقهم .

■ نقلًا عن القبس الكويتية

من نضالات الشيوعيين

النضال من أجل الخبز

■ فادي نصري

أثناء الحرب العالمية الثانية « 1939 - 1945 » استشرى البؤس الاقتصادي الذي عانى منه الفقراء بحكم الأسعار المرتفعة، والنقص في السلع الأساسية خاصة الخبز والسكر والكاكاو نتيجة لاحتكار الشركات الإنكليزية تصدير القمح والرز والسكر وغيرها من المواد الغذائية، مستهدفة الحصول على أرباح كبيرة إضافة إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل، والتي تجلّت بشكل فاحش عام 1941، حيث بدأت أول مظاهرات الجوع التي قامت في دمشق وحلب، وقد سارت الجماهير المحتجة رافعة الرايات، ووقعت مواجهات مع قوات الاحتلال الفرنسي، وجاء رد المحتل بعمليات ترويع واعتقال لبعض قادة هذه المظاهرات، وفيما بعد تبعتها مظاهرات أخرى في شهر شباط من العام نفسه، حيث هاجم المتظاهرون الجوع المقات التابعة للانتداب والأفران، وقامت الشرطة بسحق هذه المظاهرات مما أدى إلى إعلان الإضراب العام الذي اتسع شيئاً فشيئاً إلى أن شمل معظم المدن السورية، وفي شباط من العام 1943 حدث إضراب كبير رداً على ارتفاع أسعار خبز الطبقة العاملة من 8 قروش إلى 8 قروش ونصف للكيلو غرام الواحد.

وفي 20 آذار 1943 نفّذ العمال إضراباً واسعاً دام تسعة أيام، ومرة أخرى كان الخبز هو السبب الرئيسي للقيام بهذا الإضراب نتيجة تقلص الكمية وسوء النوعية وتردي عمل الخبازين، وعدم كفاية المراقبة من الحكومة، والغبن الذي لحق في شريحة الفقراء، والاستياء من نقص كميات الطحين السوري، وقد استشهد سبعة عمال من المضربين والمتظاهرين، وسقط عشرات الجرحى فضلاً عن الأضرار الفادحة التي لحقت بالحافلات الكهربائية والمباني الحكومية والمحال التجارية!!.

لذلك صدر عام 1943 مرسوم ينص أحدهما على إعطاء العمال راتب شهر عن كل سنة من سنوات فترة الخدمة التي قضوها في العمل، وذلك عند تسريحهم والآخر ينص على إعطاء العمال الذين تتجاوز أعمارهم 18 عاماً 75 ليرة سورية شهرياً كحد أدنى للأجر مقابل تسع ساعات عمل في اليوم، ولكن الغلاء الفاحش قد رفع أسعار المواد الغذائية الضرورية في ذاك الحين، وبقي هناك عمال مازالوا يتقاضون أجراً ما بين 50 و 60 ل.س شهرياً.

وهكذا تكون السلطة آنذاك برفعها للأجور قد التفت على مطالب الفقراء وألتهتهم بزيادتها عن المطالبة بتثبيت سعر الخبز لقمة الشعب وتحسين جودته.



الشيوعي السوري بحزب الخبز. لقد ناضل الشعب السوري وطبقته العاملة عقوداً طويلة من أجل الخبز لقمة الشعب، واستطاعوا تحقيق مكاسب مهمة بمساعدة القوى الوطنية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي عبر المظاهرات والاعتصامات، وعرائض الخبز في المحافظات، وفي مداخلات النواب الشيوعيين في مجلس الشعب ومجالس المحافظات والمؤتمرات العمالية وغيرها.

لكن مظاهرات الخبز لم تتوقف حتى ما بعد الجلاء، وخروج الاحتلال الفرنسي، وأشهرها مظاهرات نساء حمص عام 1948، حيث وقفت الرفيقة "سلمى البني" تخطب في المتظاهرين أمام قصر المحافظ، بالإضافة لمظاهرات الخبز والجوع في حلب وعين العرب التي قادها الشيوعيون عامي 1947 - 1948 والمظاهرة الكبيرة في حي باب سريجة بدمشق منتصف الأربعينيات، هذه النضالات التي عرف خلالها الحزب



صراع «القوى العظمى».. ومصير دول الأطراف؟!!

– تحول نوعي في الوعي الاجتماعي السائد على المستوى العالمي وفي كل بلد، باتجاه السؤال عن البدائل الجديدة؟ واستناداً إلى هذه الخصائص التي يبدو أن لها قانونيتها بدلالة تكرارها أكثر من مرة وفي أكثر من مكان، يمكن فهم ليس فقط تعقيدات الوضع الحالي، بل اتجاه التطور العالمي اللاحق.

التطور اللاحق؟

السؤال الأساسي الذي يفرض نفسه على الجميع، ويقلق كل القوى الحية في الدول الطرفية هو اتجاه تطور الأوضاع، وافترضاً يمكن الحديث عن اتجاهين:

● إما استمرار الوضع القائم بكل ما فيه من مأس وويلات وكوارث إنسانية، وهذا ما يتناقض مع مصالح وإرادة الشعوب من جهة، ومع توازن القوى الجديد الذي يتوضح يوماً بعد يوم، ويكمل أدواته الاقتصادية والسياسية والعسكرية لمجابهة تلك القوى المتراجعة التي أوصلت الأوضاع الى ما وصلت اليه.

● أو القطع مع شكل وطريقة إدارة العالم رأسمالياً، وذلك حسب الظرف الملموس في كل بلد، وحسب تعقد الأزمة فيه، وهذا ما يتوقف على طبيعة القوى المهيمنة ومستوى تبعيتها للمراكز، فكل قوة وإن كانت تبدو في مواقع متقدمة على ساحاتها المحلية، لا يمكن أن تخرز تقدماً حقيقياً ما لم تتوافق سياساتها مع اتجاه التطور الموضوعي التاريخي على المستوى الدولي، دون أن تحجز مقعداً في قطار التاريخ على الطريق الجديد.

العالم القديم ينحطم، والجديد في مرحلة مخاض، ولكل مرحلة مخاض آلام لكن الولادة قادمة، وبالرغم من جسامه التضحيات فإن ما تدفعه الشعوب من ثمن هو أقل مما كانت تدفعه في فترة انعدام وزن القوى الصاعدة، وتجربة كل من «الصومال- أفغانستان- العراق...» تؤكد هذه الحقيقة الساطعة لمن يريد أن يرى طبعاً.

أما الرّيع فللمراكز حصراً، وخصوصاً الأمريكي منه.. فلم يعد سراً أن واشنطن تستخدم أحط ما في تجربة الرأسمالية الأوروبية «المتحصرة» أي الفاشية بشكل علني في صراع المواقع والنفوذ مع القوى الصاعدة كما في أوكرانيا، أو توظف ذلك «اللقيط» المستولد من «كهوف الشرق» في فترات الركود والانحطاط.

التاريخي «التطرف» المقولب استخباراتياً وإعلامياً، من خلال وضع كل منجزات الثورة العلمية التكنولوجية في خدمته، أي أن زخم تدخل دوائر الرأسمال المالي العالمي في الصراعات على الساحة الدولية هو محاولة لإجهاض عملية التغيير الحقيقية التي تلبى حاجات الشعوب المعنوية.

إن ما تدفعه الشعوب من أثمان باهظة في المرحلة الانتقالية، ليس نتيجة الصراع الدولي بحد ذاته، بل هو نتيجة دور ذلك العائق الصناعي أمام التطور الطبيعي الحر والمستقل للشعوب، من مراكز الرأسمالية الدولية، والنخب البرجوازية في بلدان الأطراف سواء كان بالتواطؤ المباشر في بعض الحالات، أو باستغلال المراكز رد فعل وترهل البرجوازيات الحاكمة لفرض النموذج الذي يعبر عن مصالحها في حالات أخرى.

خصائص المرحلة الانتقالية:

حسب تجربة البشرية في القرن الأخير فإن مثل هذه المراحل الانتقالية كانت تحمل جملة خصائص:

– وجود صراع أساسي بالتوافق مع تناقضات ثانوية موضوعية أو مفتعلة، وتداخل وتشابك القضايا الدولية.

– تفجر كل أشكال التناقضات دفعة واحدة.

– امتداد انعكاسات الأزمة إلى مختلف بقاع العالم، بمستويات متفاوتة.

– تدمير هائل للقوى المنتجة في مختلف مناطق العالم.

– تغيير خرائط الكيانات القائمة باتجاه التفتت أحياناً، أو باتجاه «التوسع» أحياناً أخرى.

حتى الأمس كان الكثيرون من «الحكواتية» في المنابر الإعلامية، ينكرون حقيقة التراجع الأمريكي، و«يستخفون» برأي من يتحدث في هذه الحقيقة ويبنى عليها، إلى أن جاءت الوقائع العيانة سواء كانت في النووي الإيراني أو الملف السوري أو الأوكراني.. لتؤكد عملية التراجع التي لم يسمح المستوى المعرفي للـ «حكواتية» باكتشافها في الوقت المناسب، أو حاولوا التغطية عليها، وعندما بات واضحاً أن واشنطن لم تعد الأمر والنهي

■ رمزي السالم

طلع علينا بعضهم بمعزوفة جديدة مفادها: نحن ندفع ثمن الصراع الروسي الأمريكي؟ في إشارة إلى عدم التمييز بين كل من الدورين، وأغلب الظن سيحاول هؤلاء لاحقاً العودة إلى الدفاتر القديمة كعادة كل «عطار مفلس»، والسعي إلى نفخ الروح في جثة فكرة قديمة عن مفهوم «الدولتين العظميين» التي تم تداولها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكانت بداية الانزلاق وتبرير المزيد من التبعية للسوق الرأسمالية العالمية؟؟ معنى التراجع الأمريكي!

تراجع الدور الأمريكي على المستوى الدولي والصعود الروسي لا يعني فقط تبديل دور دولة بدور دولة أخرى، وهيمنة بأخرى، بل هو تعبير عن تراجع منظومة اقتصادية اجتماعية سياسية بكاملها، وتحديد الرأسمالية، وعلى وجه الخصوص قوى الرأسمال المالي «الربوي من جهة».. وصعود بنية أخرى هي أيضاً «رأسمالية» ولكنها تتعرض للنهب من الأولى ومهددة منها، وليس أمامها غير خيار المواجهة أولاً، تجذير المعركة ضد البنية الأولى وصولاً على بنية جديدة.

أريد القول إن الصراع الدائر في عالم اليوم هو صراع بين بنية اقتصادية اجتماعية سياسية متهاكلة بحكم تناقضاتها الداخلية والخارجية، وعاجزة عن حل أية مشكلة منتخبة أمام البشرية، وتنتج على الدوام أزمات وبؤر توتر أخرى، وبنية أخرى غير متبلورة بعد بأبعادها الاقتصادية والسياسية المتكاملة، بمعنى أوضح إن المجتمع البشري يمر في مرحلة انتقالية بين موت القديم وولادة جديد غير مكتمل، وهنا يكمن سرّ مجمل التشويش

والتعقيد على الكوكب الأزرق.

إن تصاعد غبار الحرب في بقاع مختلفة من العالم، واستمرار نزيف الدم وتدمير البنى التحتية، وإشغال كل التناقضات دفعة واحدة، والحديث عن خرائط تفتيتية جديدة، هي بالمحصلة مظاهر تعبر عن محاولة القوى المتراجعة التحكم بالتطور الموضوعي الذي يفرض نفسه على جدول الأعمال، فتحاول إعاقته أو التحكم به، وتوجيهه بالمسار الذي يحافظ على تبعية بلدان الأطراف للمركز الرأسمالي، وبالتالي استمرار حالة النهب الكلي والمزمن التي تقوم بها تلك المراكز لحل تناقضاتها الداخلية، على عكس دور القوى الصاعدة التي تتقاطع مصالحها مع التطور الموضوعي، وإذا كان التوازن الدولي الجديد يبدو شكلاً أنه يساهم في إطالة أمد الأزمات الإقليمية ورفع الكلف، ولكنه في حقيقة الأمر يفتح المجال لكي تأخذ الأزمة مسارها التاريخي الموضوعي، أي انفكك الأطراف عن مراكز الرأسمال المالي.

احتياطي استراتيجي آخر!

إن ما نشهده هو بداية انفراط عقد عملية الضبط القسري السابق للعالم، الذي كان من أهم أدواته، أكبر عملية «نصب واحتيال» في التاريخ البشري قام به الرأسمال المالي من خلال فرض الدولار كعملة أساسية في السوق العالمية، وعندما باتت هذه الأداة مهددة لديمومة حالة النهب التاريخي للعالم لجأ الرأسمال المعولم إلى احتياطي آخر، وهو الاستثمار في حرب غير تقليدية، حرب من نوع خاص، لحفاظ على مواقعها المهددة، حرب تنال فيها دماء الغير، وتصرف فيها أموال الغير، وتجري على أراضي الغير،

إن ما نشهده هو بداية انفراط عقد عملية الضبط القسري السابق للعالم الذي كان من أهم أدواته، أكبر عملية «نصب واحتيال» في التاريخ البشري قام به الرأسمال المالي من خلال فرض الدولار كعملة أساسية في السوق العالمية، وعندما باتت هذه الأداة مهددة لديمومة حالة النهب التاريخي للعالم لجأ الرأسمال المعولم إلى احتياطي آخر، وهو الاستثمار في حرب غير تقليدية، حرب من نوع خاص، لحفاظ على مواقعها المهددة، حرب تنال فيها دماء الغير، وتصرف فيها أموال الغير، وتجري على أراضي الغير،



من «الدردي» إلى «الدردية الجديدة»!

«لقد وصلنا إلى مراحل متقدمة، فحتى عام 2010 قمنا بتحرير الميزان التجاري وسوق القطع الأجنبي بشكل كامل وحساب رأس المال جزئياً!!» عبدالله الدردري كبير اقتصاديي الأسكوا من على منبر مركز «عصام فارس للشؤون اللبنانية» في بيروت 2013/8/12. هكذا رأى الرجل السياسات التي نفذها عندما شغل موقع النائب الاقتصادي في الحكومة السورية التي ترأسها محمد ناجي العطري منذ عام 2005 حتى انفجار الأزمة في عام 2011.

■ معن خالد

كان الإجماع الأخير بين الغالبية العظمى من السوريين ابتداءً من المواطنين البسطاء وصولاً إلى كبار المسؤولين في الدولة والنظام هو أن السياسات التي يزعم فيها الرجل كانت سبباً رئيسياً في الأزمة التي ضربت البلاد، حيث وصلت معدلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار والفساد وتراجع الإنتاج الحقيقي وتركز الثروة بأيدي القلة وسيطرة رأس المال الأجنبي على السوق المحلية معدلات غير مسبوقة. وربما هذا ما قال عنه الدردري في منبر آخر أنه "نقطة اللاعودة"، فبعدها إنقلب المشهد بشكل دراماتيكي وانفجرت الأزمة وانقسم الجميع على كل شيء.

سياسات مدمرة دون حسيب!

لم ينته مشروع "الدردري" بقرار إقالته دون أي محاسبة، فما أرساه من سياسات البرلة والتحرير فعلت فعلها لأقصى حد ممكن، فكانت سياسة تحرير الميزان التجاري هي أدوات الغرب الرئيسية التي جعلت الحصار موغل الأثر في الاقتصاد السوري مثلما كانت سياسات تحرير القطع الأجنبي بوابة قطر ودول الخليج وتجار الصيرفة للمضاربة بالليرة السورية والتي لاقتها سياسات المصرف المركزي ذات العقلية الدردرية بالتفريط باحتياطي العملات الأجنبية، تحب السوريين الذي راكموه لعقود. كما هربت مئات المليارات من ودائع السوريين في المصارف السورية من بوابة "تحرير حساب رأس المال" لتُنفى الخارج على حساب السوريين.

وبلغت وقاحة الرجل ذروتها حين اعتبر أن الأزمة السورية بما جلبته من دمار وشلل اقتصادي لم تقب للدولة إلا خيار الاقتراض من المؤسسات الدولية لتأمين احتياجاتها في المرحلة القادمة، هكذا حاول الدردري من موقعه كخبير في مؤسسة الأسكوا الدولية أن يقتنص فرصة الأزمة لاستمرار مشروعه، وهو

ما يمكن تأويله بعبارة أخرى "أن الأزمة كانت ضرورة مصممة لتحويل اقتصاد سورية لتابع للمؤسسات الدولية بشكل كلي".

يَد قَوَى رأس المال هي العليا!

شجذت عندها أقلام الإعلام الرسمي وشبه الرسمي، الفاسدة منها والنظيفة نسبياً لتهاجم الدردري، فما قد بانث "المؤامرة"، دون أن تسأل السؤال البسيط: لماذا لم يحاسب الرجل أو أي من فريقه؟! ولماذا لم تخرج الحكومات اللاحقة بوثيقة واضحة لتقييم مرحلته بكل مفرداتها وسياساتها أو بخلاصة حاسمة حول القطيعة مع تلك السياسات؟! ربما لأن الدردري أجاب قبل ذلك بعدة أعوام حينما كان يصل ويجول في منصبه تواجهه بعض المقاومات فقط كتنقابات العمال التي قال على منبرها في أواخر عهده: "لماذا تهاجموني فانا أطبق اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أقره مؤتمر حزب البعث وفقاً للخطة الخمسية العاشرة!!" كان الدردري يختبئ بهذا القول خلف القيادة، لكنه أكثر العارفين بأن القضية باتت أكبر من حزب واحد ومؤتمره وقيادته التي تواجد بها من عارض سياساته وإن بالحدود الدنيا. وإن ما لم يعترف به كثيرون حتى اللحظة أن الدردري لم ولن يكون فرداً نكرة في حكومة يتيمة، فهو ابن منظومة متكاملة وصاحب مشروع يمثل مصلحة محددة وواضحة، سواء كان شغله لمنصب نائب اقتصادي مديراً أم قسراً أم عن "خطأ" غير مقصود. فالرجل لا يمثل نفسه وحسب، وهو تقاطع لمصلحة فئات اجتماعية داخلية وخارجية. فما البرنامج الذي سيحفظ مصلحة قوى الفساد الكبير وأصحاب النفوذ المتضخم ومحدثي النعمة "البرجوازية البيروقراطية" وكبار حيتان المال والتجارة المرتبطين تاريخياً بالاستيراد من الغرب "البرجوازية الكومبرادورية" والمستثمرون الأجانب العابرين للقيوميات والذين باتت قواهم تهيم على معظم مفاصل القرار في الدولة؟ أليس هو برنامج ومشروع "الدردري" الذي حمل اسم "اقتصاد السوق الاجتماعي"!!

«نيو دارايزم»

أي "الدردرية الجديدة" إن صح التعبير، وهي كمشروع الدردري

«الدردية الجديدة» هي كمشروع الدردري الأسبق المستمر تمثل لشرائح رأس المصلحة فقراء ومهمشي سورية الذين تضاعفوا مع الأزمة عدة مرات

الأسبق المستمر، رغم بعض ما جرى من محاولات تغييره، تمثل ذات المصالح لشرائح رأس المال في وجه مصلحة فقراء ومهمشي سورية الذين تضاعفوا مع الأزمة عدة مرات ولذلك أريد لها ولوج المجتمع السوري بطريقة أدكى من التي أدخل بها مشروع "الدردري" سابقاً. بالإمكان القول أن ما تنفذه الحكومة الحالية من سياسات ترسمها الشرائح السابقة، شكلاً ومضموناً ما هو إلا تجسيد "الدردية الجديدة" القائم على تبرؤها من سياسات الدردري والهجوم عليه لفظاً وتنفيذاً لبرنامج به بشكل متسارع وموسع فعلاً، ما يجعل منها مدانة بنفس عبارات الإدانة التي روجها رجالات الدولة عن الدردري في بداية الأزمة، بل ربما أقسى من ذلك حيث يجب فتح التساؤل حول صلاحية النظام المحافظ على مصلحة قوى رأس المال المهيمنة بوجه فئات الشعب الأخرى.

إن سلوك الحكومة الحالية لتدمير "الدردية الجديدة" لم يقم باصطناع "إدانة" الدردري فقط، بل قام في مراحل لاحقة بالتلويح به كورقة ممكنة، حيث التقى الرجل بكبار المسؤولين السوريين، كما أقام مركز الأسكوا الذي يديره مؤتمرات عدة "لإعادة إعمار سورية" حضرها ممثلون عن الحكومة وغرفة التجارة الذين استنفروا لـ"تقاسم الكعكة". فهكذا تدير الحكومة الحالية عملية تنفيذ واسع «للبرلة/الدردرية الجديدة/الدردري سابقاً/اقتصاد السوق الاجتماعي» فكلها مترادفات لنفس المضمون، حيث تسعى الحكومة لإظهار الدردري بمظهر النقيض لسياساتها فتخرج علينا بمظهر المخلص رغم تنفيذها لذات السياسات.

إخفاء عيوب النظام

إن التناقض الشكلي الثانوي المتجلي بـ"الحكومة الحالية-الدردري سابقاً" يسمح بإخفاء التناقض الرئيسي في المجتمع بين "فقراء الشعب -منظومة النهب" وبذلك يتم تضليل الشعب الذي ينبغي له أن يهرب من فزاعة الدردري، التي علق عليها مسؤولو الدولة كل الآثام فتظهر قوى رأس المال والمتنفذون والحكومة الحالية بمظهر البرئ، إلى حزن سياسات الحكومة الحالية المتمثلة برفع الدعم عن الخبز والمحروقات والفصل التعسفي للعمال وخصخصة المرافق السيادية واستمرار هدر الاحتياطي!!

وفي هذا السياق ليس صدفه أو بريئاً كثر ممن يهاجمون الدردري ويدافعون عن اقتصاد السوق الاجتماعي تحت الحجة الساذجة: "أن الدردري كان منفذاً سيئاً لبرنامج جيد!" فهي إحدى أدوات تدمير مشروع "الدردية الجديدة"، فهي تحاول تجميل أزمة كامل النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي. وللمفارقة إن الدردري نفسه بات من المنقلبين على سياساته وإن لفظياً، فسياسات حقبة التي أدت إلى تراجع كبير في الزراعة ما أثر على الأمن الغذائي وخلق ملايين المهمشين والتي خصصت القطاع العام وفرطت بالعديد من القطاعات السيادية والتي أعطت المستثمر الأجنبي كل المميزات على حساب عمال وأبناء سورية يراها الدردري بصورة مختلفة في لقائه بتاريخ 2014/3/10 على قناة CNBC عربية في برنامج "اليوم في ساعة" حيث يسهب الدردري فيه قائلاً: "إن القطاع العام منع الاقتصاد السوري من الانهيار.. وإن الاستثمار بالزراعة يحل جزءاً كبيراً من المشكلة.. والمال السوري سيبيئها السوريون.. وابداعات المواطن له الأولوية.. وابداعات المواطن السوري في البقاء!!..

الهدنة تتعثر

مخيم اليرموك.. من الجوع إلى الأوبئة



بعد وفاة العشرات نتيجة الجوع الناجم عن الحصار المفروض على مخيم اليرموك منذ حوالي العام، «الوضع اليوم لا يدعو للقلق من هذا الجانب، فالمعونات الموجودة في الداخل قادرة على إبقاء سكان المخيم على قيد الحياة حوالي 9 أشهر، في حين مازالت المساعدات الإنسانية توزع على الأهالي حتى اليوم».

■ جيفارا الصفي

لكن للوفاة في مخيم اليرموك أشكال أخرى، حيث أكد أبو خالد، أحد المشاركين في لجنة المصالحة في المخيم، أن «الوضع الصحي اليوم يهدد بكارثة، حيث انتشرت الأوبئة والأمراض المعدية بشكل مفاجئ نتيجة تجمع القمامة وعدم توافر الشروط الصحية للتغذية والعلاج».

وتابع أبو خالد «أمراض التيفوئيد والحمى المالطية واليرقان تنتشر بسرعة، ولا توجد أدوية أو اهتمام صحي لمكافحة هذه الأوبئة التي قد تؤدي للموت في حال عدم مكافحتها» مشيراً إلى أن «الهلل الأحمر في المخيم يشكي من شح الأدوية واحتكارها بأسعار خيالية من قِبل المجموعات المسلحة، في حين بقيت المشافي عاجزة عن العمل نهائياً في هذه الظروف».

أوبئة وشح أدوية وشروط غير صحية

وبحسب «أبو خالد»، فقد «أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم اليرموك أن عدد الحالات المصابة بحمى التيفوئيد فاقت 100 حالة موثقة مخبرياً خلال الأربعين يوماً الماضية، وهناك حالات سريرية تحتاج إلى متابعة».

وأكد أبو خالد أن هذه الأوبئة انتشرت نتيجة «عدم توافر الشروط الصحية الملائمة للتغذية، إضافة إلى انتشار القمامة والفوضى وصعوبة التخلص منها إلى خارج المخيم»، مشيراً إلى أنه «يمكن تنظيف أحياء معينة، وإخراج فضلاتها بعيداً عنها، لكنها تبقى بالنهاية في المخيم».

ونقل أبو خالد عن وصفهم بأطباء داخل المخيم قولهم أنهم «يستقبلون يومياً من 10 إلى 15 حالة مصابة بالتيفوئيد الناتج عن سوء التغذية، وإنه نتيجة هذا الوباء قد تنتشر العديد من الأمراض السارية و أبرزها السل». وعمد أهالي المخيم إلى زراعة نباتة الملوخية، وأكد أبو خالد نجاح التجربة، مضيفاً أنه «لا يتواجد حالياً في المخيم سوى الرز والعس والبرغل، وسط انتشار جيد للكوسا والملوخية بأسعار مقبولة «الكوسا 50 ليرة - الملوخية 100 ليرة غير مقفولة»، وذلك نتيجة زراعتها في المخيم وجلبها من مدينة يلداء».

انخفضت الأسعار وبقيت مرتفعة

أسعار المواد الغذائية في المخيم وصلت حدوداً غير معقولة سابقاً، إلا أنها عاودت الانخفاض لتبقى أيضاً غير معقولة بالنسبة لسعرها في الخارج، حيث بلغ سعر كيلو الرز 5000 ليرة، والدخان 1500 لبايكيت إن وجد، والسكر حوالي 5000 ليرة أيضاً، علماً أن هذه الأسعار كانت أعلى بكثير.

انخفاض الأسعار هذا عزاء أحد السكان مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، لضعف القدرة الشرائية للسكان وقلة القطع النقدية، حيث انعدمت دورة العملة تقريباً، بعد أن قام تجار بإدخال المواد للمخيم مقابل مبالغ مالية،

مسؤول في الجبهة الشعبية: قد نطلب من الدولة السورية فتح المخيم للسيطرة عليه من الداخل

للتهدئة» مؤكداً على «وجود حركة دائمة داخل المخيم باتجاه تعزيز روح المصالحة، وهناك العشرات التحقوا بخدمة العلم منذ حوالي الشهر، وعشرات المسلحين قاموا بتسوية أوضاعهم».

الحل بالسيطرة من الداخل

ونوه مراد إلى أن «حل قضية مخيم اليرموك لن يكون تاماً 100% ما دامت الأزمة دائمة في سورية، فالحديث اليوم عن حل نسبي فيه حياة شبه طبيعية، وهو قريب، ومن الممكن كفضائل فلسطينية أن نطلب من الدولة السورية فتح أبواب المخيم للأهالي وبهذا نكون سيطرنا على المخيم من الداخل، بحيث يترك الموضوع للأهالي لإخراج المتشددين المعيقين للحل، وبتقديري، هم قادرون على ذلك، لأن هؤلاء المتشددون منهكون في الحقيقة وقد يطلبوا تسوية أوضاعهم إن حصل ذلك».

وقامت ما يسمى «جبهة النصرة» مؤخراً بإطلاق النار على 25 مسلحاً عند مدخل مخيم اليرموك، أرادوا تسوية أوضاعهم في مبنى البلدية تنفيذاً لاتفاقية تحييد المخيم، ما أدى لإصابة عدد منهم ووصول ثمانية منهم فقط إلى المبنى، علماً أنهم حصلوا على موافقة ما يسمى «الهيئة الشرعية» قبل خروجهم كي لا تعتبرهم قياداتهم «مرتدين»، وبعض الأهالي دعمهم في قرارهم لأنهم يريدون إنهاء حالة الحصار التي أودت بحياة ما يزيد عن 145 قتيلاً بسبب الجوع.

نداء.. هناك مخيمات أخرى

وجه مراد نداء للدولة السورية «كونها استعادت الكثير من المناطق بنضالات الجيش السوري»، قائلاً إنه «في الشأن الفلسطيني، لدينا تجمعات فلسطينية في السبينة والحسينية، استعادها الجيش السوري منذ حوالي العام لكن سكانها مازالوا نازحين».

وأضاف «لم يطلب من أهالي هذه التجمعات العودة إلى منازلهم»، ووجه مراد «نداء لتأمين عودة اللاجئين إلى منازلهم» واصفاً أن في ذلك «مصلحة وطنية وعربية سورية بامتياز بكافة المعاني، التي تريد تخفيف المعاناة».

اكتشفوا بعد طول الأزمة، أن قضية مخيم اليرموك يجب أن تحل، ومعظم المسلحين مع الحل والتسوية والدولة السورية وفق استراتيجيتها الوطنية بموضوع المصالحات لديها إرادة للحل، ونحن كفلسطينيين في منظمة التحرير نريد حلاً، لكن أين الخلل؟».

وتابع مراد «واجهنا في إحدى الفترات مشكلة لها علاقة بالصعوبات في الحصول على بنود تسوية وحل يرضي جميع الأطراف، كنا نشعر أننا نريد شيئاً من الدولة السورية تقبله الجماعات المسلحة، وبذات الوقت نريد من المسلحين بنوداً توافق عليها الدولة السورية والفضائل الفلسطينية أيضاً».

وأشار إلى أن «الفريق السوري المعني بمتابعة حل قضية مخيم اليرموك أصبح متفهماً أكثر لتعقيداتها، وأبدى مرونة مريحة جداً، وانحصرت المشكلة الآن في الداخل» مضيفاً «هناك حوالي 90% من المسلحين يريدون حل والأهالي والفضائل الفلسطينية والإرادة الفلسطينية تريد حلاً لكن المشكلة عند الجبهة الإسلامية وجبهة النصرة وجزء من قادة المجموعات الذين أصبحوا مع داعش».

بضع عشرات

يحتكرون القرار ويعرفلون

«نتيجة وجودنا في لجنة المصالحة، لمسنا وجود عناصر لدى هذه المجموعات بنسبة كبيرة تريد الحل وهؤلاء يشكلون هيكل النصرة وداعش والجبهة الإسلامية، لكن المستفيدين من هذه المجموعات والمتنفذين فيها هم من يتحكم بالأمور والقرارات» بحسب مراد، الذي أكد أن «المعطى الرئيسي في المخيم هم المتشددون من هذه الجماعات وهم العتبة، وحجمهم قليل جداً فهم بضع عشرات، ورفضهم للحل نابع من أنهم لا يريدون فتح معارك مع بعضهم «قادة تنظيماتهم خارج المخيم» بمعنى أن تقبل النصرة في المخيم التسوية والحل وقادة التنظيم في الخارج ترفضها».

وأضاف «الضغط الشعبي للحل، دفع النصرة والجبهة الإسلامية لممارسة سلطتهما بإرهاب الناس عبر التصفية والاعتقال والخطف، هذا وقد حاولوا اغتيال قادة مجموعات مؤيدي

وقاموا بإخراج هذه المبالغ خارج المخيم دون عودتها، عدا عن دخول المساعدات الغذائية، مشيراً إلى أن «المحكمين ببيع المواد وأسعارها هم قادة الجماعات المسلحة، وهذه إحدى الأمور التي لا تدفعهم لقبول أي حل يحدد المخيم».

وتابع «تم إدخال حوالي 32 ألف و400 سلة غذائية حتى يوم الخميس 2014/7/17 منذ بداية إدخال المعونات قبل 7 أو 6 أشهر تقريباً، وحالياً تكفي المعونات لحوالي 9 أشهر قادمة ولا خوف من مجاعة، بل الخوف حالياً من الأوبئة والأمراض».

وأردف «لا يوجد كهرباء، والمحروقات اختفت نهائياً، ولا يمكن الاستفادة من مياه الشرب لعدم وجود كهرباء، أو المحروقات التي تشغل المولدات لرفعها إلى الطوابق العلوية» مشيراً إلى أن «المياه تصل المخيم ساعتين في اليوم أو لا تصل أبداً لأسبوع».

الجميع يريد الحل.. أين الخلل؟

أهالي مخيم اليرموك في الخارج، ينتظرون أخبار حل أزمتهم يومياً، ويتابعون تطور المبادرة الأخيرة لحظة بلحظة على حد تعبير أحدهم، لكن «عرضاً مسلحاً قامت به بعض الفضائل المسلحة مؤخراً قد ينسف أي جهود لتحديد مخيم اليرموك ويعيده إلى المربع الأول» على حد رايه.

بحسب أبو خالد وهو عضو في لجنة المصالحة «تقدم حوالي 250 شخصاً بطلبات لتسوية أوضاعهم، إلا أن المبادرة اليوم في مرحلة جمود نتيجة عرقلتها من قبل ما يسمى جبهة النصرة، فهم لا يريدون تسوية أوضاع مسلحيهم ويعارضون التهدئة والخروج من المخيم، نتيجة استفادتهم اقتصادياً من بيع المواد الغذائية، ما أدى لانشقاق بعض عناصرهم والالتحاق بـ «الدولة الإسلامية - داعش سابقاً».

وحول الوضع الميداني في مخيم اليرموك، وما آلت إليه المبادرة الأخيرة وأين تقف حالياً، قال مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سورية وعضو اللجنة المركزية، عمر مراد، وهو عضو في لجنة المصالحة «إن شعبنا داخل مخيم اليرموك، وحتى المتورطين منهم أو الذين غرر بهم،

«تكفي المعونات لحوالي 9 أشهر قادمة ولا خوف من مجاعة بل الخوف حالياً من الأوبئة والأمراض»

ماذا يفضل السوريون ضبط الأسعار أم زيادة رواتبهم؟



يحاول السوريون إكمال أيام الشهر بأقل الخسائر، حيث أبعد الغلاء والأوضاع المادية الصعبة لمعظم السوريين ربح الشهر الكريم عن يومياتهم. فاقنصرت مواندهم على أقل ما كان يوضع على مائدة رمضان قبل ثلاث سنوات من الأزمة. وحالت الأزمة المستمرة دون قيام السوريين بطقوسهم الخاصة في شهر رمضان.

■ نسرین علاء الدين - قاسيون

وحال ما يعيشه السوريون في شهر رمضان ينسحب على باقي شهور السنة، لكن السوريين باتوا يخشون قراراً كان في البداية، مجرد التفكير به يترك ابتسامة عريضة على محيا السوريين ألا وهو موضوع زيادة الرواتب والمنحة.

موظف معتبر

من المفترض أن يكون الموظفون لدى القطاع العام هم الفئة التي يطالها ويصرف لها زيادات الرواتب لكن عدد كبير من هذه الشريحة لم تعد تجد جدوى من صرف زيادة على الرواتب خاصة أن التجار يرفعون أسعارهم قبل أن يقبض الموظف مرتبه. يقول جمال ح. موظف في وزارة التربية: إن الزيادة على الراتب كانت في البداية أمر جيد لكن مع مرور الأيام وتكرار موضوع الزيادة وجدنا أنه لو تم ضبط الأسواق، والحد من ارتفاع الأسعار ومنع الاحتكار، لكان أفضل من زيادة في الراتب التي ستلحقها زيادة في كل أمورنا الحياتية. ويتابع جمال قبل الأزمة والزيادات كنا نشترى كيلو اللبن بـ 25 ليرة سورية واليوم يباع كيلو اللبن بـ 150 ليرة سورية. لذلك لم نستد من الزيادة بل زاد العبء علينا.

لمى ح. تقول: كنت أتقاضى راتبي وكان هذا الراتب يوصلني لآخر الشهر بشق الأنفس واليوم تضاعف مرتبي لكن مع ذلك لم يعد يكفي للوصول إلى منتصف الشهر في ظل ارتفاع الأسعار الجنوني الذي نشهده. وتتابع كان أخرى بالمسؤولين في وزارة المالية والاقتصاد ضبط الأسعار كي نستفيد من الزيادات التي يصرفونها لنا.

لا تجد هاجر. س مبرراً للخوف من موضوع الزيادات حيث تقول: عندما تزداد رواتبنا فإن البقال وبائع الخضرة واللحام وبائع الحليب وأجرة السرفيس جميع هذه الأشياء وأمور ثانية سوف يرتفع ثمنها أو سترفع أجرة خدماتها، لذلك أجد أن هذا القلق من ارتفاع الأسعار بعد زيادات الراتب أمر غير مبرر.

موظفو القطاع الخاص له همهم

صدرت قوانين عديدة كي تتصف عمال القطاع الخاص لكن أي من هذه القوانين لم يتبع بخطوات تنفيذية ملموسة أو عقوبات رادعة من قبل الحكومات المتلاحقة بحق أصحاب العمل في القطاع الخاص بشأن إعطاء الموظف لدى القطاع الخاص حقوقه وخاصة الحقوق المادية التي غالباً ما يتجاهلها رب العمل فكم من زيادة رفعت لعمال القطاع

العام ولكن موظفي وعمال القطاع الخاص لم تطلهم هذه الزيادة ولم يلحق بهم سوى زيادة الأسعار.

يقول مازن سعيد الذي يعمل في معمل للكونسروة منذ عشر سنوات تابع للقطاع الخاص: نحن نعمل في ظروف عمل صعبة لكننا لا نملك خياراً ثانياً، حيث لا يوجد عمل كثير حالياً. يتابع مازن بالنسبة للأجور نحن العاملين في القطاع الخاص لا نحصل على أي زيادة رواتب رغم الزيادات التي لحقت بالقطاع العام ويضيف مازن نحن نفضل أن نحافظ الحكومات على الأسعار والبضائع في وضع مستقر على أن نتلقى أي زيادة رغم أن عمال القطاع الخاص لم يتلقوا أي زيادة على الراتب.

رولا أحمد عاملة في شركة خدمات منذ ست سنوات تقول: إن أصحاب العمل يتحكمون بأجورنا وساعات العمل وذلك لأن أصحاب العمل لا يلتزمون بالقوانين الناظمة للقطاع الخاص وخاصة موضوع الرواتب حيث لم نتلق زيادات على رواتبنا كالزيادات التي حصل عليها عمال القطاع العام، وعندما كنا نطالب أصحاب العمل بالزيادة كان المسؤولين عن العمل يقولون لنا: بأن الأشخاص الذين لا يعجبهم العمل لدينا ليرتكوا العمل ويرحلوا.

المواطن لا يتلقى سوى الضربات

حال المواطن العادي المتعب لم يعد يخفى على أحد. وخاصة بعد أن أصبح معظم السوريين نازحين ولاجئين ومهجرين يتكلمون على المساعدات رغم قلتها، حيث يوجد شريحة باتت منذ سنوات خارج حسابات الحكومات المتلاحقة في سورية وهم الأشخاص أصحاب المهن الحرة والحرف. كالخياط والدهان والبلاط والنجار وغيرهم من أصحاب المهن الذين توقفت أعمالهم مع بداية الأزمة قبل ثلاث سنوات ومازالت معاناتهم مستمرة.

يقول غازي ح.ع: أنا كنت أعمل بلاط ولكن الأزمة أثرت كثيراً على العمل الذي كنت أعيش منه. في بداية الأزمة ازدهر موضوع البناء في دمشق وريفها، لكن بعد سنة من الأزمة تراجع العمل وفقدت الدخل الذي كان يؤمنه عملي، كما أنني نزحت عن بلدي وفقدت

على الأسعار تقول أم أحمد: هم يرفعون الرواتب ونحن سنرفع أسعارنا.

خطوات حكومية

اتخذت حكومة تسيير الأعمال الحالية قرارات رفعت من خلالها وزارة التجارة الداخلية السورية، أسعار مبيع السكر الأبيض والأرز وفق البطاقات التموينية، إلى 50 ليرة سورية للكيلوغرام. وكان سعر كيلو السكر والأرز قبل عملية الرفع الأخيرة 25 ليرة سورية. ويأتي هذا القرار عقب يوم من تحديد سعر ربطة الخبز بـ 25 ليرة، بعدما كانت بـ 15 ليرة، وسعر الكيلو 15 ليرة بعدما كان بـ 9 ليرات، أي بنسبة ارتفاع تصل إلى 67%.

منزلي، وصرت اعتمد على المساعدات والمعونات التي تأتيها. ومنذ فترة قليلة عدت إلى ممارسة عملي وأي زيادة جديدة على رواتب الموظفين سوف تشكل ضربة لنا لأن الأسعار بالوقت الحالي هي مرتفعة جداً. وتابع غازي إذا كنا نريد البقاء والصمود في ظل زيادة رواتب جديدة فعلياً أيضاً أن نرفع من سعر الأجر الذي نتلقاه مقابل خدماتنا. أم أحمد بائعة خضار تقول: نحن نبيع الخضار وفق سعر السوق الذي يرتفع وينخفض حسب سعر الدولار وكذلك حسب رواتب الموظفين الذين يعتبرون من أفضل الزبائن كونهم يملكون دخلاً ثابتاً وبالتالي زبائن ملتزمين بالدفع. وعن تأثير زيادة الرواتب

ماذا عن الزيادة؟

يدور منذ أسابيع حديث في الشارع السوري حول وجود نية لدى الحكومة السورية في إصدار زيادة رواتب للموظفين.

لكن وبحسب إحدى الصحف الحكومية فإن مصادر مطلعة في وزارة المالية السورية كشفت أن الوزارة أنهت دراسة مسودة مشروع قرار زيادة الرواتب للعاملين في الدولة. وتشير جميع التكهّنات الراهنة بحسب صحيفة "البعث" السورية إلى إمكانية إقرار الحكومة زيادة رواتب وأجور العاملين في الدولة بما يقارب خمسين بالمئة، ومن المرجح أن تتم الزيادة مطلع شهر آب المقبل.

ويقول أحد المحللين الاقتصاديين: لو افترضنا جدلاً أن الحكومة تسعى إلى تمويل زيادة الرواتب بالعجز عبر الاقتراض الخارجي أو الداخلي أو طرح سندات الخزينة أو بيع القطع الأجنبي، فكل ذلك سيؤمّن سيولة ولكنها ليست ناتجة عن نمو في الاقتصاد الوطني، وعلى عكس ما نتمناه ونرغب به، هذا سيساهم في زيادة معدلات التضخم وتفاقمها في المحصلة النهائية، ما سينعكس سلباً على مستويات معيشة السوريين عاجلاً أم آجلاً؟!

علماً أن مرسوم زيادة الرواتب للعاملين بالدولة الذي أقر في حزيران العام الماضي، حدّد في مادته الأولى: الزيادة بـ 40% على 10 آلاف الأولى من الراتب أو الأجر الشهري، و20% على 10 آلاف الثانية و10% على 10 آلاف الثالثة، و5% لما يزيد على 10 آلاف الثالثة، وقبلها زيادة تزامنت مع بدء الأحداث والاضطرابات وذلك في الربع الأول من عام 2011، قضت بزيادة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة 1500 ليرة للراتب المقطوع، تضاف إليها زيادة قدرها 30% من الرواتب والأجور المقطوعة دون 10000 ليرة شهرياً، وزيادة قدرها 20% من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع البالغ 10000 ليرة سورية فما فوق ينبغي الإشارة إلى أن زيادة الرواتب السابقة في 22-2013، لم تكن أكثر من تعويض عن رفع أسعار المازوت الذي أتى خلال الأسبوع ذاته، بنسبة 71% من سعر 35 ل.س لللتر إلى سعر 60 ل.س للتر في حينه. حيث يؤدي رفع أسعار المازوت إلى رفع المستوى العام للأسعار بشكل إجمالي، ولم تستطع زيادة الأجور السابقة أن تعوض عنه بشكل كامل مع ارتفاع أسعار المشتقات النفطية الأخرى.

■ دي برس

«إن أصحاب العمل يتحكمون بأجورنا وساعات العمل وذلك لأن أصحاب العمل لا يلتزمون بالقوانين الناظمة للقطاع الخاص وخاصة موضوع الرواتب حيث لم نتلق زيادات على رواتبنا»

هل قضاؤنا ومستقبله بخير؟

■ علاء خير بك

في البداية لابد من الإشارة إلى الأهمية البالغة والمكانة الحساسة التي يحظى بها القضاء، والعبء الثقيل المترتب على عاتق القضاة. إن مؤسسة القضاء في أي بلد في العالم تعكس مدى تقدمه وحضارته ورفقيته. وتكمن أهمية دور القضاء في ترسيخ العدالة، وسيادة القانون، ومكافحة جميع أشكال الفساد، وحماية المجتمع. ولها دور كبير في رفع مستوى الوعي لدى المواطن، وإيمانه بانتمائه لوطنه والدفاع عنه ضد أعدائه في الداخل والخارج. إن وظيفة القاضي كانت وما زالت وستبقى من أسمى الوظائف العامة وأنبلها على الإطلاق. وللأسف، فإن مؤسستنا القضائية في سورية تعاني غالباً من مشاكل كبيرة، لا بد من العمل بشكل جدي من أصحاب القرار لحل هذه المشاكل التي تخرب وتدمر المؤسسة القضائية.

إن القضاء في سورية كغيره من مؤسسات الدولة، يعاني من هجوم قوى الفساد عليه ومن تدخلها السافر بشؤون، سواء من داخل الجسم القضائي أو من خارجه. وكل ذلك لتحقيق مصالح خاصة، ما يؤدي لإضعاف ثقة المواطن بمؤسسته القضائية، وينعكس سلباً على مصلحة الوطن والمواطن. وبالتالي تعميق الأزمة التي يعيشها بلدنا الآن. ولعل خير مثال على الآفات التي تنخر قضاءنا، ما جرى مؤخراً من إعلان عن إجراء مسابقة لانتقاء عدد من المحامين لتعيينهم كقضاة لصالح وزارة العدل. وما جرى خلالها من ممارسات لا ترتقي إلى مستوى كفاءة انتقاء قاض يحكم بين الناس بالعدل ليعيد الحقوق إلى أصحابها، وذلك بالاكتماء بمقابلة شفوية لم تستغرق مدتها دقيقة واحدة، عبر سؤال أو سؤالين يتم توجيههما إلى المتسابق؟! هل يمكن لاختبار كهذا أن يفضي إلى تقييم مدى كفاءة القاضي العتيق؟ إن الكثير من الدول التي تحترم نفسها والتي تعتمد نظام المسابقة في اختيار القضاة وتمكين الأكثر جدارة. تعتمد إلى طرق عديدة حضارية وراقية من خلال تشكيل لجنة مؤلفة من عدد من القضاة المعروفين بنزاهتهم وخبراتهم العالية، وتجري الاختبارات على المتسابقين على مراحل، أخذين بعين الاعتبار مجموعة من الشروط الواجب توافرها بالمتسابق: «عدد الدعاوى التي يرافع بها المحامي فعلياً - خبرته ومستواه العلمي والقانوني والمعرفي - مستوى ثقافته العامة - سلوكه وسمعته - ضميره المهني.. إلخ».

إن ما جرى في المسابقة الأخيرة المشار إليها، وما اكتنفها من شكوك حول نزاهتها وحياديتها وتدخل أصحاب النفوذ فيها.. يجعلنا نتساءل: أبهكذا طريقة نبني وطناً معافى؟ أم أن هناك من يريد إنتاج المزيد من الأزمات مستقبلاً من أجل تحقيق المزيد من الأرباح من خيرات هذا الوطن المعذب بسببها، سواء في حالتي الحرب أو السلم؟

هل من سامع أو مجيب لهذه الصرخة إنقاذاً لمؤسستنا القضائية وصوناً لكرامة الوطن والمواطن؟



دير الزور.. فوضى وفساد علني في المشفى الوطني

■ مراسل قاسيون

ورغم محاولات الخصخصة، وظروف الأزمة المستمرة منذ ثلاث سنوات ونيف، واتساع الفساد والنهب ما زالت العديد من الخدمات مستمرة في العديد من المشافي والمراكز الصحية..

المشفى الوطني مهدم

المشفى الوطني في دير الزور هو بناء قديم ويقع غرب المدينة على الفرع الصغير لنهر الفرات، وقد تعرض للنهب من قبل المجموعات المسلحة باسم التحرير، وللتدمير

باسم التطهير وقد خرج من الخدمة، وتم تحويل كادره الطبي والفني إلى مشفى الأسد وتخصيص قسم لممارسة عملهم فيه.

فساد علني

إن ما يثير الغضب أن الفساد أصبح علنياً في هذا المشفى الوطني وأمام نظر المسؤولين، دون أن يحاسب أحد على ذلك، وتبين الوقائع والشكاوى، أن أطباء مختصين ومقيمين يتلقون عمولات ومبالغ مقابل معاينات وعمليات جراحية من المفترض أن تكون مجانية، ووصل الأمر إلى اتهام

مدير المشفى بذلك، وأنه يتم في عيادته الخاصة، كما أن غالبية الأطباء المقيمين قد افتتحوا عيادات خاصة لهم في الحيين الوحيدين الباقيين تحت سيطرة الدولة وهما: الجورة والقصور..

علماً أنه لا يحق لهم ذلك وأنهم يتقاضون راتباً لقاء عملهم في المشفى لإتمام اختصاصهم..

وهنا نتوجه إلى السيد محافظ دير الزور، والسيد وزير الصحة لمتابعة ذلك، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك فحياة المواطنين ليست رخيصة وكرامتهم من كرامة الوطن التي هي فوق كل اعتبار.

رغم كل النهب والفساد المستور وشبه المستور الذي كان سائداً قبل الأزمة، في قطاع الدولة الصحي كانت الخدمات التي يقدمها أفضل وأرحم من القطاع الخاص.

أهالي الشويهدات ومشكلة سرافيس النقل

■ صلاح معنا

تقدم عدد من أهالي الشويهدات التابعة لمنطقة الدريكيش بشكوى إلى جريدة قاسيون يشرحون فيها معاناتهم المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات مع السرفيس خط الشويهدات - صافيتا - وتحديداً منذ تم توسيع الطريق الرئيسي وتحويل طريق السرفيس إلى خط ثان فرعي يخدم جزءاً من القرية ورغم العديد من الشكاوى التي قدمها الأهالي على السرفيس لتخديم كامل الخط والحوارات الأخرى ومنها صدور قرار من السيد محافظ طرطوس عاطف نداف برقم 2242/ بالاتفاق مع مدير منطقة صافيتا ومدير نقل طرطوس إلا أن أغلب السرافيس لا يلتزمون بهذا القرار حيث لا تخدم حارة الطريق الرئيسي ولا يتم الوصول إلى نهاية الخط حيث مقام الشيخ موسى الحكيم والذي لا يبعد أكثر من 1 كم وإن الأهالي ينتظرون أحياناً أكثر من ساعتين لمرور أي سرفيس على هذا الخط ويشرح



الأهالي بشكواهم ويقولوا نحن لا نريد الخدمة لوحدنا كما لا نرضى أن تكون لغيرنا فقط ولا نريد أن يكون هناك ابن ست وابن جارية ولماذا تخدم حارة دون أخرى فقط لأن هناك «متنفذين» وهنا لا يوجد؟!... ويعاني أهالي الشويهدات جميعاً من العودة من كراج صافيتا إلى

قريتهم حيث لا يلزم أي سرفيس بالمناوبة بعد الساعة 3/ وعودة الموظفين أسوة بباقي الخطوط ويضطر الكثير للعودة بطلبات خاصة وبأسعار كاوية لا تقدر عليها أصحاب الدخل المحدود وكذلك يشكو الأهالي من الطمع والشجع الذي يمارسه السائقون بالأجرة

فيأخذون «25» ل.س وتسعيرة التموين «17» وإذا كنا نرضى بـ «20» ل.س بسبب الغرامة فلماذا لـ 25 وهنا نسأل أين التموين والرقابة ودائرة الأسعار وجريدة قاسيون تقف مع الأهالي في مطالبهم المحقة «وأهالي الشويهدات يصرخون فهل من مجيب؟!»..

تمرير امتحانات الحسكة بصمت.. وقائع وعواقب!



وزارة التربية والداخلية لتأمينها، وعدم الاستعانة بقوات الدفاع المدني، أو أي قوى جديدة أنشأها وضع البلاد المتأزم، والتركيز على اختيار مدرسين ومعلمين لهم سمعة عطرة في النزاهة وتأمين حماية لهم، واستبعاد كل من تدور حوله الشبهات، إضافة لمعاقبة المراقبين المتساهلين والمتعاطفين مع الطالب بشدة، وملاحقة المكتبات التي تبيع المصغرات بشكل علني.

الامتحانية أمر سهل في محافظة أمانة خاضعة لسيطرة الدولة بشكل شبه كامل، بشرط وجود النية الحقيقية لذلك.

وتحتاج إعادة الأمور إلى نصابها، أكثر من إقالة مدير التربية كما جرى العام الماضي، ويبدأ الحل بالاعتراف بوجود مشكلة، ومن ثم العمل على تقديم حلول غير عادية، كوجود إشراف مركزي وحكومي عليها، وتعاون بين

الحسكة إلى مستويات غير مسبقة، حيث يحصل على الشهادة أناس شبه أميين مع كل ما يعنيه ذلك من خطر في المستقبل.

تجنب الحل الجدي

في ظل ظروف صعبة تعيشها سورية تحت تأثير أزمة مستعصية شملت كل جوانب الحياة، من الطبيعي أن تتأثر العملية التعليمية في البلاد، كما أن تجاوز السلبات التي رافقت العملية

وتعكس الإجراءات والاستعدادات التي أجرتها مديرية التربية قبيل الامتحان، فشلاً ذريعاً في تنفيذ العملية الامتحانية بنزاهة، ولا سيما أنها إجراءات واجتماعات تشبه تماماً استعدادات العامين السابقين، ومرافقهما من فوضى وتسبب وغش منظم تجنبت وسائل الإعلام الرسمية الحديث عنه وركزت على انتهاء العملية الامتحانية بسلام.

وتحتاج العملية الامتحانية في المحافظة بعد ترسخ جو عام للفوضى والغش بين الطلاب والمراقبين، لأكثر من التوجيهات والاجتماعات والكتب الرسمية التي تتحدث عن تنفيذ التعليمات الوزارية كاملة تحت طائلة العقوبة وتوفير الأجواء المناسبة.

لماذا الصمت؟!

الصمت المريب الذي يعقب إجراء الامتحانات، والاكتفاء بالحديث عن انتهاء العملية الامتحانية بسلام، يطرح الكثير من إشارات الاستفهام حول صاحب المصلحة في تدمير العملية التعليمية وما يعنيه ذلك من تخريب جيل أمي يحمل شهادات ثانوية ومن ثم جامعية، ولا سيما أن هذه المهزلة قد وصلت في محافظة

■ الحسكة - مراسل قاسيون

ويبدو في أوساط الطلاب وذويهم، إشاعات تقول، إن توجيهات من المسؤولين عن التربية في المحافظة، شددت على ضرورة أن تنتهي العملية الامتحانية بأي ثمن، ودون الحاجة إلى الدخول في احتمالات إعادتها لأي سبب، ولا سيما ما يتعلق بعمليات الغش الامتحاني، وهي إشاعات أقرب للحقيقة مع الفوضى وعمليات الغش المنظمة التي رافقت الدورة الأساسية ومن المرجح أن ترافق الدورة التكميلية.

فوضى متكررة

شاب امتحانات الشهادة الثانوية في الدورة الأولى، فوضى وتسبب شمل غالبية المراكز الامتحانية في مدينتي الحسكة والقامشلي، ورصدت قاسيون حينها مكتبات تتبع أسئلة محلولة لذوي الطلاب، وإدخالها للطلاب داخل قاعات الامتحانات، وهو مشهد تكرر في العامين الماضيين، دون أي جهود تذكر لإعادة الهيبة للشهادة الثانوية السورية التي كانت ترقى لمستوى شهادة جامعية في دول أخرى قبل أن تفقد مصداقيتها في سنوات الأزمة السورية.

تستعد مديرية التربية في محافظة الحسكة لإجراء الدورة التكميلية لامتحانات الشهادة الثانوية العامة بفروعها الثلاثة، بعد أن انتهت الدورة الأساسية وصدرت نتائج الامتحان، وهما المعياران الوحيدان اللذان تتبعهما المديرية على ما يبدو منذ ثلاث سنوات لتقييم نجاح العملية الامتحانية.

يحدث في سورية!

لو حكى لي أحد الرواة في الصومال أو تورا بورا أو أحد المشعوذين من قبائل الهوتو والتوتسي في إفريقيا.. الرواية التي ساسردها بعد قليل، لقلتُ عنه إنه يهرف بما لا يعرف. أو أنه يتحدث عن نكتة سمجة يتعذر على العقل البشري تصديق وقوعها. لكنها للأسف حصلت في اللاذقية وفي القرن الواحد والعشرين.

■ ضيا اسكندر

خلاصة الحكاية: «رفعت بستان» مواطن يملك أرضاً في منطقة صلنفة. يقوم بزراعتها منذ سنوات بعيدة وقد ورثها أباً عن جد. وفي أحد الأيام من عام «2005» أقدم أحد جيرانه باغتصاب عقار «ساحة عامة» عائدة ملكيته للدولة وضمها إلى أرضه من دون أية حجة قانونية. وقطع بذلك حق الارتفاق بالمرور ليس على المواطن رفعت فحسب، بل وعلى شركة كهرباء اللاذقية التي تملك مقراً مجاوراً للساحة، فيه محركات احتياطية لتوليد الكهرباء، ومنع الإثنان من الدخول إلى عقاريهما.

أمام هذه الواقعة لجأ السيد «رفعت» بشكل حضاري إلى القضاء لاسترجاع حقه المغتصب، بإقامة دعوى أمام محكمة الصلح في صلنفة وانضمت إلى الدعوى شركة الكهرباء بطريق التدخل من خلال ممثليها إدارة قضايا الدولة وذلك في عام «2008». وكلهما أمل بأن الدعوى بسيطة وسوف يربحانها بسهولة، فالحق بين لا لبس فيه.

وبعد انعقاد العديد من الجلسات و«الوساطات».. أصدرت المحكمة القرار 395/ 395/ أساس 134/ تاريخ 2009/12/30 المخيب للآمال. قام المدعيان باستئناف قرار الحكم أمام محكمة الجوزة باللاذقية. وهنا كانت الطامة الكبرى؛ فقد أصدرت المحكمة قرارها الغريب والعجيب، برقم 7098/ أساس 420/ تاريخ 2011/3/17 والذي يقضي ببراءة المتهم من الجرم المنسوب إليه بسرقة الطاقة الكهربائية لعدم كفاية الأدلة!!!

نعم أيها الإخوة! الاتهام الموجه للمدعى عليه هو «جرم اغتصاب عقار» ومنطوق الحكم يتناول جرماً آخر لم يدع به، ولم يأت على سيرته أحد، وهو «سرقة الطاقة الكهربائية».

والأنكى من هذا وذلك، فإن القرار صدر مبرماً مكتسباً الدرجة القطعية. وليس بمقدور المدعيين «رفعت، وشركة الكهرباء» مراجعة أية جهة قضائية في هذه الدعوى بطريق الطعن بعد أن أصبح الحكم القضائي باتاً. ولم يبق

مداخلة د. جمال عبدو في مجلس الشعب

السيد الرئيس السادة الزملاء
في الدستور السوري الجديد في المادة 13/ الفقرة 1/:

«يهدف الخطط الاقتصادية والاجتماعية إلى رفع مستوى معيشة الفرد وتوفير فرص العمل» وفي المادة 40/ لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده على ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن الحد الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغييرها.

وجاء في البيان الوزاري: في مجال الحماية الاجتماعية:

«بالإضافة إلى تعزيز روح التكافل الاجتماعي وتعزيز منظومة الأمان، ودعم أسعار الطاقة للمستحقين ودعم أسعار السلع الأساسية... الخ» وهنا نتساءل ونستغرب ونستهجن القرارات الحكومية الأخيرة بالهجوم على الخندق الأخير وهو لقمة الشعب - الخبز- الذي كان خطاً أحمر. وكذلك تلتها مباشرة قرارات ارتفاع أسعار المواد التموينية /الأرز- السكر/ التي ارتفعت أسعارها أضعافاً مضاعفة والحب على الجرار. والتبريرات دائماً موجودة وذلك بأن البعض يستخدم الخبز علفاً للحيوانات، فبدلاً من محاسبة هؤلاء، يعاقب الشعب السوري الذي يقبع أكثريته تحت خط الفقر. أما إذا كانت الخزينة بحاجة إلى موارد، فالتهريب الضريبي والفاقدون الكبار فيستحوذون على 30% من حجم الموازنة ولا يسأل أحد منهم: من أين لك هذا؟

هذه السياسة هي استمرار لسياسات الدردري سيء الصيت ولوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، إن هذه الإجراءات تثير الشبهات ومرفوضة وعلى مجلسنا الكريم مطالبة الحكومة مجتمعة للاستجواب ومحاسبتها على خرقها للدستور وعدم التزامها بالبيان الحكومي!

2014/7/13



أمامهما سوى اللجوء إلى دعوى مخاصمة القاضي الذي قام بإصدار القرار المشار إليه. والذي ينطوي على خطأ مهني جسيم ألحق ضرراً جسيماً بالمدعيين حسب رأي العديد من القانونيين.

ومن المعروف بأن دعوى مخاصمة القضاة من أصعب أنواع الدعاوى ومن أكثرها تعقيداً. لما لها من خطورة على سمعة القاضي وعلى الجهاز القضائي بشكل عام. ويستغرق الفصل فيها سنوات.. يكون خلالها قد مات إما المدعي أو المدعى عليه أو القاضي.. بعد عمر طويل.

بالرغم من أن المواطن رفعت، المحروم من الوصول إلى أرضه منذ عشرة أعوام إلا بواسطة «الهليوكوبتر أو المنطاد. والذي لجأ إلى «قاسيون» لعرض محنته، بات يتمنى الموت ويستعجله من شدة القهر بعد أن خسر دعواه. بينما خصمه يتبختر في أرضه متلذذاً بنشوة «النصر» كلما مرّ صاحبنا بجانب أرضه ليشم رائحة ترابها المعجون بعرق آبائه وأجداده..

يا ناس! يا عالم! يا هو! إلى أين سنصل؟



في مدينة السلمية

وباء في المدينة بعد انقطاع الماء والكهرباء

المياه سوف تصل إلى المدينة غداً بعد أن تم تنظيف الأنابيب من التلوث ولكن لمدة يومين لا تصلح للشرب وقد أذيع هذا البيان الهام بمساجد المدينة بمكبرات الصوت وبعد عشرة أيام من هذا البيان لم تصل المياه. إصابات عديدة بسبب المياه بدأت بؤادر هجرة من المدينة بعد أن كانت الهجرة إليها بسبب الأمان لا حلول حتى الآن، حلم سكان المدينة أن يصل التقنين إلى عشرة أيام. شاحنات تجوب المدينة وتستنزف المواطن مادياً وإذا كانت الحصة المائية للأفراد في الدول العربية قد تراجعت في السنوات الماضية إلى النصف بسبب انخفاض هطل الأمطار وارتفاع معدلات الزيادة السكانية فإن حصة المواطن في السلمية قد انقطعت نهائياً ووصلت إلى ما دون الصفر ولهذا عواقب خطيرة لا أحد يعلم نتائجها. أقبل مدير وحدة مياه السلمية في العاشر من تموز الحالي، وقال المدير الجديد إن المياه سوف تعود إلى البلدة قريباً ولا ندرى حتى الآن لماذا قطعت المياه لأكثر من شهر ونصف دون معرفة الحقيقة.

والكهرباء أيضاً

رافق انقطاع المياه انقطاع التيار الكهربائي لمدة 20 ساعة يومياً عن المدينة وتعيش البلدية في ظلام وأمس منذ أكثر من شهر وقد رافق ذلك توقف صهاريج المياه عن العمل لأن استرجار المياه من الآبار يتم بالتيار الكهربائي. وصل سعر برميل المياه إلى 200 ل.س هذا إذا وجد وإذا استمر الوضع هكذا لبضعة أيام سوف يصل إلى 1000 ل.س.

رغم الأزمة المعيشية العائلية قام أكثر سكان المنطقة بحفر آبار ارتوازية في بيوتهم بكلفة كبيرة وباعماق وصلت إلى 100م.

واستمر مسلسل تقنين مياه الشرب عن المدينة لمدة ستة أيام في الأسبوع وتعايش المواطن مع هذا التقنين المجحف والكارثة أن مسلسل الانقطاع الكلي للمياه بدأ منذ عام 2013 لأسابيع عديدة تحت دعاوى تقول «اعتداء على الشبكة من قبل مسلحين» إلى «تلوث المياه بسبب أوبئة وجراثيم» شح المياه وانقطاعها من نبع الهرمل إلى إصابة المحطات بقذائف هاون وانتشرت في المدينة صهاريج تباع المياه للمنازل دون معرفة مصادر هذه المياه وتحمل المواطن أعباء مادية كبيرة في هذه الظروف الصعبة وتفاقم الوضع المأساوي مع الأول من حزيران 2014 وحتى الآن في نهاية حزيران مازالت السلمية بلا مياه. أمّن الهلال الأحمر خزانات في بعض الأحياء لمياه الشرب وتعبئ من قبل ناقلات تتبع الهلال الأحمر وتحشد أمام هذه المناهل والخزانات آلاف النسوة بعبوات صغيرة لتعبئة مياه للشرب إلى مدينة تضم الآن أكثر من 400 ألف إنسان بين واد من مناطق ساخنة ومقيم ولا تعرف مصادر هذه المياه نقول ذلك لأن أمراضاً عديدة انتشرت بين المواطنين «اسهالات، التهاب كبدي، بثور على الوجه والفم» وقد تكون هذه الإصابات ليست بسبب تلوث المياه وإنما بسبب عدم وجود مياه النظيفة لمدة أكثر من شهر وعلم بأن مؤسسة الإغاثات رفعت دراسة للجهات المسؤولة لإقامة آبار بحرية واستيراد محطات تصفية على نفقتها ورفض المشروع تداعى سكان المدينة في 20 حزيران الماضي لاعتصام في ساحة المدينة يطالبون ليس بالحرية والإصلاح والتطوير وإنما بمياه للمدينة أو قبل بدء الاعتصام بيوم واحد فض الاعتصام بعد إعلام سكان المدينة بأن

رغم الأزمة المعيشية قام أكثر سكان المنطقة بحفر آبار ارتوازية في بيوتهم بكلفة كبيرة وباعماق وصلت إلى 100م

أحد بهذه القصة وكان المتعهد يقطع المياه عن البيوت السكنية لمدة عشرة أيام وبعد أن يدفع المواطن ما يترتب عليه من رسوم وفواتير كانت المياه تمتد لبيته، عشرة أيام بقيت أحياء بكاملها دون مياه ودون إنذار وتنبيه لأخذ الحيطة.

مددت شبكة بلاستيكية بدلاً من شبكة الحديد التي كانت موجودة. تركت الحفر والأترية في الشوارع ولم تكن الوصلات إلى البيوت نظامية.

وتساءلنا آنذاك: كيف يعطى هذا المشروع لمتعهد ولماذا لا يعطى إلى شركات إنشائية متخصصة في هذا المجال ولها فروع في المحافظات؟ ولم نلق جواباً. تفاجأ سكان المدينة في أواخر أيار من العام 2007 بأكثر من 600 إصابة بالتهاب الكبد اليرقاني شملت هذه الإصابات أطفالاً ونساء وشباباً وكهولاً وطلاباً تعطلوا عن امتحاناتهم الثانوية والجامعية شكلت لجان واستمتمت أشهراً تجتمع وتدرس ولكن من أصيب أصيب!!!

فساد وعدم شعور بالمسؤولية واستهانة بكرامة الإنسان وابتسط حقوقه، كان آنذاك مدير وحدة المياه سلمية يقول: «ليس لنا علاقة بما جرى والجهات الصحية تحدد سبب انتشار الوباء الذي انتشر في المدينة نحن قمنا باستبدال الشبكة الفرعية وتم تمديد خطوط جديدة بطول 80 كم. لأن عمر الشبكة أكثر من 25 عاماً وهذا إجراء طبيعي».

وحول شرب مياه المجاري قال مدير الوحدة: «نعم يوجد تسرب في عدة أماكن وتم علاجها» وحول أسباب الوباء قال: «قد تكون من الصهاريج التي كانت تنقل المياه للمنازل وقد يكون من المجاري» أحد الأطباء قال: «وزارة الصحة ليست معنيه ولا أحد يحاسب أحداً وليس لأحد سلطة على أحد» وانتهت القضية وقيدت ضد مجهول.

منذ عام 1957 ومنطقة السلمية تعاني من عجز مائي ليس للزراعة التي ضربت في الصميم وإنما في مياه الشرب أيضاً وابتداء تقنين المياه منذ ذلك التاريخ، في السبعينيات ثم استرجار مياه الشرب من نبع الهرمل في جبال لبنان الشرقية، وشرب سكان المدينة مياهاً نظيفة رغم التقنين الذي يستمر ستة أيام في الأسبوع.

■ نزار عادل

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي قدمت عشرات الدراسات إلى وزارة الري ورئاسة الوزراء من أعضاء في مجلس الشعب لاسترجار المياه من سد الفرات إلى السلمية للزراعة وللشرب وبكلفة قدرت آنذاك بمائة مليون دولار ورفضت جميع هذه الدراسات دون تبيان الأسباب ودون دراسة الجدوى الاقتصادية. في التسعينيات من القرن الماضي بدأ انقطاع المياه عن المدينة لأسبوع أو أكثر وعلم آنذاك بأن بعض الملاك الكبار المتنقذين وأصحاب المزارع الخاصة باتوا يستجرون حاجة مزارعهم من القساطل التي تمر بالفرات من مزارعهم إلى السلمية واستمر هذا المسلسل لسنوات ولم يحرك أحداً ساكناً في العام 2007 استفاق سكان المدينة في شهر أيار تحديداً على آليات تحفر الشوارع وعندما سألنا العمال قالوا أننا نعمل مع المتعهد لاستبدال شبكة المياه لأن المياه ملوثة من المجاري لم يهتم

400

الف مواطن بلا مياه ويتزاحمون على مناهل معدودة لتعبئة مياه للشرب في حين صهاريج تابعة للدولة تعبأ خزانات المياه في منازل المسؤولين في المنطقة بدءاً من أعضاء قيادة شعبة الحزب إلى مدير المنطقة وأعضاء فرع الحزب ومسؤولين آخرين.

الحكومة والدعم التمويني: نقل العبء من الدولة إلى المواطن



رفعت الحكومة سعر
السكر والأرز المدعوم،
وهو الجانب الثاني من
الدعم التمويني، بعد أن
رفعت الحكومة سعر
الجانب الرئيسي من
الدعم التمويني وهو دعم
رغيف الخبز، وخففت
عن نفسها أعباء بمقدار
يتراوح بين 12-17 مليار
ل.س. «حسب حجم إنتاج
الخبز 5000-7000 طن
في اليوم»، وزادت على
السوريين مستهلكي
الخبز سعر الرغبة
المدعوم بنسبة 66,6%.



الوفر الحكومي في يومين مقابل الهدر خلال عام!

وفرت الحكومة مبلغ 17 مليار ل.س،
من رفع أسعار الخبز + 10 مليار
ل.س من رفع أسعار السكر والأرز
أي وفرت مبلغ 27 مليار ل.س من
مبلغ الدعم التمويني المخصص لدعم
تموين السوريين في عام 2014،
وبالبلغ 170 مليار ل.س. وذلك بناء
على القرارين الصادرين خلال يومين
متتاليين.

بالمقابل فإن المبالغ المرسودة لعملية
إنتاج الخبز تبلغ: 178 مليار ل.س،
بحسب تصريحات الحكومة، نتيجة
زيادة استيراد الدقيق من الخارج،
وهي الزريعة الرئيسية لرفع سعر
الخبز.

من المؤكد أن هدرًا كبيرًا في كلف
عملية إنتاج الخبز موجودة خلف
الأرقام، أوضحها هو سعر طن
الطحين المستورد البالغ \$580 للطن،
وهو سعر الاستيراد الحكومي، والذي
تركز في عام 2013 على الأقل، كما
تشير الوكالات الغربية، وتصريحات
لمؤسسة التجارة الخارجية، على
استيراد 2,4 مليون طن طحين
من الأموال السورية المجمدة في
مصارف خارجية، التي أتاحت دول
مثل فرنسا للحكومة، بالسماح لتجار
باستخدام هذه الأموال لاستيراد
المواد الغذائية وفي مقدمتها الطحين
والسكر والأرز وذلك بحسب وكالة
رويترز في عام 2013.

كنا نستطيع توفير 36 ل.س من
كلفة كغ الخبز المعتمد على الطحين
المستورد، لو تم مراقبة العقود
الموقعة، والتي كلفة طن الطحين فيها
\$580/طن، والتوجه إلى دول أخرى
مثل روسيا التي كان سعر تصديرها
لطن الطحين 286 \$/طن.

مفارقة

بلغ استيراد الدقيق في عام 2013:
2,4 مليون طن بحسب تصريح
وكالات، وذلك من الأموال المجمدة
في الحسابات المصرفية السورية في
الخارج، بسعر \$580 للطن.
بينما بلغت كلفة إنتاج الخبز بأكملها:
68 مليار ل.س فقط!!

بينما في عام 2014: ستبلغ تكلفة
الخبز بحسب الحكومة 178 مليار
ل.س، بينما أشير إلى أن المطاحن
تنتج 3930 طن باليوم، أي نسبة
67% من الحاجة الإجمالية!!

■ محرر الشؤون الاقتصادية

ضمن جولة الارتفاعات ذاتها التي تتنق
بما هو أكثر، فإن الحكومة ستوفر 10
مليار ل.س من رفعها لسعر آخر
المواد التموينية التي تدعمها، وهما
مادتا السكر والأرز التين توزعان
وفق البطاقات التموينية «البونات»
بحصص استهلاك محددة، وفق
ما صرح به وزير التجارة الداخلية
وحماية المستهلك لجريدة «تشرين»
الرسمية، بتاريخ 11-7-2014.
حيث بلغت نسبة الرفع هنا: 100%،
لينتقل السعر الموحد لكغ الأرز
والسكر من 25 ل.س إلى 50 ل.س.

دعم الغذاء.. دعم حقيقي

يشكل الأرز والسكر المدعومان بسعر
25 ل.س، دعماً حقيقياً لدخل الأسر
السورية، فعلى الرغم من الصعوبات
الكبرى في الحصول على الحصة
التموينية خلال الأزمة، ورفع بعض
المؤسسات لسعر الكغ المباع، إلا أن
طريقة الدعم هذه تعتبر طريقة هامة
ومضمونة. حيث توفر الحصة السنوية
لأسرة مكونة من خمسة أشخاص
مبالغ مهمة قياساً بالإنفاق على الغذاء،
فحوالي 60 كغ سكر مدعوم في السنة
بسر 1500 ل.س، توفر مبلغ 4500
ل.س التي ينبغي أن تؤمنه من السوق
بسر حده الأدنى 6000 ل.س، أما
30 كغ أرز لهذه الأسرة بسر 750
ل.س، يوفر على هذه الأسرة مبلغ
2250 ل.س بالحد الأدنى إذا اشترت
الأرز من السوق بسر 100 ل.س
للـكغ، وتوفر 5250 ل.س إذا اشترت
كغ الأرز بسر 200 ل.س من السوق،
وهذه الوفورات هي زيادة حقيقية
وثابتة وأكثر ضماناً على دخول
السوريين، من زيادة أجورهم النقدية،
التي تسحبها السوق تلقائياً، كما تنص
القوانين العلمية، والأهم كما لمسنا
بتجربتنا الحية مع كل زيادة الأجور
منذ عام 2000 وحتى الآن، والتي
شكلت في كل مرة «مكرمة» للسوق،
ونقلة نوعية في انخفاض أجورنا
الحقيقية وقدرتنا على شراء السلع
والمواد والحاجات بها.

طرحت الحكومة في موازنتها لعام
2014 أن حجم الدعم التمويني سيبقى
170 مليار ل.س في عام 2014، ستتفق
على دعم الخبز من جهة، وعلى دعم
مادتي السكر والأرز من جهة ثانية،
دون أن توضح التوزيع بينهما.
سنحاول أن نقدر حجم الدعم التمويني
للأرز والسكر بعد رفع السعر إلى 50
ل.س، من خلال تقدير للتكلفة، ولرقم
المبيعات الحكومية التي ستتضاعف
مع تضاعف سعر الكغ الموزع
والمدعوم.

حجم الدعم: كميات وسعر عالمي وكلف نقل

الدعم محسوب على أساس كميات
السكر والأرز المقنن الموزع وفق
البطاقات التموينية، وتوضح بيانات
حصلت عليها قاسيون عن عام 2012،
طرق احتساب كميات السكر والأرز
التمويني القائمة على الأساس التالي:
الكميات

السكر: تقدير حصة الفرد من
الاستهلاك الشهري بـ 1 كغ، لتبلغ
كميات الاستهلاك السوري الضروري
سنوياً: 296 ألف طن.

الأرز: تقدير حصة الفرد من
الاستهلاك الشهري بـ 0,5 كغ، لتبلغ
كميات الاستهلاك السوري الضروري
سنوياً: 134 ألف طن.

وذلك باعتبار أن عدد الأسر السورية
4 ملايين أسرة بمتوسط عدد أفراد
5، وهو المتوسط المحسوب على

أساس عدد سكان سورية 20 مليون
تقريباً.

كلفة الاستيراد

مجمّل هذه الكميات مستوردة، بعد
توقف طويل في عملية إنتاج السكر
محلياً، ولحساب تكلفتها سنعتمد
وسطي الأسعار العالمية للأشهر الستة
الأولى من عام 2014، المأخوذة من
منظمة الفاو «منظمة الأغذية والزراعة
الدولية»، وسنفترض أن تكاليف النقل
إلى سورية والتأمين والتفريغ وغيرها
تضاعف من سعر الكغ المستورد،
معتمدين سعر صرف 160 ل.س/\$

سعر السكر عالمياً: 246 \$/ للطن أي
سعر كغ السكر عالمياً: 39,3 ل.س
2X = 78 ل.س.

سعر الأرز عالمياً: 235 \$/ للطن أي
سعر كغ الأرز عالمياً: 37,6 ل.س
2X = 75 ل.س.

الكلفة الإجمالية

كلفة كميات السكر والأرز الضرورية
سنوياً المستوردة للبونات: 33 مليار
ل.س

السكر: 296 مليون كغ X 78 ل.س/كغ =
23 مليار ل.س.

الأرز: 134 مليون كغ X 75 ل.س/كغ =
10 مليار ل.س.

المبيعات إلى 20,7 مليار
حصلت الحكومة من بيع 296 مليون
كغ سكر بسر 25 ل.س: 7,4 مليار
ل.س، أما من بيع 134 مليون كغ سكر

بسر 25 ل.س حصلت مبلغ: 3,3
مليار ل.س

أي إجمالي مبلغ: 10,7 مليار ل.س،
ستتضاعف خلال عام بالبيع بسر 50
ل.س إلى 20,7 مليار.

حجم الدعم وتغير وزن العبء

بالتالي حجم الدعم قبل الرفع يبلغ:
22,3 مليار ل.س، بينما يدفع
المواطنون 10,7 مليار ل.س، أي
تتحمل الحكومة 67% من التكلفة، بينما
يتحمل المواطنون 33% من التكلفة.

حجم الدعم بعد مضاعفة السعر: 12,3
مليار ل.س، بينما يدفع المواطنون
20,7 مليار ل.س،

أي تتحمل الدولة 37% من التكلفة،
بينما يتحمل المواطنون 63%.

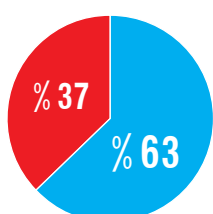
أي نقلت الحكومة الأعباء الأساسية
لتكلفة هذه المواد المدعومة إلى
جيوب المواطنين.

اتجاه انخفاض الدعم خلال الأزمة

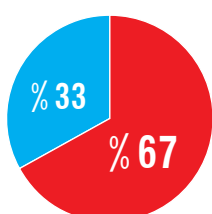
بلغ حجم دعم السكر والأرز في عام
2013: 30 مليار ل.س بحسب تصريح
مدير الاستهلاكية هاجم الذيب بتاريخ:
31-7-2013 أي منذ عام، أما في
عام 2012 فقد كان مجمل دعم الأرز
والسكر 14 مليار ل.س وفق موازنة
الحكومة لعام 2013.

وعلى الرغم من تقارب قيمة الدعم
الرقمية بين عامي 2012-2014، بفارق
2 مليار ل.س، إلا أن القيمة الحقيقية
لهذا الدعم قد انخفضت للنصف فعلياً،
وذلك مع انخفاض قيمة الليرة التي
يؤخذ سعر صرفها مقابل الدولار
كمؤشر، حيث سجل وسطي صرف
الدولار في السوق عم 2012: 75
ل.س/\$. بينما وسطي العام الحالي
150 ل.س/\$ أي تراجع بنسبة 100%.
وبكل الأحوال فإن هذا الدعم بحالته
الأعلى: 22,3 مليار لا يشكل إلا نسبة
13% من الدعم التمويني البالغ 170
مليار ل.س لعام 2014، ليتبقى مبلغ:
148 مليار ل.س لدعم الخبز.

وفي حالته الأدنى مع رفع السعر فإنه
يشكل نسبة: 7% من 170 مليار ل.س
لعام 2014، ليتبقى مبلغ: 158 مليار
ل.س لدعم الخبز.



■ الحكومة «12,3 مليار ليرة»
■ المواطنون «20,7 مليار ليرة»
توزيع تكلفة السكر والأرز المدعوم
بعد الرفع «50 ل.س/كغ»



■ الحكومة «22,3 مليار ليرة»
■ المواطنون «10,7 مليار ليرة»
توزيع تكلفة السكر والأرز المدعوم
قبل الرفع «25 ل.س/كغ»

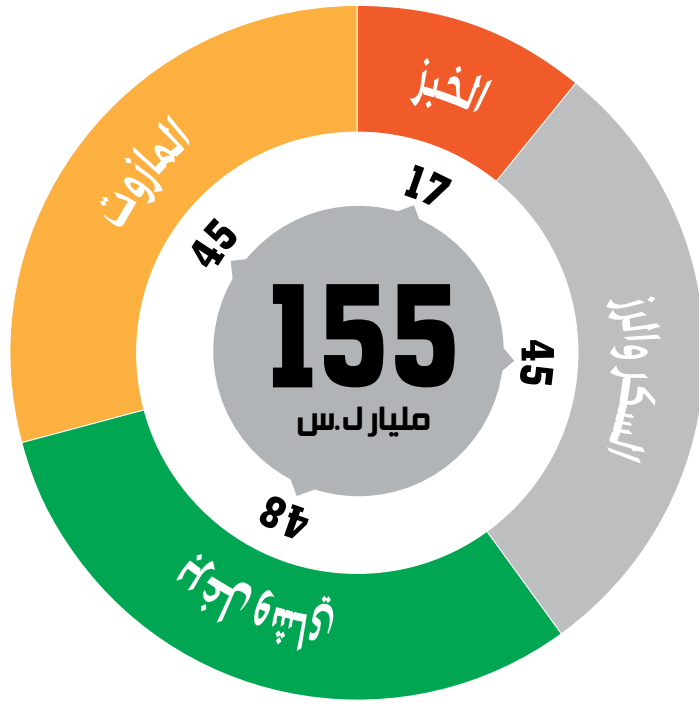
خطة بديلة لصرف 155 مليار ل.س الزيادة المرتقبة

■ قاسيون

دراسة لوزارة المالية تشير إلى أن رفع الأجور والرواتب بنسبة 50% أصبح قريباً.
310 مليار ل.س كتلة الأجور والرواتب 2014

إعادة سعر الربطة 15 ل.س
تعيد الحكومة ما وفرتة من رفع أسعار الخبز.

إعادة سعر ليتر المازوت إلى 42 ل.س
في عام 2014 يقدر استهلاك المازوت 2,5 مليار ليتر
45 مليار ليتر ÷ 2,5 مليار ليتر = 18 ل.س
تستطيع الحكومة بمبلغ 45 مليار ليتر تخفيض سعر ليتر المازوت الحالي لتعيده إلى 42 ل.س للليتر



155 مليار ل.س الزيادة المرتقبة
زيادة الأجور ترفع أجور العاملين بالقطاع العام، والعاملين في القطاع الخاص المنظم يحصلون على التزام مشغليهم بالحد الأدنى. كما اختبر السوريون رفع الأجور نقداً وقد أدى دائماً إلى رفع مستويات الأسعار، وتحديدًا مع تراجع دعم المواد الأساسية «المحروقات + السلع التموينية»

ماذا لو عكسنا العملية؟!
خطة الحكومة : 155 مليار ل.س تدفع نقداً لزيادة الأجور، وترفع مستوى الأسعار.
خطة بديلة: 155 مليار تدعم المواد الأساسية، وترفع الأجور الحقيقية.

إعادة سعر 25 ل.س - مضاعفة الكمية الموزعة
تستطيع الحكومة بـ 45 مليار ل.س أن تضاعف الكميات الموزعة من السكر والأرز
ليحصل الفرد على 2 كغ سكر - 1 كغ رز شهرياً.

توزيع مجاني
«1 كغ برغل + 100 غ شاي»
للفرد شهرياً
الكلفة: «100 + 100» 200 ل.س
سنوياً: 2400 ل.س
لـ 20 مليون سوري: 48 مليار ل.س ل.س

الدعم التمويني: فشل تخفيض الاستيراد - توسيع المواد / نجاح رفع الأسعار



■ أروى المصفي

ومن جانب آخر، ما زالت عمليات توزيع مادتي السكر والرز المقتنين تعاني المشاكل ذاتها، من إزدحام وتأخير، ونقص الكميات مقارنة بالاحتياجات، خصوصاً بالنسبة لمادة الرز، حيث وبحسب المواطنين وإحدى صالات الاستهلاك، لم يتم توزيع مادة الرز التمويني منذ شهر كانون الأول 2013، أي منذ سبعة أشهر بالضبط، في حين لا تواجه عملية تأمين وتوزيع مادة السكر ذات المشكلة، إذ تم توزيع مخصصات الأسرة لسته أشهر في نيسان الماضي.

كما يشنكي العديد من المواطنين من وجود تواطؤ بين المؤسسات الاستهلاكية وبين تجار السوق، ويتهمونهم بتسريب الكميات إلى السوق وبيعها بشكل حر، في حين تشارك أيادي التجار بإيصال الكميات بدءاً من عملية الاستيراد التي تتم عبر مناقصات تعلن عنها مؤسسة التجارة الخارجية، لترسو بالنهاية على السعر الأقل، حسب قول المعنيين، إلا أن الواقع قد يبين غير ذلك!

التوفير أهم من النوعية

أما عن أسباب التأخير في تأمين الكميات اللازمة، وغيابه لسبعة أشهر بالنسبة للرز، فقد قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين، في تصريحه الأخير إن "مؤسسة التجارة الخارجية لم تنجح في أي من مناقصاتها مؤخراً، ما دفع للاعتماد على التجار بغرض تأمين الاحتياجات"، لافتاً إلى وجود عقد لتأمين مادة الرز، وستصل الكميات بعد فترة، دون أن يحدد هذه الفترة.

بعد مضي عدة أشهر على ضبابية مصير القسائم التموينية رقم 71 - 72 التي تم تخصيصها لمادتي الشاي والبرغل، أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً عن توزيع مادة السكر بموجب القسيمة رقم 71، إذ يبدو أن القرار الذي تم بموجبه إضافة مواد جديدة لقائمة المواد الممننة، في غير محله، خاصة مع عدم وجود مخازين كافية من البرغل والشاي..

ارتفاع الأسعار الكبير والغلاء الذي نعيشه في كافة نواحي المعيشة، بدأت بالاعتماد على السكر المقتن فقط، ولو تحسنت نوعية الرز لقمّت بشرائه أيضاً.

الرفع بالمقابل

قامت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأسبوع الماضي، برفع سعر مبيع السكر والرز المقتنين بنسبة 100%، حيث تم رفع سعر الكيلو من 25 ليرة إلى 50 ليرة سورية، وهو ما برره الوزير قاضي أمين بزيادة التكاليف المرتبطة بعملية تأمين هاتين المادتين دون أي شروحات تفصيلية للمواطن.

التموينية الممننة من عدمه، بينت نور ربة منزل " لا أتعتمد على السكر والرز الموزعين عبر البطاقة التموينية، إذ أن صعوبة الحصول عليهما بسبب الإزدحام على منافذ التوزيع، يمنعنا من ذلك، خاصة مع عدم قدرتي وزوجي على الانتظار بسبب طبيعة عملنا". ولفتت نور إلى سوء نوعية الرز التمويني، قائلة إن "الرز التمويني يأتي غالباً حبة طويلة، ومليئاً بالسوس، لذلك لا أحتمل عناء الحصول عليه". وبدورها قالت أم معتمد 56 عاماً "كنت في السابق لا أتابع مواعيد صرف المواد الممننة، بل اعتمد على شراء السكر والرز من السوق، وخاصة الرز سيئ النوعية، أما مؤخراً وبعد

وفيما يتعلق بنوعية مادة الرز المستوردة المتدنية، بين الوزير قاضي أمين أهمية التكلفة ومحاولة تخفيضها في عملية الاستيراد والمناقصات، وبالتالي تنخفض جودة المادة تماشياً مع انخفاض التكلفة. ولفت أمين إلى عدم وجود كميات من الشاي والبرغل، لتوزيعها على المواطنين، إذ أن الحاجة من مادة البرغل تقدر بحوالي 160 ألف طن بينما لا تزيد الكميات المتاحة عن 60 ألف طن، وبناء على هذا لن يتم توزيع أي كميات من هاتين المادتين.

الرز الممنن ليس خيار المواطن وحول اعتماد المواطنين على المواد

قمة البريكس: خرق الهيمنة المالية والنقدية الأمريكية



"لقد تم تشكيل الأسلوب الحالي لحكومة وإدارة العلاقات الدولية والمؤسسات النازمة لها في سياق اختلف فيه الفرص والتحديات عما هي عليه اليوم.. لذلك فإننا نلتزم بالبحث عن نماذج ومقاربات تحقق تنمية عادلة ونمو عالمي شامل ومتكافئ..." البيان الختامي لقمة البريكس الخامسة عام 2013.

■ سلام الشريف

في 15-16 من تموز الجاري عقدت دول البريكس قمته السادسة تحت عنوان "النمو الشامل والمتكافئ: حلول مستدامة"، لتشكل مفصلاً في مسيرة المجموعة، إذ تم إطلاق بنك التنمية الجديد برأسمال أولي قدره «100» مليار دولار، ورأسمال مسجل «50» مليار دولار وفق نسب مشاركة متساوية من الدول المؤسسة «10 مليار دولار كل عضو»، على أن تكون مدينة شنغهاي في الصين مقراً مركزياً له، بالإضافة لمقر إقليمي في مدينة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا، على أن يكون أول رئيس للبنك من الهند، وأول رئيس لمجلس حكام المصرف روسيا وأول رئيس لمجلس الإدارة برازيليًا. كما أن عضوية البنك مفتوحة لجميع الدول المشاركة في هيئة الأمم المتحدة سواء كانت مقترضة أو غير مقترضة من البنك، بالإضافة لذلك فإن الدول المؤسسة تتمتع بقوة صوت وتصويت متساوية.

تنمية البنى التحتية

يهدف البنك إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة، انطلاقاً من النقص في التمويل الذي تواجهه دول البريكس والدول النامية في هذا القطاع. إذ تشير الأبحاث إلى أن الفجوة بين الحاجة التمويلية للدول النامية في قطاع البنية التحتية وبين المتاح تتراوح بين «1-4» ترليون دولار سنوياً، حيث يبلغ حجم إنفاقها السنوي في هذا القطاع 0,9-0,8 تريليون.

بإلقاء نظرة سريعة على مصادر تمويل البنية التحتية نجد أن الحكومات المحلية مسؤولة عن أكثر من 50% يليها تمويل القطاع الخاص الذي يشح في أوقات الحاجة الماسة إليه، كما تتركز استثمارات الأخير في هذا المجال في قطاعات كالاتصالات، كما يتركز في الدول متوسطة الدخل. أما التمويل الدولي عبر المساعدات المصروفة من المؤسسات الدائرة في فلك دول المركز الرأسمالي فلا تتجاوز مساهمته 8-10% من الإنفاق الحكومي في هذا القطاع، وهذه تترافق مع اشتراطات تطبيق برامج "التصحيح الهيكلي" سيئة الصيت.

الخيار البديل

بعد انفجار الأزمة عام 2008 حاولت المجموعة العمل من داخل المنظومة المالية والنقدية السائدة، فدفعت باتجاه تغيير أسلوب إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تغطي بشكلها الحالي الكلمة الفصل للولايات المتحدة. فالقاعدة غير المكتوبة تقضي أن يكون رئيس البنك الدولي من الولايات المتحدة «عدة منهم شغلوا منصب وزير دفاع»، وأن يكون رئيس صندوق النقد الدولي أوروبياً «العديد منهم ينتمي للاشتراكية الديمقراطية!». لذلك طالبت دول البريكس أن يتم اختيار رئيس البنك الدولي عبر عملية مفتوحة لا تستثنى أحداً وشفافة ومستندة إلى الجدارة، الأمر الذي توج بالاتفاق على حزمة إصلاح صندوق النقد الدولي في عام 2010. تضمن التعديل المقترح حينها زيادة رأسمال صندوق النقد الدولي إلى

720 مليار دولار، وتحويل 6% من الكوة الكلية إلى الدول النامية، بالإضافة إلى تحويل اثنين من 24 مقعداً أوروبياً في إدارة الصندوق إلى دول نامية. الإصلاح المفترض كان سيحفظ للولايات المتحدة مركز المساهم رقم واحد في رأس المال ولكن كان سيجعل من الصين الثالثة ومن روسيا والهند والبرازيل من الدول العشر الأوائل المساهمة، دون أن يتم نزع حق النقض الفيتو بالتصويت من الولايات المتحدة. ورغم ذلك، تم إجهاد المشروع إذ لم يصادق الكونغرس الأمريكي على هذا المقترح في بداية عام 2014 «من ضمن الحجج المساقة هي أن التعديل المقترح سيعيق سعي الولايات المتحدة لاستخدام صندوق النقد الدولي كأداة في المعركة الجارية في أوكرانيا».

صندوق التحوط المالي للبريكس

إضافة لبنك التنمية جديد دول البريكس، أقر الاجتماع الحالي تشكيل "صندوق احتياط مالي" مشترك برأسمال قدره «100» مليار دولار، بمساهمة قدرها 41 مليار دولار من الصين، 18 مليار لكل من روسيا والهند والبرازيل، و5 مليار من جنوب أفريقيا. وبالرغم من تفاوت نسب المشاركة برأسمال الصندوق فإن معظم القرارات ستؤخذ بالإجماع، إلا بعض المسائل والتي تتضمن الموافقة على منح السيولة المطلوبة من قبل إحدى الدول فتأخذ بالأغلبية "التي تأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لصوت كل بلد حسب نسبة مشاركته". كما تم تحديد سقف للسيولة التي يحق للدول المؤسسة سحبها من البنك على شكل مضاعفات لنسبة مساهمتها برأسماله، والذي يبلغ «0,5» بالنسبة للصين «أي يحق للصين استخدام 20,5 مليار دولار تقريباً في لحظات الطوارئ»، و«1» بالنسبة لكل من روسيا والهند والبرازيل «أي 18 مليار لكل منهم لحظة الطوارئ» و«2» بالنسبة لجنوب إفريقيا «أي 10 مليار دولار».

تبقى مشكلة هذا الصندوق الجديد في أنه يمنح 30% من المبلغ المطلوب فقط من دون أي تحكم لصندوق النقد الدولي واشتراطاته، أما الباقي فيتم منحه عبر برنامج تحت إدارة صندوق النقد الدولي، الأمر الذي خيب آمال البعض الذين اعتقدوا أن صندوق تحوط البريكس سيكون خرقاً كاملاً على صعيد فك الارتباط مع الصندوق الدولي، فيما يخص منح سيولة الطوارئ.

أدوات المواجهة الجديدة

يهدف صندوق التحوط المالي لدول البريكس لتأمين سيولة قصيرة الأجل لمواجهة الضغوط على ميزان المدفوعات والأزمات المالية الناجمة عن خروج رؤوس الأموال من الأسواق المالية. طبعاً تأتي أهمية هذه الخطوة ضمن سياق حرب العملات التي تشنها دول المركز ضمن ما يسمى بالدول والأسواق الصاعدة وتحديداً ما يسمى بسياسات "التيسير الكمي" التي سادت السياسات النقدية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان إبان أزمة 2008 ومؤخراً في أوروبا. حيث تركز هذه السياسة على ضخ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لكميات كبيرة من الدولار مقابل شرائه سندات مالية للمؤسسات المالية الأمريكية مثل سندات الرهن العقاري.

تتهم دول البريكس الولايات المتحدة بأن سياستها هذه تدخل في نطاق استراتيجية حمائية تجارية هدفها تخفيض قيمة الدولار

لرفع مستوى الصادرات الأمريكية باتجاه الأسواق الصاعدة. كما أن هذه السياسة التي من المفترض أن وظيفتها تجاوز الأزمة عبر تنشيط الطلب الداخلي الأمريكي، تترجم على أرض الواقع باستثمار المؤسسات المالية للضخ الدولار في المضاربة بالأسواق العالمية بما فيها سوق العملات والمواد الأولية التي تشكل عائداتها العنصر الأساسي للعائدات التجارية لدول المحيط، وذلك في سياق انخفاض معدل ربح الاستثمار في القطاعات الحقيقية كنتيجة حتمية للتطور الرأسمالي. يذكر أن الولايات المتحدة كانت تضخ عبر سياسة التيسير الكمي «85» مليار دولار شهرياً حتى نهاية عام 2013 ولاحقاً تم تخفيضها إلى 45 مليار دولار في عام 2014 وتدنّت حالياً إلى 35 مليار دولار شهرياً، الأمر الذي تُرجم بموجة هروب لرأس المال المضارب مما ترجم بانهيائات جزئية في قيم عملات الأسواق الصاعدة.

خطوة إلى الأمام



الرئيسية والشديدة للمنظومة الرأسمالية في الوقت الراهن، التناقض بين حاجات تطور دول المحيط الكبرى وسعي المركز الرأسمالي في الولايات المتحدة لفرض هيمنته التي تفترض حجز تطور كل القوى ذات الكون الإقليمي فما بالنا بالقوى ذات الكون الدولي. إن هذا التناقض وسع وسيوسع بإضطراد أفق التقدم لدول المحيط المتوسطة والصغيرة إذا ما أحسنت إدارة سياساتها الاقتصادية الداخلية وعلاقاتها الدولية.

إن مستوى الترابط المالي والنقدي والتجاري العميق جداً بين دول البريكس يجعل صراعهم مع دول المركز أشبه بالمشي على الحبال، الأمر الذي يفسر جانباً من الخلافات البنينة لهذا الفريق التي لا بد من لحظها ورصدها، لكن مستوى عدوانية الولايات المتحدة الأمريكية ورفضهم احترام مصالح القوى الصاعدة، بالإضافة للآفاق الواعد بتعمق الأزمة الرأسمالية، كل ذلك يبنى بأن هذه الخطوة هي غيض من فيض، هذا عدا عن الإمكانية الجدية لحصول تحولات اجتماعية جذرية داخل دول البريكس.

إن كل ماتقدم يؤكد صحة الاستنتاج القائل بأن انفتاح الأفق أمام الشعوب هو سمة العصر، رغم كل الآم المخاض في منطقتنا.

إن نتائج قمة البريكس تدق مسماراً إضافياً في نعش الهيمنة الاقتصادية الأمريكية وتحديداً على صعيد النظام المالي والنقدي الدولي، ولا ينقص من قيمتها كونها خطوة إصلاحية من داخل المنظومة، إذ توسع هذه الخطوة هامش المناورة على الصعيد الاقتصادي لدول المحيط التي ننتمي إليها، بشكل خاص بنك التنمية الذي يوفر مصدراً تمويلياً بديلاً لحد بعيد. إذ تشير ممارسات دول البريكس إلى قطعها مع النموذج الأمريكي والأوروبي والذي يشترط تطبيق برامج "إعادة هيكلة اقتصادية" في البلد المستفيد مقابل منحه القروض، حيث تقوم سياسات "إعادة الهيكلة الاقتصادية" على الخصخصة والتحرير التجاري والمالي والنقدي وأسواق العمل وإزالة الدور الاجتماعي للدولة لمصلحة الفئات الفقيرة تؤدي بنهاية المطاف إلى انهالك وربما إنهاء الدولة الوطنية. كما يعد استهداف بنك التنمية الجديد لتمويل القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية قطاعاً مع طابع استهدافات المؤسسات المالية السائدة، التي تمول قطاعات ليست ذات أولوية.

إن ظهور مجموعة دول البريكس على المسرح السياسي والاقتصادي الدولي جاء كنتيجة مباشرة لانفجار الأزمة الرأسمالية في عام 2008، إذ عبر تشكيلها عن أحد التناقضات

زائد ناقص

«اجاكون الفرغ»

خصصت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم هاتف جديد لتلقي شكاوى المواطنين وهو 9243. طالبت الوزارة في تعميم لها الإبلاغ عن أي حالة غش أو فساد أو احتكار أو تلاعب لأصحاب المحال التجارية بالأسعار، ليصار إلى معالجتها أو الاستجابة إلى آرائهم وملاحظاتهم وحالات الإبلاغ عن أي حالة ذات العلاقة بقوت المواطن. ووفقاً للتعميم أصبح هناك ثلاثة أرقام لتلقي شكاوى المواطنين، وهي رقم هاتف شكاوى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق 119، وفي ريف دمشق 120 وأضيف الآن الرقم 9243.

■ ■ ■

«إشاعات»!

أكد مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» المهندس محمود يوسف كرتلي أن الأخبار المتداولة عن رفع أسعار المشتقات النفطية غير صحيحة لا من قريب ولا من بعيد، مشيراً إلى أن صفحات على الإنترنت تناقلت هذه المعلومات ولا صحة لها على الإطلاق.

■ ■ ■

وماذا ننتظر؟!

قال مدير خدمات التجارة في الهيئة العامة للتنمية وترويج الصادرات كفاح مرشد إن هناك العديد من الفرص الواعدة أمام الصادرات السورية في السوق العالمية وفق المعطيات المختلفة والمتنوعة، وأشار إلى دول بعينها تمتلك سورية معها إمكانيات تصدير غير مستغلة، وأضاف إن هناك 32 دولة من مختلف أصقاع العالم هي أسواق واعدة غير مستغلة للصادرات السورية، وهي بمثابة دول شريكة بالنسبة لسورية، ويمكن أن تنسج سورية معها علاقات اقتصادية وتجارية واستثمارية مختلفة..

■ ■ ■

زيوت مخالفة

في أسواق دمشق

ضبطت «مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق» في منطقة الصالحية كمية من زيت الزيتون نوع أول وثاني تقدر بـ 2 طن معبأة ضمن عبوات معدنية زنة 16 كغ، ولدى تحليل عينات من هذا الزيت تبين أنه مخالف من حيث النوعية المعلن عنها وذلك لارتفاع حموضته عن الحدود المسموحة في المواصفة القياسية السورية.

■ ■ ■

عودة على بدء

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين، على ضرورة قيام تجار «سوق الهال» بتداول الفواتير بين مختلف حلقات الوساطة التجارية ولجميع المنتجات المتداولة وإصدار نشرة أسعار الخضار بشكل صحيح ودقيق.



فقر وخبز وحرب

الفقر أكثر الأمور التي يمكن أن تجدها انتشاراً في سورية، بتعاريفه ومصطلحاته وأنواعه المختلفة: فقر القدرات، الفقر المادي، الفقر العام، الفقر المدقع، الفقر الغذائي. وبالرغم من انتشار الفقر أفقياً ليشمل جميع السكان وعمودياً من خلال تزايد فجوة وحدة الفقر، تبقى السياسات والقرارات الحكومية غير مبالية بحياة المواطن وبعيدة عن واقع المعيشي.

■ وجدي وهيب

رفع سعر الخبز يعكس حالة الانقسام والتباعد بين القرارات الحكومية وهموم الشعب، ويتضح هذا الانقسام عند معرفتنا أن متوسط استهلاك الخبز من قبل الاسرة السورية 77,74 كغ شهرياً، بالاعتماد على مسح دخل نفقات الاسرة 2009، أي بتكلفة شهرية ارتفعت من 700 ل. س إلى 1165 ل. س - بسعر الكيلو - بسبب زيادة السعر، أي زادت التكلفة بمقدار 66%. أما الاسرة التي تقوم بشراء الخبز بالربطة فقد ارتفعت تكلفة الخبز من 1165 ل. س إلى 1940 ل. س.

الخبز فقط: «عشر الدخل»

أما فجاعة وسلبية القرار تتجلى حينما نتذكر أن متوسط دخل الفرد في سورية 14069 ل. س - المكتب المركزي للإحصاء 2011 - وقد ارتفع إلى وسطي قريب من 20 ألف ل. س، بعد زيادة الأجور الأخيرة، أي أصبح الخبز يشكل 5,8% من متوسط دخل الاسرة التي لا تملك الا معيلاً واحداً والتي تشتري الخبز بالكيلو غرام. أما الاسرة التي لا تستطيع تأمين الخبز الا عن طريق الربطة فإن الخبز يشكل 9,7% من دخلها. وهنا تكمن المفاجأة، فإذا كان الخبز يشكل نسبة تقترب من 10% من دخل الاسرة، أي أنها تستطيع شراء 10 سلع شهرية فقط سعرها يساوي سعر الخبز، وهنا لا بد للاسرة

فجاية الدولة من خلال الانفاق العام خلق منفعة عامة للمصلحة العامة، واتخاذ القرار بإلغاء هذه المنفعة لا يمكن أن يتخذ بناء على أسس محاسبية، بل يجب أن ينظر اليه بمقدار النفع الذي يعود من تادية هذه الخدمة.

حيث يقدر دعم الخبز من خلال دعم الدقيق ودعم الخميرة 64 مليار ل. س خلال العام، وتقدر المنفعة المستفادة من هذا الدعم برفع مستوى المعيشة لـ 20 مليون مواطن سوري، وحماية الشرائح الأفقر في المجتمع من الوقوع بالفقر، أو على الأقل مساعدتها على دعم أمنها الغذائي، ورفع الدعم -ولو جزئياً- عن الخبز سيؤثر سلباً على مستوى معيشتها وعلى أمنها الغذائي، فرفع سعر الخبز حالياً، أدى إلى ارتفاع خط الفقر الغذائي ما بين «465-776» ل. س على اعتبار أن الأسر تشتري الخبز من الفرن، وبمقدار أكثر من 1530 على اعتبار الاسرة تشتري الخبز من الباعة المتفرقين، وهذا أدى إلى ازدياد وتوسع الفقر وانتشاره، والاشد خطورة، تعمق الفقر لدى الاسر الفقيرة فقراً مدقعاً والتي هي بأمس الحاجة للمساعدة للحفاظ على أمنها الغذائي.

وانطلاقاً من هذا لا بد للحكومة من مراجعة جدية للقرار والغاؤه، حرصاً على لقمة الشعب وتحقيقاً للأمن الغذائي، لأن الأمن الغذائي للدولة ينهار إذا انهار الأمن الغذائي لمواطنيها.

أن تستغرق وقتاً كبيراً في التفكير والبحث عن سلعة أخرى تكون كفيلاً بإبقائها على قيد الحياة، وستختار مرغمة سلع غذائية أخرى ومعظم المكونات الغذائية تكلفتها أعلى من تكلفة الخبز، فإن وجدتها فستصاب بالفقر الغذائي بعد مدة قصيرة.

النازحين داخليا

أما النازحون داخلياً والذين يقدرون بـ 6 ملايين فرد، والمحتاجون للمساعدة، والتي تقدرهم بعض المنظمات بـ 10 مليون فرد، كيف سيستقبلون خبر رفع سعر الخبز، فهم محتاجون ويعتمد بعضهم في معيشتهم على السلة الغذائية اعتماداً كاملاً وبعضهم الآخر ينظر للسلة الغذائية كمساندة له لرفع مستوى معيشتهم، وجزء منهم يصنف تحت خط الفقر الأدنى والفقر الغذائي، والأجور بالحكومة تقديم الدعم والمعونة لهم بجميع الطرق ومختلف القطاعات والسياسات، وليس تقديم السلة الغذائية باليد اليمنى ورفع أسعار الخبز باليسرى.

مبررات القرار!

رفع أسعار المواد التي تباعها الدولة بغية تقليص عجز الموازنة العامة يجب أن يكون مبرراً اقتصادياً واجتماعياً، ووجهة النظر المحاسبية الضيقة التي تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة وتأمين الموارد من خلال تقليص النفقات، تنبع من جهل في المالية العامة وفي المنفعة العامة،

فلسطين: نقلات نوعية للمقاومة.. والعدو متخبط



■ إعداد قاسيون

تكشف المواجهات التي باتت تشهدها معظم أراضي فلسطين المحتلة وجهاً آخر لحقيقة ما يجري فيها، فإن كانت أعداد الشهداء الفلسطينيين ترتفع يومياً، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، إلا أنه، ومن جهة أخرى فالأداء العام لفصائل المقاومة الفلسطينية يشي بتقدم واسع أحرزته تلك الفصائل خلال السنوات القليلة الماضية.

كمياً ونوعياً: إلى ما بعد تل أبيب

سمحت الصواريخ النوعية التي امتلكتها المقاومة الفلسطينية، كصاروخ «فجر5» الإيراني الصنع وصاروخ «M75» محلي الصنع، بفتح الباب واسعاً أمام فصائل المقاومة لتطور ذاتياً إمكانياتها الصاروخية، سواءً عبر الحشوة الدافعة والكتلة المتفجرة، أم عبر تطوير منصات الإطلاق الثابتة والمتحركة. وكنتيجة لهذا التطور، لم تعد حدود الصاروخ المنطلق من القطاع محكومة بالمستوطنات القريبة من غزة، مثل «سدروت» وغيرها، بل بات بإمكانها أن تطال مدناً ومستعمرات ضمن دائرة استهداف يتجاوز مداها 180 كيلومتر.

لم يكن العدو ليستيقظ من صدمته بوصول صاروخ «F85» إلى عمق مدينة حيفا، حتى انهمرت صواريخ «R160» على مستعمرة «زخرون يعقوب» وشاطئ الكرمل في المدينة. وصواريخ «M75» على تل أبيب، لتؤكد للعدو أن تهديدات المقاومة بالوصول إلى حيفا وتل أبيب لم تكن عبثية.

منطقة الخضير بصواريخ المقاومة، يوماً كاملاً، قبل أن تؤكد صحيفة «هآرتس» أن صاروخاً استهدف مصنعاً بتروكيماويًا في الخضير على بعد أكثر من 100 كيلومتراً عن قطاع غزة. في بعض الحالات، كسرت الصحافة الصهيونية الحظر الحكومي، لتنتقل حقيقة مخاوف الكيان الغاصب، مثل صحيفة «يديعوت أحرونوت» التي اختارت أن تعلن عن عددها بـ «إسرائيل مشلولة!».

دوف» في تل أبيب. ولعل المعادلة التي تقلق حكومة العدو، باتت تتعلق بالقلق من الفشل الذريع الذي أصيبت به منظومة «القبة الحديدية» والتي كلفت العدو مبالغ طائلة، حيث يشير أحد إحصاءات الصحافة الصهيونية إلى أن أقصى نسبة من الصواريخ التي تمكنت المنظومة من التصدي لها بلغت 9,9% فقط. إلى ذلك، تعتمد الحكومة الصهيونية إلى إخفاء فشلها الذريع بعيداً عن وسائل الإعلام، كحظرها لخبر ضرب

المحتل مرتبك... عسكرياً وإعلامياً

خوفاً من صواريخ المقاومة، أصدرت حكومة الكيان الغاصب سلسلة قرارات قضت إما بتغيير مسار العديد من رحلات الطيران، كتغيير مسار طائراته لتمر فوق الضفة الغربية بعد نجاح المقاومة الفلسطينية بإسقاط إحدى طائراته الاستطلاعية فوق قطاع غزة، وإما بإيقاف حركة الطيران في بعض المطارات بشكل كامل، كمطار «دوب» الصهيوني ومطار «سدي

مظاهرات الـ 48 تشتعل... وحركة تضامن عالمية

بالإضافة إلى قلنسوة والطيبة وأم الفحم ووادي عارة والناصرة ودبورية وعرة «في وادي عارة» ومجد الكروم وجسر الزرقاء والفريديس وسخنين والطيرة وباقة الغربية وجبولة. قبل أن تتحول المظاهرات إلى مواجهات واشتباكات بالحجارة والألعاب النارية والزجاجات الحارقة بين المتظاهرين والشرطة الصهيونية، بعدما قامت الأخيرة بإطلاق قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين لتفريقهم.

التضامن.. عربياً وغرباً

نظمت الجاليات العربية، بالإضافة إلى بعض القوى اليسارية، عدة مظاهرات في كل من بوسطن وتورونتو وواشنطن ووترلو وأونتاريو والبوكيركو وبيتسبورغ وسانت ديجو ولندن وأثينا وكولومبيا وجنيف وروما وتايلاند. وفي شيكاغو، اقتحمت مجموعة من المتظاهرين الداعمين لفلسطين مقر شركة «بوينج»، وهي الشركة المنتجة لطائرات «الأباتشي» والـ «F16»، وأتى ذلك في إطار تصعيد الاحتجاجات الشعبية ضد الشركات الداعمة للاحتلال الصهيوني. وإثر عملية الاقتحام اعتقلت شرطة شيكاغو خمسة مواطنين أمريكيين منتمين إلى تحالف «حركة مقاطعة إسرائيل في الولايات المتحدة». وفي فرنسا، سار آلاف المتظاهرين في باريس رافعين شعار «التضامن التام مع نضال الشعب الفلسطيني» متجهين نحو ساحة الجمهورية بهتافات «كلنا فلسطينيون» و«حل واحد: إنهاء الاحتلال».

وبمشاركة العديد من المتضامنين والناشطين الفلسطينيين والعرب والطلبان خرجت مظاهرات تضامن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته في أكثر من 45 مدينة إيطالية، تخللها وقفات احتجاجية وإضاءة شموع ورفع للاعلام الفلسطينية. ورفضاً للعدوان الصهيوني، وتضامناً مع المقاومة الفلسطينية، خرجت عدة مظاهرات في مدن الأرجنتين رافعين شعارات منددة بالاحتلال، راسمين شعار النازية على أحد جدران السفارة الصهيونية.



مع ارتفاع وتيرة التصعيد العسكري بين فصائل المقاومة الفلسطينية والعدو الصهيوني، دخلت الأراضي الفلسطينية المسلوبة عام 1948 في قلب الحدث، لتزيد من إرباك العدو وتشتت تركيزه، في وقت انطلقت فيه موجة واسعة من التضامن العالمي مع المقاومة الفلسطينية.

حراك الداخل المحتل يضغط..

يدرك العدو جيداً مخاطر تعدد الجبهات المفتوحة في وجهه، وهو ما حوّل فلسطينيو الثمانية والأربعين إلى سلاح أقلق قوات العدو، عبر تكتيف حركة الاحتجاجات، في محاولة للضغط على الصهاينة وإرباكهم في الداخل وفك بعض من الضغط على قطاع غزة. الاحتجاجات التي تطورت في أكثر من نقطة، لتتحول إلى اشتباكات تخللتها اعتقالات بالإضافة إلى إصابات بين الطرفين. وكانت قد انطلقت مظاهرات في كل من مدن حيفا وعكا

خطاب الفصائل الفلسطينية: بين نهجين

الانقسام بين النهجين الفلسطينيين، نهج المقاومة والتحرير من جهة ونهج المفاوضات و«السلمية في مواجهة المحتل» من جهة أخرى، بدأ واضحاً في النظر إلى التصريحات السياسية التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية.

خطاب حقوقي.. وآخر مقاوم

أعاد فيه رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، اجترار خطابات التهذئة والعودة إلى المفاوضات، مطالباً بـ «وقف القتال فوراً، حقناً للدماء»، وذاهباً أبعد من ذلك في حديثه مع قناة «الميدان» الفضائية، حيث أعلن أن «موازين القوى العسكرية في صالح «إسرائيل» وليست في صالح فلسطين»، مؤكداً أن «إسرائيل تعتدي علينا ونحن ندافع عن أنفسنا فقط بالقانون الدولي لا أكثر ولا أقل».

من جهة أخرى، كانت «كتائب القسام» قد أكدت في بيان لها، أن الشروط المفروضة قبل أية تهذئة هي «وقف العدوان على القدس والضفة والداخل، والإفراج عن كافة محوري صفقة شاليط، والالتزام ببند التهذئة السابقة، والكف عن التدخل بحكومة الوفاق وتخريب المصالحة الفلسطينية». وفي كلمة للناطق الإعلامي باسم «القسام»، أبو عبيدة، قال: «يتوعدنا يعالون بالحرب البرية، نقول: أتتوعدنا بما ننتظر؟.. إن المقاومين في غزة ينتظرون ذلك، وسنجل منها فرصة للأمل المنشود لأسرانا».

وكان الناطق الرسمي باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو أحمد، قد أعلن في حديث صحفي أن ما كشفت عنه المقاومة حتى الآن ما هو إلا البداية، متوعداً الاحتلال بالمزيد من المفاجآت، مضيفاً «لن نقبل إلا بتنفيذ شروطنا، لن نقبل بتهذئة مقابل تهذئة». وحول التنسيق بين الفصائل، أكد أبو أحمد أن «التنسيق بين فصائل المقاومة، وبين السرايا وكتائب القسام على وجه الخصوص، مستمر على مدار الساعة وعلى أعلى المستويات».

وحدة الصف والتنسيق الفلسطيني

كانت كتائب «أبو علي مصطفى» واضحة في خياراتها، والتي أكدت في بيان لها، أن «مقاومتنا تخطت مرحلة الدفاع وبدأت أسلوب الهجوم، ونضالنا هو دفاع عن أرضنا المحتلة وعن شعبنا، وغزة ستكون نقطة التحول في معركتنا مع الاحتلال نحو دحره وتحرير الأرض». وفي حديث لوسائل الإعلام، طلب الرفيق أبو أحمد فؤاد، نائب الأمين العام في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بضرورة «تجميع كافة إمكانيات القوى، والعمل حسب خطة موحدة، تقود إلى توجية ضربات مركزة وعلى أهداف دقيقة ينتج عنها خسائر كبيرة في جيش الاحتلال»، وتابع فؤاد: «مطلبنا الرئيسي هو تشكيل غرفة عمليات مشتركة، وليست شكلية، تضع أمامها الخرائط وتحدد الأهداف وتوزع المهمات».



الدول التي تسعى لتجنب الوقوع في الانكماش إلى عدم زيادة ديونها الوطنية المرتفعة أصلاً، وهي المشكلة التي كانت في صميم أزمة منطقة اليورو. وفي هذا السياق، قالت لا جاردية: «إذا لم تكن في وضع يضمن الاستقرار على المدى المتوسط، فلا يمكن القيام باستثمارات رئيسية للبنية التحتية، بل يجب القيام بهذا الأمر على قاعدة «كل حالة على حدة».

■ هوامش:

مصرف العالم: يتألف من 5 مؤسسات وهي المصرف الدولي للإنشاء والتعمير - المؤسسة الدولية للتمويل - المؤسسة الدولية للتنمية - وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف - المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية. دائرة الخبراء الاقتصاديين*: مركز أبحاث فرنسي. عن صحيفة «نيويورك تايمز».. بتصرف

وفق تقرير صادر عن «مؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز للاستشارات PWC»، فإن أوروبا ستمثل 10% فقط من مجمل الإنفاق العالمي على البنى التحتية بحلول عام 2025، بعد أن كانت تمثل حوالي 20% قبل عدة سنوات. في الوقت الذي ستمثل منطقة آسيا - الباسيفيك ما يقرب من 60% من هذا الإنفاق.

فرنسا... الرجل الأوروبي المريض

تمكنت فرنسا من تحصيل موافقة شركائها الأوروبيين على تأجيل الموعد النهائي المقرر لتخفيض عجز ميزانيتها إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الهدف الذي تخطط الحكومة الفرنسية حالياً للوصول إليه في عام 2015. ومن جانبه، دعا الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى إعفاء الإنفاق الاستثماري من أرقام العجز في محاولة منه لإعادة تنشيط اقتصاد بلاده. ورغم هذا، فقد حذرت السيدة لا جاردية

الاستثمار في أوروبا الآن أقل بحوالي 20% مما كان عليه قبل اندلاع الأزمة

فرنسا تعرقل تعافي «منطقة اليورو»!

في الوقت الذي تصارع فيه أوروبا لتجاوز أسوأ مراحل أزمة الدين التي أصابها، تتحول فرنسا، وبشكل متزايد، إلى مصدر قلق يهدد عملية التعافي الاقتصادي هذه.

■ بقلم: ليز ألدبرمان
ترجمة: نور طه

قيام نخبة صناع القرار الأوروبي ورجال الاقتصاد بتناول ما قد أصبح أكثر القضايا إقلاقاً حول أوروبا، والتي تتلخص بأنه ورغم جميع الخطوات التي اتخذت لوضع البلدان المأزومة على سكة تجديد النمو، إلا أن عملية التعافي ما زالت تسير حتى هذه اللحظة ببطء شديد.

وهم العلاج بالصدمة

إن الاستثمار في أوروبا الآن أقل بحوالي 20% مما كان عليه قبل اندلاع الأزمة، بينما بقي الاستثمار العام - وخاصة على طول الساحل الجنوبي لأوروبا - مضبوطاً بشدة نظراً للقيود المفروضة على الميزانية. بعد عامين من دعوة ألمانيا للحكومات الأوروبية لتخفيض الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب، بهدف تعديل حساباتها القومية وإصلاحها، بدأ صانعو السياسات بمناقشة الحاجة لاستخدام أسلوب الصدمة في برامج الاستثمار العام - وخاصة ما يتعلق بالبنية التحتية - لتعجيل التباطؤ الذي عمقته التدابير التقشفية.

ظل الاقتصاد لفترة طويلة يسير بمحاذاة الركود، فقد حذر رجال اقتصاد أثناء اجتماع لهم عقد مؤخراً، من أنه في حال لم تضاعف الحكومة الفرنسية - إلى جانب نظيراتها الألمانية - جهودها لتحسين النمو، فمن شأن هذا أن ينعكس سلباً على آفاق الوصول إلى تعافٍ أوسع في «منطقة اليورو».

طريق النمو غير سالك

في مقابلة له على هامش الاجتماع المذكور، أشار برتراند بادري، كبير المسؤولين الماليين والمدير الإداري في مجموعة «مصرف العالم*» في واشنطن، إلى أن: «ضعف فرنسا بات واضحاً، مضيافاً: لا أقصد أن على فرنسا وألمانيا أن تهيمنا، لكن عدم تمكننا من إيجاد حلٍ سوية قد يضعنا أمام مشكلة». وقد تمت إشارة هذا الموضوع من جانب «دائرة الخبراء الاقتصاديين*» بشكل متكرر خلال أيام الاجتماع الثلاثة، بالتزامن مع

حول «البريكس» والرأسمالية والتوازن الدولي

للتأزم المطلق، لا حلول ممكنة على هذا الطريق، هذا ما تعلنه الهيئات البحثية والاقتصادية، والأهم، إن هذه الدول وغيرها ممن تمتلك مقومات النمو الاقتصادي الأعظمي، تريد عالماً مستقراً قابلاً للاستمرار لأنه الاحتمال الوحيد الذي يؤمن استمرارها هي ذاتها.

بتفصيل أوسع، وفق الوصفة السابقة لإدارة العالم اقتصادياً وسياسياً، نسبة توزيع الثروة هي 10% فقط من سكان العالم يملكون 90% من الثروات، و90% من سكان العالم يملكون 10% فقط من الثروات، للإبقاء على نسبة الاستغلال هذه يجب فرض السيطرة الاقتصادية على كل دول العالم، وتوجيه نموها بما يخدم هذا التوزيع حصراً، وذلك بكل الوسائل المطلوبة اقتصادياً عبر سيطرة صندوق النقد الدولي، بقروضه القاتلة، وربط الاقتصاد العالمي بالدولار، وسياسياً عبر الاشتقاق من السيطرة الاقتصادية، وبالتالي فرض التوجهات السياسية الخادمة للقسم ذاته، وعسكرياً حيثما يلزم وبالشكل المباشر «العراق وأفغانستان نموذجاً» وغير المباشر «أوكرانيا مؤخراً».

بالتالي، فإن تلك الدول صاحبة الإمكانات المادية والبشرية لا أمل لها بالتطور والنمو وفق الوصفة المذكورة، لأنها يجب أن تبقى تابعة بدل أن تكون رائدة، من هنا تحديداً يبدأ الارتباط الوثيق بين صعود دول الـ«بريكس» ومن في تيارها اقتصادياً، وبين المواجهة السياسية مع المعسكر الذي كان مسيطراً طوال الستين سنة السابقة. وتوضح أكثر واقعية ضرورة تغيير التوازن الدولي بالنسبة للدول الصاعدة، والخطورة الكارثية في هذا التغيير بالنسبة لمعسكر الولايات المتحدة.



والتشاركية بدل التبعية والمديونية والاقتصاد المالي الوهمي. واستمر تصاعد الاختلاف بين توجهات الـ«بريكس» الاقتصادية وبين الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي، تحديداً في مجموعة الـ«8 الكبار G8»، هذا التباين ظهر جلياً في التعامل مع أزمت كبرى، كأزمة السودان قبل انفصاله، والتعامل مع فنزويلا «تشافيز» الاشتراكي ومن حوله التيار اليساري الصاعد في أمريكا الجنوبية، والموقف من الحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية بدءاً من 2011.

رأسمالية دول البريكس.. وضرورات التغيير

أجل، دول الـ«بريكس» هي أيضاً رأسمالية، لكن النظام الرأسمالي الذي ساد في العالم من بعد الحرب العالمية الثانية أوصل الاقتصاد العالمي

ومبادرات «لإنقاذ الاقتصاد العالمي»، في حينه كانت دول الـ«بريكس» تعمل على إنقاذ وحماية الهيئات الاقتصادية الرأسمالية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة. وقد استطاعت تلك الدول الانطلاق بتلك المبادرات، بسبب مؤشرات اقتصاداتها المتعافية والمتنامية، وبالتالي «ثقة رأسمال المستثمر» فيها.

لكن، ومنذ ذلك التاريخ، بدأت مقاربات «الدول الصاعدة» ذاتها حول الحلول للاقتصاد العالمي تختلف جذرياً، عبر الانتقاد الشديد لسياسات صندوق النقد الدولي الاقتصادية، وخطورة المديونية العالمية التي ينشرها في البلدان النامية وغيرها، وتطور النقد إلى فعل من خلال إنشاء صناديق وبنوك إقليمية بديلة لصندوق النقد الدولي، ليس بالشكل فقط، وإنما بالتوجه نحو تنمية الصناعات والإنتاج الحقيقي والتنمية البشرية وإرساء مبدأ التساوي

«بريكس - BRICS»، هو الاختصار لأول حرف من اسم كل من الدول: «برازيل - روسيا - الهند - الصين - جنوب إفريقيا»، وهي الاقتصادات الصاعدة الجديدة، هذا هو التعريف الإعلامي - الغربي لهذه القوة العالمية.

■ فيصل يعسوب

هذه القوة «الاقتصادية الصاعدة» تطالب اليوم بتغييرات جذرية في القوانين الاقتصادية الدولية ومؤسساتها، بدءاً من صندوق النقد الدولي وليس انتهاءً باعتماد سلة عملات للتبادل التجاري الاقتصادي الدولي، بدلاً من احتكار الدولار كعملة وحيدة للتبادل. وتطالب أيضاً بتغييرات في بنية الأمم المتحدة والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. التغييرات التي ذكرناها هي ليست اقتصادية فقط، وإنما تمس جذورها البنية الاقتصادية المعبرة عن جوهر التوازن الدولي اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً الذي كان قائماً إلى حينه، بالتالي فإن تغيير تلك البنية هو الانعكاس المباشر لتغير التوازن الدولي بكل مفرداته.

من الاقتصاد.. وأبعد..

الظهور القوي لمجموعة هذه الدول على الساحة العالمية كان عام 2008، مع انفجار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، رغم أن نموها الاقتصادي أخذ مؤشراته الواضحة قبل ذلك بسنوات. جاء ذلك الظهور عبر مقترحات

تريد دول البريكس التي تمتلك مقومات النمو الاقتصادي الأعظمي، عالماً مستقراً قابلاً للاستمرار لأنه الاحتمال الوحيد الذي يؤمن استمرارها هي ذاتها.

العراق: النصر آت... رغم سوداوية المشهد



لعب سقوط «المنقف الشيوعي الرسمي» في طريق الذل، طريق الدولار وحاويته الملحقة بقوات الاحتلال الأمريكية الغازية والتحاق هتافه النظام الساقط بالاحتلال بالحاوية التي أخذت تنبعث منها رائحة متصهينة تستخف بالقيم الوطنية ومفهوم الوطن وتحترق الشعب، دوراً تخريبياً مدروساً في بث روح اليأس من إمكانية التغيير الوطني بالإرادة الشعبية، ومن ثم لا مفر من الاستسلام «للقدر الأمريكي» طريقاً أوحده للخلاص من الفاشية، حتى وإن كان الثمن تفتيت الوطن.

■ صباح الموسوي*

يتساءل مثقفون يساريون أكراد بحق عن ماهية مصلحة الشعب الكردي في أن تتحول أربيل إلى مركز لنشاط «داعش» وفلول النظام الساقط: «لقد تعجبت واستغربت كثيراً عندما شاهدت أولئك الرجال... واقفين في صالة فندق جبهة اللبناني ذي الـ (5) نجوم، وهم يعلنون عن تشكيل هيئة تنسيقية مؤقتة لإدارة «الثورة» في العراق...؟! والأغرب من ذلك، يقول المتحدث باسم المجلس المذكور بأن «الهدف» يجمعهم مع «داعش» للتخلص من النظام العراقي الحالي ودخول بغداد...؟! ثم ما مصلحة الشعب الكردي للأخذ بنصائح المجرم الهارب طارق الهاشمي، ينفخ السيد طارق الهاشمي مجدداً في نار الفتنة الطائفية والمذهبية المقيتة، حيث نشر على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى موقعه الشخصي نصائح وإرشادات وإشارات وملاحظات للكردي، نقتبس منها هذه المقطعات: «نتمنى على الإخوة الكورد حسم موقفهم من الفريق أنور حمة أمين، قائد القوة الجوية، إما

تاريخية انعطافية جذرية، كما حدث عامي 1958 و1991 فخرج منتصراً انتصاراً مؤقتاً في المرة الأولى، وخاسراً مدمراً في الثانية. إننا نؤمن، وفق نظرة معرفية وتاريخية للواقع المحلي والإقليمي والدولي، بحتمية الانتصار الجذري هذه المرة، المتمثل بتخلص العراق من نظام المحاصصة الطائفية الاثنية الفاسد، وبالتحرر من بقايا هيمنة الاحتلال الأمريكي وذيوله الداعشية والفاشية، وبزوغ فجر الدولة الوطنية الديمقراطية التي تضمن للشعب العراقي، بعربيه وكرده وتركمانه وكلد-اشورييه ومندائييه، الحياة الحرة الكريمة. الدولة المتكاملة مع سورية الشقيقة، في دور عربي داعم للشعب الفلسطيني في معركة الكبرى ضد الكيان الصهيوني.

التركي في المساعدة على تهريب وتسويق النفط العراقي بأبخس الأسعار؟ رغم دور الدعاية المتصهينة التي تروج على حد سواء لسياسة مسعود البارزاني، المتعارضة على طول الخط مع مصلحة الشعب العراقي عامة وشعبنا الكردي خاصة، ووهم سياسة الحسم العسكري لنوري المالكي. فالبارزاني والمالكي يمثلان، في النهاية، امتداداً لقطبين إقليميين متصارعين، القطب السعودي المدعوم أمريكياً، والذي يستهدف تفتيت العراق، والقطب الإيراني المدعوم روسياً، في عالم يتغير لمصلحة ولادة نظام التعددية القطبية العالمية على أنقاض أحادية القطب الأمريكي. إذن، قدر العراق أن يقع مجدداً في تقاطع الصراع الدولي، في لحظة

بالاستقالة أو البراءة منه لو رفض... إنه الآن أشد أذى على «الثوار المجاهدين» من أي وقت مضى... ولا نعتقد أن ذلك يرضيكم» وهنا نسال: هل حقاً نحن الكورد بحاجة إلى نصائح طارق الهاشمي الذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال بتهمة «الإرهاب» وباعتراقات حماياته ورفاقه؟ أليس هو أيضاً يتحمل مسؤولية الاخفاقات الحكومية والتراجع والفشل الذريع وفي شتى المجالات، باعتباره كان نائباً لرئيس الجمهورية...؟! أما نحن، فنضيف إلى تساؤلات الكتاب اليساريين الأكراد أسئلةً طبقية ووطنية. ما هي مصلحة الكيان الصهيوني في إعلان قادته الاستعداد للاعتراف بـ«الدولة الكردية» المنفصلة عن العراق؟ وما هي مصلحة النظام

نؤمن وفق نظرة معرفية وتاريخية للواقع المحلي والإقليمي والدولي، بحتمية الانتصار الجذري هذه المرة، المتمثل بتخلص العراق من نظام المحاصصة.

«الإخوان | الحوثيون»... اليمن يحترق



ترتفع الحرائق المشتعلة في عدة أماكن من العالم، على شكل معارك وتدخلات وحروب أهلية، وسترسم أشكال الحسم في هذه المعارك خريطة العالم الجديد المتكون، ما بعد تراجع المركز الغربي الاستعماري بسبب أزمة الاقتصاد.

■ عماد بيضون

يتأثر اليمن بهذا الاستقطاب بسبب تراجع دور الدولة المركزية، وعدم وجود مشروع وطني شامل يوحد جميع القوى السياسية، وارتباط أغلب مكونات القوى السياسية بقوى خارجية «الحوثيين» ببايران، «الإخوان» كحركة الإصلاح اليمنية بقيادة الأحمر ترتبط بقطر، السلفيين بالسعودية، وغيرها من القوى السياسية الباحثة دائماً عن دعم إقليمي ودولي.

الحوثيون يستولون على عمران

تعتبر مدينة عمران المعقل الرئيسي لتنظيم «الإخوان المسلمين» المرتبطين بقطر، حيث تتواجد كتيبة 310 التابعة لـ «الإخوان» وعبد الله الأحمر. ومع التراجع الإقليمي للحركة بادر الحوثيون لاستغلال الفرصة وعكس الميزان الإقليمي بالداخل، حيث قامت القوات الحوثية باحتلال المدينة وكل المقار الأمنية، وطردت «الإخوان» منها، واقتربت جداً من العاصمة صنعاء.

توتر سعودي وغربي

كشف مصدر سياسي يمني مطلع لوسائل إعلام أن مبعوثاً سرياً للملك السعودي، عبد الله بن عبد العزيز،

تبدو حركة الحوثيين موجهة للسعودية بشكل مباشر، الحركة التي تسيطر على أجزاء من الشمال تستعد لتأخذ حصتها من الدولة الفدرالية القادمة، وتبدو هذه الخطوة جزءاً من الرد الإيراني على الحركة التي دعمت من خلالها السعودية السلفيين بالعراق. أعادت الحركة الحوثية نوعاً من التوازن على المستوى الإقليمي، حيث أصدر مجلس الأمن قراراً طالب فيه بنزع كل سلاح المليشيات، سواء كان للحوثيين أو لباقي الفصائل المسلحة، وتسليم السلاح الذي أخذ من مدينة عمران للسلطات المركزية في صنعاء. لا يبدو اليمن السعيد سعيداً، فرياح التدخل الخارجي تعوق مسيرة تطوره ونموه.

من الذاكرة الثورية للشعوب

■ قاسيون

- 1921/7/12 اندلاع ثورة إقليم الريف في المغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي.
- 2006/7/13 العدو الصهيوني يشن عدواناً واسعاً على جنوب لبنان استمر 33 يوماً، إثر نجاح المقاومة بأسر ثلاثة عسكريين من جيش العدو.
- 1963/7/14 اجتياح صهيوني للأردن، بعد عمليات نفذتها المقاومة الفلسطينية انطلاقاً من الأراضي الأردنية.
- 1863/7/15 انتفاضة فقراء في مدينة نيويورك احتجاجاً على قانون التجنيد الذي استثنى الأغنياء.
- 1982/7/16 مظاهرون في بنغلادش يهاجمون سفارة الولايات المتحدة في العاصمة دكا، وذلك احتجاجاً على دعمها للكيان الصهيوني.
- 1940/7/17 إعلان جمهوريات البلطيق، استونيا ولاتفيا وليتوانيا، جمهوريات سوفيتية.
- 1919/7/18 انتفاضة عمالية في فنلندا وإعلان الحكم الجمهوري فيها.



جرائم الحرب الأمريكية تمتد من إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوكرانيا إلى متى يستطيع بوتين الانتظار؟

قد يعتقد المرء أن اشمنزاز «المجتمع الدولي» من المجازر العشوائية التي ارتكبتها واشنطن بحق المدنيين في ثمانى دول، كانت لتقوم محكمة الجنايات الدولية إلى إصدار مذكرات اعتقال بحق كل من الرؤساء: بيل كلينتون وجورج بوش وباراك أوباما، إضافة للعديد من المسؤولين في أنظمتهم، إلا أن الجانب الصوتي مما يسمى «المجتمع الدولي» - أي الغرب - اعتاد على جرائم واشنطن ضد الإنسانية، حيث أنه لا يكلف نفسه مجرد احتجاج عليها.

■ بقلم : بول كريج روبرتس*
ترجمة وإعداد : نور طه

ومما لا شك فيه أن عدداً كبيراً من الحكومات الغربية متواطئة مع واشنطن في جرائمها هذه، حيث من الممكن أن ينال العديد من أعضاء هذه الحكومات حصتهم من مذكرات الاعتقال التي أتينا على ذكرها سابقاً.

روسيا.. الاستثناء الوحيد

أصدرت وزارة الخارجية الروسية «كتاباً أبيض» يتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان ودور القانون في أوكرانيا، حيث يعتقد الأمريكيون المضللون إعلامياً أن روسيا هي المسؤولة عن الانتهاكات الحاصلة في أوكرانيا. هذا ويوثق الكتاب المذكور، بعناية ودقة، الانتهاكات التي جرت في أوكرانيا في الفترة الممتدة بين شهري كانون الأول من عام 2013 وأذار من عام 2014. لن نسمع أي شيء تقريباً عن هذا الكتاب في وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية، كما أنه ليس من المرجح أن يلقى تغطية كافية في أوروبا. فالحقائق الواردة فيه تعارض كلياً مع موقف الغرب الذي يشكل هذا الكتاب إحراجاً كبيراً له.

قتل بالوكالة!

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ازداد معدل القتل الذي يتعرض له الأوكرانيون بأوامر من واشنطن وبتنفيذ من حكومتها «الدمية» في كييف الأمر الذي أدى إلى نزوح أكثر من 100 ألف أوكراني باتجاه الأراضي الروسية هرباً من الهجمات الجوية والمدفعية التي تستهدف منازل المدنيين في بلادهم. وفي هذا الإطار،

باءت كل المحاولات التي بذلتها الحكومة الروسية لإشراك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكييف في مفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية بالفشل. واشنطن ليست مهتمة بالتسوية فهي تواصل، رغم انزعاجها من اعتماد أتباعها في حلف الناتو على الطاقة الروسية ونمو العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وروسيا، عبر وكيلتها كييف استهداف المواطنين في الأجزاء الشرقية وجنوب الشرقية من أوكرانيا الحالية، والتي كانت في السابق جزءاً من روسيا. فقد أعلنت واشنطن أن هؤلاء المدنيين هم «إرهابيون»، كجزء من سيرورة عملها على جرّ موسكو إلى التدخل العسكري لحمايتهم، لتصف هذا التدخل - في حال حصوله - بأنه عملية إلحاق وغزو. كما أنها ستستخدم هذه البروباغندا، التي قد يصحح بها الإعلام الغربي، للضغط على أوروبا بهدف دعم عقوباتها على روسيا. ومن شأن هذه العقوبات أيضاً أن تدمر، وعلى نحو فعال، العلاقات الاقتصادية الناشئة بين أوروبا وآسيا.

لم تنجح واشنطن في فرض عقوباتها، فعلى الرغم من استعداد أتباعها الأوروبيين كمبركل، إلا أن المصالح التجارية لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا تمنع إتمام هذا الأمر. هذا وتأمل واشنطن بأنها إذا تمكنت من إجبار روسيا على التحرك، فإنها ستتمكن من تشويه صورة الأخيرة جنباً إلى جنب مع إسكات المصالح التجارية عبر البروباغندا.

تنازل ورهان

في ردّ منه على هذه المؤامرة الأمريكية،

دفع بوتين مجلس الدوما إلى سحب صلاحياته التي تخوله إرسال قوات روسية إلى أوكرانيا. فالرئيس بوتين، وعلى عكس الرؤساء الأمريكيين كلينتون وبوش وأوباما، لا يطالب بسلطة استخدام القوات العسكرية بدون إذن الهيئات التشريعية في بلاده.

أما ردّ واشنطن على موقف بوتين التنازلي هذا، فقد تجسّد بزيادة عمليات قتل المدنيين بالتزامن مع إنكارها لحصول أي من هذه العمليات. فواشنطن مرغمة على نفي وجود عمليات القتل التي تتحمل مسؤوليتها، على الرغم من أن الجميع يعلم بأن كييف ما كانت لتجرؤ على تحدي روسيا دون دعم أمريكي. يراهن بوتين -بتفاؤل- على أن مصالح أوروبا التجارية ستغلب على «كلاب واشنطن» الأوروبيين المدللين، ولكن واشنطن قد بدأت العمل على تهديد مقاومة هذه المصالح والتقليل من شأنها. حيث تمكنت واشنطن، عبر استخدام تهم مختلفة، من سرقة 9 مليارات دولار من أكبر مصارف فرنسا بسبب تعامله مع دول ترفضها أمريكا. وهو ما يعدّ تهديداً من جانب واشنطن لقطاع الأعمال الأوروبي بغية دفعه للتجاوب مع عقوباتها. ووصل الأمر بواشنطن حدّ إبلاغ فرنسا بأنها ستلغي أو تخفف الغرامات المستحقة عليها في حال ألغت الأخيرة العقد الذي أبرمته مع روسيا، والذي ينص على تزويد باريس لها بحاملتي طائرات هيلوكبتر. وتهدف الخطوات الأمريكية هذه إلى تخويف قطاع الأعمال الأوروبي وتحذيره من مغبة رفض العقوبات على روسيا.

إن الغطرسة الأمريكية المتمثلة بأنها تستطيع تحديد مع من يجب أن يتعامل مصرف فرنسي ما، تثير الدهشة. بل ما يثير الدهشة أكثر هو أن كلاً من فرنسا والمصرف سيقبلان هذه الغطرسة وهذا الانتهاك للسيادة الفرنسية. ويهدد هذا الانصياع الفرنسي للهيمنة الأمريكية رهان بوتين على غلبة المصالح التجارية الأوروبية على مصالح واشنطن الاستراتيجية.

واشنطن ليست
مهتمّة بالتسوية
وهي تواصل
عبر وكيلتها
كيف استهداف
المواطنين في
الأجزاء الشرقية
وجنوب الشرقية
من أوكرانيا
الحالية

الانتظار أم الخطأ البديلة؟! لقد أوضح «دمية واشنطن» في كييف بأنه لن يلبي أيّاً من المصالح الروسية، وبأنه لن يعارض أي سياسات راديكالية معادية لموسكو تطبقها حكومة كييف التابعة لواشنطن في المحافظات الأوكرانية. فإلى متى يستطيع بوتين انتظار خروج ميركل أو هولاند من صف واشنطن التي تواصل إلى الآن إنكارها لأي مسؤولية لها عن الوضع الحالي؟

الخطأ البديلة أمام بوتين الآن، هي أن يقوم بالدفاع عن الأوكرانيين الذين يتعرضون للهجوم، كما باستطاعته قبول طلبات المحافظات المتمردة للانضمام إلى روسيا كما فعل سابقاً مع شبه جزيرة القرم، إضافة لقيامه بإعلان الجاسوس الأمريكي بيتر بوروشينكو* مجرم حرب، وإصدار مذكرة اعتقال بحقّه، وإرسال الجيش الروسي لمواجهة القوات التي أرسلتها كييف. ومن شأن هذه الخطوات أن تضع بوتين كمدافع عن حقوق الإنسان خارج العالم الغربي، أما داخله، فستوضح بشكل تام لخدم واشنطن الأوروبيين بأن عاقبة اصطافهم مع واشنطن هي الانجرار إلى حرب مع روسيا، وربما مع الصين أيضاً. ومن نافل القول أن لا مصلحة للأوروبيين في هذه الحروب.

لقد بذل بوتين ما في وسعه لتجنب الصراع، وهو الآن بحاجة للقيام بالشيء الصحيح، كما سبق وفعل في جورجيا وشبه جزيرة القرم.

■ هوامش:

بول كريج روبرتس*: مساعد وزير الخزانة الأمريكي سابقاً ومساعد محرر في صحيفة «ول ستريت جورنال» حالياً. البروباغندا: الدعاية السياسية الموجهة. بيتر بوروشينكو*: رجل أعمال وملياردير أوكراني، كان من أهم داعمي الثورة البرتقالية في عام 2004، ويشغل الآن منصب رئيس أوكرانيا. عن موقع «Counterpunch.org»

أهلا بك في «كوبا» !



كانت رحلة مرهقة ومحفوفة بالمخاطر، لكنهم وصلوا أخيراً إلى وجهتهم، هم مجموعة صغيرة من العجزة والمرضى الأمريكيين وقد شقوا عباب البحر بعيداً عن موطنهم إلى الجزيرة «الحمراء» القريبة، وها هم يطوفون الآن في أحد شوارع الجارة «كوبا» أشبه بالضائعين، أرادوا أن يتحققوا بأنفسهم مما سمعوه في أمريكا، «نظام صحي اشتراكي»، «هل هو بالفعل بهذا السوء الذي يتحدثون عنه في البرامج التلفزيونية؟» يتساءل البعض منهم وهو يحدّث الخطأ نحو صيدلية عشوائية في أحد الشوارع الفقيرة للعاصمة الكوبية، لكن، لا يمكن أن يسوء الوضع أكثر من ذلك، فجميعهم قد رفضوا من برنامج الضمان الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهاهم ينتظرون الموت بعد أن عجزوا عن تأمين كلفة طبابتهم، لكنهم لا يعلمون بأن دموع الفرحة ستهمهم على وجوههم بعد قليل، غير مصدقين على الإطلاق، لقد وجدوا جميع أدويتهم هنا، بربع السعر الأمريكي، بالإضافة إلى دخول مجاني لفحص متكامل في أحد المشافي.

فلسفة صحية مختلفة

وعلى الرغم من أن القطاع الصحي الكوبي يجني أرباحاً معقولة، إلا أن «فلسفة» عمله تتناقض بشكل كبير مع همجية عمالة الصحة والدواء في الدول الرأسمالية الكبرى، ففي الوقت الذي تسعى فيه تلك الشركات الجشعة لزيادة أرباحها عن طريق تصنيع أدوية تعمل على إطالة أمد الحالة المرضية وتحولها إلى أمر مزمن، كما أفادت الدراسة الأخيرة للباحث «ريتشارد روبرتز» الحاصل على جائزة نوبل في الطب، تتركز جهود القطاع الصحي الكوبي على تطوير لقاحات رخيصة تعمل على مقاومة الأمراض و«قتلها في المهد»، وعن طريق استخدام موارد تقل بعشرين مرة عن موارد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، باعتراف مقال حديث نشرته مجلة «العلم» الأمريكية، وبدعم برنامج تثقيفي صحي يدفع الناس للتعاون مع حملات التطعيم الشهرية هناك، بالإضافة لتشجيع أساليب الطب الشعبي والطرق العلاجية الطبيعية كبديل حقيقي ومدعوم للأدوية الكيميائية الصناعية التقليدية.

حرمان من الأدوية الشافية

لم يتوقف الأمر عند تجاهل تلك الثورة الدوائية، فقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً مستميتة لمنع انتشار مثل تلك الأدوية على أراضيها، لأنها ستعمل على تقويض سطوة الشركات الدوائية الكبرى وتحد بالكامل من جبروتها على المرضى والمحتاجين، فعلى سبيل المثال تحرم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 80 ألف مريض بالسكري سنوياً من اللقاح الكوبي «Heberprot-P»، مما يدفع أولئك الأشخاص إلى بتر أطرافهم بعد تفشي مضاعفات مرض السكري في أجسامهم، ذلك اللقاح الذي يغني تماماً عن عملية البتر المريعة تلك!

عالم يستجدي الصحة

منذ زمن أعربت رئيسة منظمة اليونيسكو «أيرينا بوكوفا» عن دهشتها الكبيرة لمدى التقدم التقني في جزيرة «كوبا» في كافة المجالات، وأشادت بدور ذلك البلد الصغير في مجال الرعاية الصحية، ففي مكان توزع فيه الأدوية في المشافي بالمجان، يبدو المستحيل واقعاً، ويصبح الإنسان أقوى وأكثر وعياً، وتتعازز أواصر التكافل الاجتماعي لينهض الشعب صحيحاً معافى لخدمة إخوته في الإنسانية، لا يبتغي لا شهرة ولا مالاً، يدفعه في ذلك التزام قل مثيله، في عالم تنهشه كل يوم شركات كبرى تدعي حرصها على صحة الإنسان، لكنها تريد أن يبقى مريضاً معزواً يستجدي حبة دواء تكفيه لنهار واحد فقط!

تملك كوبا احد افضل انظمة الرعاية الصحية في العالم كما انها تحتل المرتبة الاولى عالميا لعدد الاطباء العاملين بالمجان في وكالات الغوث الدولية وبفارق كبير جدا عن اقرب منافسيها

■ سمير حنا

أسرار فذرة للبرنامج الصحي الأمريكي

اختتم المخرج الأمريكي المشهور «مايكل مور» فيلمه الوثائقي «Sicko» ببعض من هذه المشاهد، لقد أثار فيلمه ذاك زوبعة إعلامية فضحت أسراراً فذرة للبرنامج الصحي الأمريكي، لم يخجل الرجل من مقارنة مستوى الطبابة والعناية في بلده مع معظم بلدان العالم، وانتهى به الأمر إلى الاقتناع بأن تلك الجزيرة المحاصرة في البحر، تتفوق على بلاده بمراحل، تلك البلاد التي تتشوق على الدوام بحرصها على الإنسان والإنسانية، لكنها ترمي مواطنيها على قارعة الطرق ليموتوا ببطء، فالهم الوحيد هو تحصيل المال ولا قيمة هناك للأرواح البشرية!

ولمن لا يعلم، يملك ذلك البلد الصغير أحد أفضل أنظمة الرعاية الصحية في العالم، كما أنه يحمل المرتبة الأولى عالمياً لعدد الأطباء العاملين بالمجان في وكالات الغوث الدولية، وبفارق كبير جداً عن أقرب منافسيه، ذلك يعني ببساطة نية واضحة لخدمة البشرية بصمت وأمانة بعيداً عن البهرجات الإعلامية والخطابات الفارغة، وهذا ما حدث منذ عدة أيام مع إعلان مركز أبحاث المناعة الخلوية الكوبية عن إطلاق لقاح فعال لمرضى سرطان الرئة، للمرة الأولى في التاريخ، وبطبع، لم يزل هذا الاكتشاف المذهل أي تغطية إعلامية تذكر!

لقاح لسرطان الرئة

وهذه ليست المرة الأولى، فقد أعلنت «كوبا» في العالم 2012 عن اكتشاف لقاح فعال لمرضى السرطان دعي باسم «CIMAVAX-EGF» وها هي اليوم تعلن عن إنتاج لقاح جديد تمت تجربته على المرضى من 86 بلداً بنتائج مذهلة أدت إلى تقليل واضح من أثر الورم الخبيث مما يسمح بالبدء بالعلاجات الفعالة كمرحلة تالية، وما يزال المركز الواقع في العاصمة «هافانا» يتابع أعماله المثيرة للاهتمام منذ إنطلاقه إلى اليوم، بعد أن قام بتركيز جهوده على التعامل مع الأورام السرطانية ومعالجتها بشكل كامل، وهو يصدر منتجاته إلى 26 دولة بأسعار صامدة، ويتعاون على الدوام مع مراكز أبحاث في الصين وكندا وإسبانيا، ليحطم الكذبة التي تتناقلها وسائل الإعلام في الدول الكبرى والتي تعتبر بأن الدواء الفعال يحضر من قبل تلك الدول الكبرى دون سواها.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org



في الأداء الإعلامي

خلافًا لما كانت المناهج القديمة تقدمه من أن الحياد والموضوعية أساسيان في مبادئ عمل الإعلامي والوسائل الإعلامية، يتعلم الدارسون في أساسيات الإعلام في المناهج الحديثة أن الإعلام يمثل دوماً مصالح الجهة المالكة أو الممولة، وأنه لا حياد ولا موضوعية في الإعلام، ويتبقى فقط المهنية مع قشور من الموضوعية. لكن هذه الأساسيات تبقى حبيسة الكتب الأكاديمية، وضمن عملية الاحياد واللاموضوعية يظهر النضال بالحياد والموضوعية على أشده، لإثبات مالا يمكن إثباته بطبيعة الحال.

لكن من العيوب التي يقع فيها الإعلام في مقتل هو السقوط في فخ التوصيف والرد والسباب وطريق الفضائح وهو ما انزلق إليه بعض من الإعلام المحلي، رغم أن الإعلام المتزن يجد دوماً مقاربات لها علاقة بالتحليل والتقصي المفضي إلى إيجاد الحلول، ليكون بذلك قد خطا خطوة إلى الأمام متقدمة عن أحاديث المقاهي، وإلا فما هو الجديد الذي سيقدّمه إلى الملتقي الساعي وراء المعلومة ووراء الحل، في ظل أوضاع باتت تبعث على اليأس، وخاصة في مفردات الحياة اليومية، ومتابعة أخبار القتل والدمار.

فإذا كانت جرعة الأمل المطلوبة من الإعلام في وظيفته كمحرك لوعي الناس تستند إلى عملية وصفية سطحية، وليس إلى تحليل عميق، فهي ليست قادرة على الإقناع ولا إلى الوصول إلى أعماق الوعي وطمأنته إلى خبرة من يعتقدون أن بيده الحل، لا بل قد تساهم في زيادة جرعة اليأس المنتشرة، من خلال جرعات عالية من مشاهد الدماء والقتل والدمار، وتحول الضحايا إلى مجرد أعداد، يدور العداد من خلال أجسادهم يومياً.

ويصبح الإعلام أبعد فأبعد عن دوره الوظيفي كإعلام وطني المفترض أن يعبر عن مصالح مموله «دافعي الضرائب السوريين الذين يشكل العاملون بأجر أكبر شريحة منهم»، ويغدو مدافعاً عن مصالح ليست حتماً مصالح السوريين بطريقة منحازة إلى أقصى الدرجات، مظهرًا السوريين كأكثر مدافع عن رفع سعر الخبز!!!! من خلال المقابلات «العشوائية» التي يقوم بها مع مواطنين «عاديين» من الشارع السوري، إن هذه الممارسات التي تتنافى مع المهنية، فالإعلام الوطني الذي من المفترض أن يكون منحازاً للمزيد من الدعم لمموليه، يصبح في نوع من انفصام الشخصية عاملاً ضد مصالحهم، وفي أحسن الأحوال صامتاً، وقد قيل هو شيطان أخرس.

أخبار العلم



إنماء خلايا جذعية سرطانية

كشف فريق من العلماء اليابانيين برئاسة تكاسي أوي في جامعة كوبو عن نتائج تجاربهم التي أسفرت لأول مرة في العالم عن إنماء خلايا جذعية سرطانية للقولون.

وتمكن العلماء من إنماء خلايا سرطانية من خلية سرطانية أخرى يضمها قولون الإنسان. وذلك باستخدام تكنولوجيا استحداث خلايا جذعية اصطناعية «IPS».

وكان البروفيسور سينا ياماناكا في جامعة كيوتو قد ابتكر تلك التكنولوجيا عام 2006 ونال عليها جائزة نوبل عام 2012.

وأدخل العلماء جينات «4/OCT3» و«2 SOX» و«4 KLF» إلى خلايا سرطانية لقولون الإنسان. وقاموا بعد 10 أيام بإنماء خلايا منها. وتحولت 5% من تلك الخلايا إلى خلايا سرطانية.

ودلت التجارب التي أجريت فيما بعد على فئران أن ورما خبيثاً نما في قولون الفأر بعد غرس تلك الخلايا فيه.

ويرى العلماء أن الخلايا الجذعية السرطانية مسؤولة عن النمو السريع للأورام الخبيثة. وتفتح إمكانية إنمائها بطريقة اصطناعية أفقا واسعة لدراساتها والبحث عن سبل فعالة للعلاج.



مرض السل ينتشر بين الأطفال

ارتفع معدل الإصابات بالسل بين الأطفال في العالم بنسبة 25 بالمائة، عما كان متوقفاً.

وجاء في التقرير الذي نشر في تموز الجاري أن عدد الإصابات بالسل بين الأطفال في 22 دولة آسيوية وأفريقية هو أعلى مما كان متوقفاً. واستناداً إلى هذه المعطيات يفترض اتخاذ إجراءات سريعة وشاملة لتلقيح الأطفال.

وحسب المعطيات الإحصائية لمنظمة الصحة العالمية لعام 2012، يبلغ عدد الإصابات المسجلة بين الأطفال في العالم 530 ألف إصابة سنوياً.

استخدم الباحثون في دراستهم لهذه المسألة نماذج رياضية تسمح بالأخذ بالاعتبار عوامل مختلفة، مثل التركيب الطبقي للسكان، وعدد السكان البالغين، المصابين بالسل في البلد المعني، وفعالية اللقاح المستخدم ضد السل، وانتشار مرض نقص المناعة، وغيرها. وبينت نتائج الدراسة أن 15 مليون طفل دون 15 من العمر في هذه البلدان معرضون للإصابة بالسل، وأن 53 مليون طفل يحملون عدوى كامنة، يمكن أن تتطور إلى إصابة في أي وقت. فمثلاً عام 2010 كان حوالي 7.6 مليون طفل مصابين بالفطريات السلية «Mycobacterium tuberculosis»، وقد أصيب أكثر من 600 ألف منهم بالسل الرئوي.

يقول كبير الباحثين بيتر دود من جامعة شيفيلد البريطانية: «النتائج التي حصلنا عليها تكشف الإمكانات الهائلة للمضادات الحيوية لوقاية 15 مليون طفل يعيشون بالقرب من شخص بالغ مصاب بالسل، حيث أن إعطاء دواء الإيزونيازيد، المضاد للسل لهؤلاء الأطفال هو خير وسيلة لوقايتهم من هذا المرض».

■ وكالات

24 إطاراً لرامبو



منذ بداية الستينيات ذهب العديد من الباحثين في العلوم البصرية لدراسة وتحليل وفهم ما تمثله السينما من مقدرات ورسائل تعبيرية واسعة في العديد من المجالات، وهذا ما جعل منها محرراً وهاجساً للعديد من هؤلاء، ومع الحاجة إلى تضافر اختصاصاتهم مثل «علماء النفس والخيال والسينميولوجيا...» للوصول إلى قواعد يتفق عليها غالبيتهم.

■ المخرج بشار دهان

فلنبداً من تحليلنا للقطعة السينمائية والتي تتألف من عدة إطارات «فريم»، فنحن نعلم أن كل ثانية من الشريط السينمائي تتألف من 24 صورة «إطار»، وعند الكثير من المحللين، هذه الصورة هي بمثابة حرف سينمائي تجتمع مع الصورة التي قبلها والتي بعدها لتقدم مجملًا سينمائية، وعندما نرى هذه الصورة وحدها نجد أنها تتألف من عدة عناصر وتكوينات، وعند فصلها يكون كل جزء من هذه الصورة هو حالة بحد ذاتها، تجتمع مع بعضها لتشكل الصورة كاملة، أي وبمعنى آخر، إن كل جزء من الصورة هو كلمة بحد ذاته، تتحد فيما بينها لتؤلف جملة كاملة.

فالصورة إذا ليست حرفاً سينمائياً بل جمل سينمائية عندما تتحرك هذه الصورة، وتتحرك داخلها العناصر المكونة لها ستأخذ عندها معنى آخر أكثر عمقاً وشمولية.

■ مهاجرين - صناعة

مهاجرين ماذا تعني لي؟ أناس مهجرين يسبرون أو يجتمعون في مكان ما بحثاً عن مأوى وحل لأزمته، وما الذي تعنيه كلمة صناعة، هي إنتاج مرتبط بالجهد البشري الذي يبذله أفراد المجتمع لإنتاج مواد أو سلع تخدم المستهلكين وتولد الأرباح.

لو وضعت هاتين الكلمتين متجاورتين على فانوس فوق ميكروبالس لاختلف المعنى كلياً، ليكون بمثابة خط سير ينقل الركاب من منطقة المهاجرين مروراً بعدة مناطق أخرى ليصل بها إلى نهاية خطه وهي منطقة تدعى بالصناعة.

■ رامبو والحذاء البني

وهكذا بينت السينما من خلال الصورة تصل للمشاهد عشرات الرسائل ذلك بعد ربط العناصر المكونة لها وعند ربط هذه الصورة بسيل من الصور المتتابعة، نبدأ نحن بالتفكير وتحليل ناتج هذا الترابط الغني جداً جداً فما أدراك كيف سيؤدي الممثل، وماذا سيقول وكيف سيتحرك وتتحرك معه الكاميرا أحياناً؟؟ هذا العلم المعقد والعميق استطاع الغرب أن يستخدمه

الصورة ليست حرفاً سينمائياً بل جمل سينمائية بحركتها وحركة العناصر المكونة لها تأخذ معنى آخر أكثر عمقاً وشمولية

كسلاح ضد أفكار الأفراد والشعوب وخاصة عن طريق وسائل إعلامهم، لنسترجع معاً ما قدمه فيلم رامبو بعد أن صنعت هوليوود سيلفستر ستالوني ليجسد شخصية رامبو بكافة أجزاء الفيلم، علماً أن الفيلم مبني على العنف البشري بممارسة القتل للأبرياء من الفيتناميين، رامبو هو جندي أميركي كان متطوعاً في الجيش خلال حرب الفيتنام، وقام بقتل العديد من الأبرياء، رجالاً ونساءً وأطفالاً في الجزء الأول لرامبو وقدمت آلة القتل هذه، على أنها بطل قومي عند الأميركيين وكل من قتل مدنياً أو طفلاً فيتنامياً صور على أنه رمز للحق الأميركي الزائف في نهاية الفيلم، يشرح رامبو سبب دمويته وفقدان توازنه وهو رؤية صديقه المقاتل «القاتل» أثناء الحرب بعد أن أرسلت له عائلته حذاءً جدياً بني اللون، فرح به كثيراً، يقول كلماته واصفاً حذاء صديقه الجندي وهو يبكي ويشهق: «عندما كان يربط حذاءه البني بترت ساقه وطارت في الهواء جراء قذيفة من العدو»، تخيلوا أصحاب الأرض والحق باتوا هم الأشرار الأعداء والقاتل الذي أتى عابراً للقارات هو الحق عند الإعلام الأميركي؟، لقد أشرف على دراسة هذا المشهد عدد من المختصين في مجال علم النفس وعلم الدلالة محاولين وصف وتبرير نتائج حربهم وخسارتهم، بمساعدة ممثل محدود الإمكانات لكنه مرحب به وبمظهره وعضلاته وعنفه عند المشاهد الأميركي، هكذا برر عنف وقتل رامبو للأبرياء، حذاء بني وصديق بترت ساقه يقولها بنحيب ودموع.

■ في اجتياح العراق

لنعد بالذاكرة إلى اجتياح العراق والحرب الأميركية على شعبه العريق، عرضت الولايات المتحدة همجية حربها البربرية كأنها لعبة أتاري نراها عبر شاشات الكترونية ومشاعر رقمية لا تلامس ضمير أحد، أين صور ملايين الضحايا والأطفال والدمار الذي حل بالعراق الحبيب، وفي المقابل، تنفذ المقاومة الفلسطينية عملية في تل أبيب، يسارع الإعلام الغربي إلى تصوير تفاصيل لحفنة من الصهاينة يصرخون ويهتفون، مرضين بذلك مشاعر من يشاهدها، وتكون هذه اللقطات قد اختيرت بعناية من قبل المختصين، سواء في الإعلام أو بعلم النفس، ليس من العجب أن تملك الصهيونية وتوابعها 80% من شركات الإنتاج وستين بالمئة من وسائل الإعلام، مليارات من الدولارات تنفق في هذا المجال بزمان انقلب فيه المفاهيم ليسمى القاتل البطل المقدم.



أنقذوا «شنيتزل» !!

دوت صفارات الإنذار في كل مكان، هرعت الجموع الخائفة إلى أقرب ملجأ، توقفت السيارات على الطرقات وخرج الناس منها معلولين دون تكبد عناء إقبالها و«انبطحوا» على جانب الطريق، أصبح الأمر اعتيادياً بالنسبة للجميع، إلا لـ «شنيتزل»، القطعة الأليفة من إحدى ضواحي تل أبيب، فهي أثرت البقاء في بيتها الخشبي على شجرة الحديقة، وعلى الرغم من أن بينها ذاك قد قسمته شظية من شظايا الصواريخ الفلسطينية، إلا أنها بقيت على قيد الحياة، لقد ساهمت «القبة الحديدية» للجيش الإسرائيلي بتحطيم الصاروخ الأصلي إلى شظايا، ولم تفقد «شنيتزل» أيا من أرواحها التسع، وستهرع إلى منزل أصحابها لنهدين روعها بصحن دافئ من الحليب!

الأطفال الإسرائيليون على الخوف». يحاول «الإسرائيليون» استجداء عواطف المتابعين حول العالم إثارة قلقهم على أطفال المدارس الخائفين، دون أن يفكر أحد بالطائرات التي تقصف منزلاً فتقتضي على ثلاثة أجيال من العائلة ذاتها في أقل من ثانية! تذكرني هذه المسامر بمقال لصحيفة «التيليغراف» في العام 2012، تحدث فيه الكاتب بإسهاب وسخرية عن أحد المسؤولين في حديقة حيوان «غزة» والذي قام بدهن أحد الحميم بلون أسود مخطط ليحوله إلى حمار وحشي، بعد أن قام القصف الوحشي الإسرائيلي باستهداف حديقة الحيوان تلك في العام 2008 ضمن جدول أعمال عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية، وقتل وقتها الحمار الوحشي «الأصلي»، تجاهل صاحب المقال نية الرجل الصادقة بإسعاد الأطفال بحمار وحشي جديد بأي طريقة، وتحاشى ذكر تفاصيل هذه العملية العسكرية البشعة التي أنهت حياة مئات الفلسطينيين تحت الأنقاض، لم يعن الاسم «الرصاص المصبوب» أي شيء!

أصوات جديدة..

يحاول الإسرائيليون التضييل كعادتهم، ربما تدفعهم في ذلك الرغبة في استعطاف الرأي العام العالمي عن طريق قصص مركبة تزيج الأضواء عما يجري بحق على الأرض، لكن هل تستطيع إسكات الأصوات الكثيرة التي تتعالى في كل بقعة على بقاع الأرض؟ هل تستطيع إيقاف المزيد والمزيد من التظاهرات التي تجوب ساحات العالم؟ هل تقدر أن تمنع الأصوات الجديدة في الصحافة الأجنبية الملزمة والتي تتادي بضرورة تغيير سياسات المحاباة الفاضحة لهذا الكيان الغادر؟

هل تستطيع القطط والحمام والكلاب وأشباهها مما يدعى انتماءهم لفصيلة البشر أن تستجدي الاستعطاف اللازم بعد أن سالت دماء البشر أنهاراً في الشوارع؟ أم ستبقى صفارات الإنذار الرعب الدائم الذي يجعل كل منهم يشك بمغزى وجوده في ذلك المكان المقدس وعلى تلك الأرض المغتصبة!

جدوى؟! ولم لا تزال تلك الصواريخ تنهمر من القطاع المحاصر على الرغم من محاولات الإسرائيليين تسويته بالأرض؟!

«وجوه الرعب»

فلندع «شنيتزل» تهدأ من روعها قليلاً، ودعونا نراجع القليل من الأخبار الإلكترونية، صفحات «الفيستوك» الزرقاء تتحدث عن موضة جديدة في «إسرائيل»، عن مجموعة فيسبوكية تدعى «صور من داخل الملاجئ» أو بدقة أكبر «سلفي من داخل الملاجئ»، وال«سلفي» كما تعلمون أصبح موضة هذه الأيام، إنها صورة شخصية ملتقطة بكاميرا جهاز الهاتف المحمول لوجه أحدهم وهو يقوم بفعل ما، مهما كان عادياً أو سخيفاً، لتصبح في غضون أشهر الوسيلة الأكثر انتشاراً لتوثيق أحداث النهار كنوع عصري من المذكرات الشخصية.

واليوم يطالعنا «الإسرائيليون» بـ«سلفي» من داخل ملجأ الصواريخ، كنوع من التهكم الرقمي على حالة الرعب التي يعيشونها، وهامهم يتشاركون صور «وجوه الرعب» و«السخرية من حالهم» على صفحات الفيسبوك ليتم «التصويت» على الصورة الأجل! يعلق أحد الفلسطينيين في بلاد الشتات ببضع كلمات نارها تحت نافذة العرض على موقع «اليوتيوب» قائلاً: «الموتى لا يستطيعون التقاط الصور»!

«الرصاص المصبوب»..

تطالعنا موضة أخرى، هذه المرة على شكل مقطع «يوتيوب»، إنها الأغنية الضاربة «تسيفا أودم» أو بالعربية «الرمز الأحمر»، وهي الأغنية التي اعتمدتها وزارة دفاع العدو بديلاً عن صفارات الإنذار التقليدية في المدارس، حيث وجد الخبراء بأن الصفارة التقليدية «تسهر التلامذة بالإحباط والرعب» و«تمنعهم من التركيز»، تقول الأغنية في مطلعها بصوت هادئ محبب: «رمز أحمر.. رمز أحمر.. هيا يا صغار.. بسرعة.. بسرعة.. بسرعة.. إلى الأمان يا صغار»، حققت الأغنية نسبة متابعة مذهلة وتصدرت التقارير الإخبارية ككرة عبقرية «تغلب فيها

■ يسار صالح

لكن، لماذا أحدثكم اليوم عن هذه القطعة اللينة، فأكثر من 150 فلسطينياً، حتى الساعة، قد استشهدوا بصواريخ الحقد الإسرائيلي، دماء ودمار في غزة المحاصرة، وصمت عالمي لا يحرك ساكناً أمام هذه الإبادة الجماعية الوقحة، لهيب النار يلتهم ذلك السجن الجماعي الكبير في كل ساعة من كل يوم. ومع ذلك، يتصدر خبر «شنيتزل» صحيفة «جيروزاليم بوست»، «القطعة التي انتصرت على صواريخ حماس» كما عنوانت بالخط العريض، مما يدفعنا للغوص أكثر في الطريقة التي يتعامل فيها الإسرائيليون مع هذا الوضع، مع طريقتهم الخاصة في تشويه الأمور لإيهام المتابعين، لنصطدم بأمور غريبة عجيبة، تثير الضحك والغثيان في الوقت ذاته، وربما لن نسمع بها في مكان آخر.

لم يبدأ الأمر عند «شنيتزل»، تلك القطعة البريئة الجميلة، التي أصبحت بطل «الحرب الإسرائيلية»، والتي ظهرت في تسجيل مدته 12 ثانية لإحدى كاميرات المراقبة في الحي، يظهر هذه «البطل» وهي تقفز من بيتها الخشبي قبل أن تقسمه شظية أحد الصواريخ الفلسطينية، تهرع القطعة إلى مالكيها على الفور، الذين لم تكلف الصحيفة نفسها حتى عناء مقابلتهم، وهنا يتساءل البعض كيف عرفوا أنها تدعى «شنيتزل»؟!.. لا يهم، فالاسم تقليدي ومحبيب، وسيمدو جذاباً للقراء بلا شك! لكن، وبما أن الصواريخ الفلسطينية لا تقوى على قتل قطعة كما تدعي الصحيفة، لم لا تزال معظم وحدات الجيش الإسرائيلي في حالة استنفار قصوى تحاول جاهدة تحديد مكان إطلاق تلك الصواريخ دون

العولمة والحرف التقليدية



■ محمد علي شعبان

اختلفت الآراء حول العولمة وأثارها السلبية سواء على العالم، وعلى الدول النامية. والملاحظ بأن الأكثر تضرراً جراء النهج الذي تتبعه الشركات العابرة للقطاعات هو الدول النامية، حيث يجري إفقار المجتمعات وضرب الحرف التقليدية وتهديم دور المهنين ومحاصرتهم والتضييق عليهم حتى بلقمة العيش.

وتساعدنا في ذلك السلطات الحاكمة في تلك البلدان عبر سياسة التجويع والإقصاء والتهديم والقمع، وتسهيل تشكيل جسر عبور للعولمة المتوحشة مهددة فقراء العالم، ومستقبل ملايين من الناس الذين يعملون في قطاعات الإنتاج الحرفي، مستخدمة أدوات ووسائل تقليدية موروثة منذ مئات السنين. تتطلب المرحلة التي يمر بها عالمنا المعاصر بتقنياته المتطورة وثقافته الاستهلاكية، تحصين الأجيال الجديدة بقيم تعبر عن أصالة الشعب وعاداته وتقاليدته في مختلف مجالات العمل والإنتاج، وبشكل خاص في مجال الحرف التقليدية، التي تعتبر مصدر استقرار نفسي واقتصادي لدى الكثير من الأفراد والجماعات. مع أنه لا يمكن استمرارها إلا باعتماد العلوم العصرية بأساليب متطورة، ومواكبة كل ما هو جديد، ودعم الدولة للمهنيين والحرفيين، وتشجيع المبدعين وعدم احتكار العلم لشريحة اجتماعية معينة.

لهذا تعدّ حماية الحرف التقليدية بعد تطويرها وعصرنتها، مدخلاً هاماً لحماية قيم حضارية عديدة وهامة في أي مشروع ثقافي لحماية التراث الوطني والمجتمع. لكونه يعمل على حماية التراث الحرفي ويحافظ عليه، ويكسب الأجيال الشابة مهارات يدوية متنوعة ذات أهداف إنتاجية ووطنية.

يتعرض الحرفيون لتدمير مبرمج في مختلف مجالات الإنتاج الحرفي، على أيدي حفنة من الرأسماليين والبيروقراطيين الموجودين في موقع القرار. تسببوا بإنهاء آلاف الحرف التقليدية، وإعلان القيميين عليها إفلاسهم وبيع أدواتهم، بسبب الصراع غير المتكافئ بين الصناعات الرأسمالية المتطورة وبروز شرائح اجتماعية جديدة منافسة، لا يعينهم شيء سوى الربح. حاصروا المهنة والمهني العاجز عن استكمال طريقه نتيجة لقلة الدخل، وعدم قدرته المادية للحصول على المعلومات الهامة والمحتكرة، فاضطره للعمل مكرهاً عند غيرهم بآجور زهيدة، أو الهجرة التي أصبحت ملاذاً لمعظم الشباب في حال قدرتهم عليها.

تبرز أهمية قصوى لتوليد قوى شعبية ضاغطة لحماية الإنتاج المحلي والقوى المنتجة، خاصة في المجال الحرفي والصناعات الزراعية، بعد أن أصبح هاجس الشباب الآن هو النضال لإيجاد فرصة عمل. إن دور مؤسسات الدولة مهم جداً وأساسي، وهو شرط لا بد منه لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة ودائمة. فالدعوة إلى مساندة القطاع الخاص وتنشيطه وتشجيعه يجب ألا يكون على حساب القطاع العام مهما كانت الظروف.

فالقضاء الخاص غير مؤتمن للقيام بتنمية إنسانية عامة مستدامة دون إشراف مباشر من الدولة وحمايتها وتدخلها عند اللزوم لأن الهم الأساس للقطاع الخاص هو الربح، وما يتبعه من خلق فوارق طبقية بدلاً من احتضان القوى الشعبية المنتجة والعاملة في مختلف مجالات الإنتاج، لذلك لا بد من حماية الإنتاج الحرفي وتحويله إلى طاقة خلاقة تساهم في تضخيم الإنتاج وتعزيز ركائز التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

يحاول الاعلام الصهيوني استجداء عواطف المتابعين وإثارة قلقهم على اطفال المدارس الخائفين دون ان يفكر احد بالطائرات التي تقصف منزلاً فتقتضي على ثلاثة اجيال من ذات العائلة في ثوان!

المونديال: لا مفر.. فلامح الأزمة حاضرة!

المونديال، ألا أن «الالات» و«المكنات» و«الطواحين» الأوروبية، «على حد وصف المعلقين» تمكنت من الفوز في نهاية المطاف. فازت عملياً ومعنوياً؛ فالعمل المنظم الخالي من الارتجال، الذي يشبه المكنة فعلاً، تفوق على الفرديات والإبداعات الجمالية، التي تميزت بها فرق الدول الفقيرة تاريخياً «اللاتينية على وجه الخصوص».

حلت الحسابات والدراسات الدقيقة وعمل الأجهزة الفنية والإدارية محل بطولات المبدعين والمواهب الذين اجتذب منهم الكثير من الألقبة الشعبية في تاريخ كرة القدم. انعكس هذا الأمر على المشجعين الباحثين عن المتعة جوراً، فالهذيان المحمومة للمعلقين الرياضيين باتت تكفي وحدها لنعرف من سيفوز ويتفوق «تكتيكياً» في كل مباراة.

«المونديال - الأزمة»..

وأخيراً، غاب عن «المونديال - الأزمة» المقاتلون الأشداء، الذين أخرجوا الكرة من مسارها المألوف، وحولوها من لعبة بسيطة إلى حدث سياسي واجتماعي. من أمثال سقراط البرازيلي، ودييغو مارادونا، الذي مرَّ وجهه النخبة الانكليزية بهدف «اليد الإلهية» في مونديال 1986، بعد صراع إعلامي سبق المباراة اتخذ شكل الصراع بين الشمال الغربي والجنوب الفقير. وحل محل هؤلاء لاعبو الفرق «فوق الوطنية» في دوري أوروبا، الذين يجري بيعهم بعشرات ملايين اليوروات، ويتقاضون مبالغ خيالية.



الاجتماعية. المونديال في هذا البلد، كثير السكان والصاعد اقتصادياً والعريق كروياً، طرح إشكالية أولويات الإنفاق ما بين كرة القدم وبين الخدمات الاجتماعية الملحة. ما انعكس ارتباكاً غير مسبوق في تاريخ كرة هذا البلد.

في المقابل، وبالرغم من أن إبداعات بعض الفرق المتواضعة تمكنت من إقصاء العديد من فرق الدول الأوروبية الغنية، في بداية

صراع كروي..

لم تبقَ الصورة الوردية للمونديال - المتنافس على حالها طيلة المدّة التي عاشها؛ شهد هذا الحدث بدوره تحولات دراماتيكية من وحي الأزمة التي يشهدها العالم، والتي ندفع حصتنا منها على أرضنا. الخسائر المدوية للبلد المضيف، البرازيل، عكست أبعاداً ليست «كروية» فحسب، بل عكست أقصى التناقضات التي يعيشها البشر: الأزمة

■ محمد الذياب

عاش متابعو المونديال السوريون متعة تشجيع مواجهات تجري دون مجازر، دون الرصاص والقذائف، دون إراقة نقطة دم واحدة، اللهم بعض القطرات التي سالت نادراً أثناء الاحتكاكات العنيفة بين اللاعبين، فلاقت استنكاراً استثنائياً، وغريباً، من مشجعي الفرق المونديالية من السوريين، ليستحضروا الزمان الذي كان فيه مشهد الدماء نافراً..

الوجه الآخر للرياضة

ككل ما في هذه البسيطة من أمور، لها وجه جميل وآخر قبيح، كانت الرياضة أيضاً، وما يخفيه الوجه الأجل للفرح والسعادة التي تبدو على ظاهر الناس والمتابعين سواء في المدرجات أو في منازلهم، يقابله وجه آخر للتعاسة يخفى وراءه ألماً كثيرة تتحملها الشعوب الفقيرة والغنية على حد سواء..

■ بسام جميدة

والسعادة البادية للعيان من جراء المنافسات الرياضية التي تلهب الأكف بالتصفيق ماهي إلا عمليات تجميل لأنفس تحمل الكثير من القهر والعذابات، تجد في الرياضة متنفساً للروح وتفرغ تلك الشحنات الموجودة بداخلها..

تقلب مواجع الفقراء وتثير نهم الأغنياء

وما خسارة البرازيل المذلة منذ أيام بسباعية أمام ألمانيا في مونديال العالم الكروي إلا انعكاس لصورة قائمة تجري خلف كواليس البطولة التي تستضيفها دولة تعتبر من أقوى 20 دولة اقتصادياً في العالم،

استثمارات البطولة هي السياحة 3 ملايين سائح، والضرائب 30 مليار دولار، وتكنولوجيا الاتصالات والخدمات، وأن هناك فرص عمل تصل إلى 332 ألف فرصة عمل دائمة، و380 ألفاً مؤقتة، وحتى صناعة المنسوجات في البرازيل انتعشت بسبب المونديال.

إن البرازيل تملك رؤية واضحة لقيمة الرياضة اقتصادياً، وتملك 190 مليون شخص يعشقون ممارستها ومشاهدتها، وتملك شواطئ ومساحات لاستغلالها لانتشار الرياضة، كما تملك مناخاً يساعد على ممارسة الرياضة رغم الفقر الذي يحيق بهم، ولكن تلك الخسارة المذلة للفريق قلبت المواجع على الفقراء الذين كانوا يمتنون النفس بالفوز ليتمكنوا على مضض، ولكن الخسارة فجرت المواجع وها هي بلاد السامبا ملتتهبة بنيران الرياضة.

والمتابع للرياضة يلمس حجم الإنفاق على البطولات العالمية التي تقام في دول الخليج فمثلاً تستضيف الإمارات العربية أكبر البطولات العالمية وأقواها دون أن تصرف الحكومة عليها شيئاً، بل وفرت لها المكان الملائم ومن بعدها جذبت الاستثمارات إليها وحقق عائد لا يستهان به من المال، وكذلك سباق الفورمولا ون في البحرين والأمثلة كثيرة وتحتاج لمساحات واسعة للتدليل على أهمية الرياضة كعائد اقتصادي متميز.

أنها تسهم بشكل فعلي في إنعاش الخزينة العامة عبر الاستثمار فيها، وبناء الملاعب والصالات والاهتمام بالكفاءات الرياضية والكوادر الفنية، إذ أنها باتت تعتبر قطاعاً رائداً مثله مثل باقي القطاعات التنموية التي تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد.

الاستثمار في الرياضة

ويخطئ من يظن أن الاستثمار في الرياضة غير مجد، فالدول التي تسعى لاستضافة حدث عالمي والشركات التي ترعى الأحداث الرياضية والأندية المتفوقة التي يمتلكها الأثرياء وينفقون عليها، من شأنها أن تنعش اقتصاد البلد بشكل كامل من خلال توفير فرص العمل وجني الضرائب وزيادة أعداد السياح بل وتأمين المواصلات والمطارات والاتصالات بسوية عالية لتلك الدول وتسويق المنتجات الوطنية كافة، ناهيك عن كونها دعاية للبلد المستضيف أو الشركة الراعية. فالبرازيل التي تستضيف الآن مونديال العالم كانت تتفق 53% من ميزانية الرياضة على الرواتب، وكان القرار بتخصيص 20% فقط للرواتب، و80% على المشروعات والاستثمارات الرياضية، وإن 70 مليار دولار هي حصيلة استثمارات البطولة من البنية التحتية والمطارات والطرق والملاعب، وأن أهم

لكنها تضم بين جنباتها أكثر من سبعة ملايين برازيلي يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم وأكثر من 22 مليون يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، في الوقت الذي صرفت فيه على المونديال 14 مليار دولار فقط...!

ولو وزعوا المبالغ التي صرفت على المونديال لـ 30 مليون شخص فقير هناك لكان نصيب كل واحد حوالي 500 دولار ربما كانت فرحته بها ستكون أكبر من كل الأهداف التي يسجلها فريقه.

ذلك ملمح من ملامح الوجه الأسود للرياضة التي تستأثر باقتصاد الكثير من الدول التي ترى فيها وسيلة لجني الأرباح الطائلة مثلها مثل بقية المناحي الاقتصادية كالتيجارة والصناعة والزراعة والسياحة.

الوجه الأبيض للرياضة..

وحتى لانظم الرياضة كثيراً على أنها تسعى لسحب بساط الاهتمام والعناية من تحت أرجل الفقراء الباحثين عن لقمة عيشهم وعن مشفى مجاني يعالجهم، وعن مجانية التعليم وغيره من المكتسبات التي يرى فيها عامة الشعب أنها أولى من الصرف على الرياضة ومراقفها وأنشطتها. وهنا لابد من الإنصاف قليلاً على أن للرياضة دوراً كبيراً في نهضة الكثير من الدول وموارها. فقد تشكل رافداً هاماً لخزينة الدولة كما

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدة الله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 18/07/2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org



مسخ الإنسان!

يحدد «تشومسكي» عشر استراتيجيات تعمل بها قوى الهيمنة للتحكم بالشعوب: «استراتيجية الإلهاء تتمثل في تحويل انتباه الرأي العام عن المشاكل الهامة والتغييرات التي تقررها النخب السياسية والإقتصادية - ابتكر المشاكل ثم قدم الحلول: في البداية نبتكر مشكلاً أو موقفاً متوقفاً لتثير ردّة فعل معيّنة من قبل الشعب، و حتى يطالب هذا الأخير بالإجراءات التي نريدها أن يقبل بها - استراتيجية التدرج: لكي يتم قبول إجراء غير مقبول، يكفي أن يتم تطبيقه بصفة تدريجية - استراتيجية الإلتجاء إليها من أجل إكساب القرارات المكروهة القبول وحتى يتم تقديمها كدواء «مؤلم ولكنه ضروري» - مخاطبة الشعب كمجموعة أطفال صغار: تستعمل غالبية الإعلانات الموجّهة لعامة الشعب خطاباً وحججاً وشخصيات ونبرة ذات طابع طفولي. - إبقاء الشعب في حالة جهل وحماقة: العمل بطريقة يكون خلالها الشعب غير قادر على استيعاب التكنولوجيات والطرق المستعملة للتحكم به واستعباده. - معرفة الأفراد أكثر ممّا يعرفون أنفسهم: بفضل علوم الأحياء، وبيولوجيا الأعصاب وعلم النفس التطبيقي، توصّلت «النخب» إلى معرفة متقدّمة للكائن البشري، على الصّعيد الفيزيائي والنّفسي و أصبحت في حالات كثيرة قادرة على معرفة الفرد أكثر ممّا يعرف نفسه. - تشجيع الشعب على استحسان الرّداءة.. - تعويض التمرد بالإحساس بالذنب.» إن المعنى الوحيد لهذه الاستراتيجيات المعتمدة، هي محاولة «مسخ الإنسان» من حيث كونه كائن اجتماعي فاعل ومنتج، أي العودة به إلى زمن العبودية قياساً إلى مستوى التطور في ظل الثورة العلمية التكنولوجية، الأمر الذي يكشف حقيقة نظرة «الرأسمال» إلى الإنسان باعتباره «أرخص بضاعة» ومجرد مستهلك، صحيح أن هذه الاستراتيجيات تساهم في تشويش الرأي العام، وخط الأوراق، وتغييب الحقائق إلى حين.. ولكن ما لا نستطيع فعله هي الحقيقة الأساسية المتعلقة بكينونة الإنسان والتي تقول: إن عدم تلبية حاجات البشر، وعدم منحهم حقوقهم يجعل من هذا الكائن متمرّداً، وإن بقي هذا التمرد في حالة كمون في هذه المرحلة أو تلك.

بقعة ضوء: اضحك و«فضفض»!

■ نور أبو فراج

«لعب على الحبلين»

في الجزء العاشر من بقعة ضوء، من إخراج «عامر فهد» يطالعنا «باسم ياخور» بدور رجل أعمال وتاجر الأزمات فاحش الثراء لا ينفك يبكي على الوطن ويتغنى به من الخارج، بينما يجري صفقات مشبوهة «لتحريك عجلة الاقتصاد»، وبيع شحنات أسلحة وسيارات مفخخة. في إشارة لأن تاجر الأزمات «يلعب على الحبلين».

تتخصص مقولة الحلقة في السؤال الذي يطرحه المعاون على سيده حول سبب حبه الوطن إلى هذه الدرجة. تأتي الإجابة: «وطني صرلي سنين عايش فيه، بلهط، بسرقي، ببلع، ما حدا بيلتكشني أو يبقي يا محلي الكحل بعينك.. وطن التسامح كيف ما بدي حبو».

وفي لوحة «إحكو» من تأليف حازم سليمان يتم إنشاء «رابطة التحرر والتعبير». مهمتها دفع الناس للكلام والتعبير عن الغضب، لأنه وحسب قول رئيس الرابطة: «العيون مفتوحة علينا من هيئات المجتمع المدني والأمم المتحدة». تنظم الرابطة «ملتقى لا للصمت، مهرجان كشف المستور».

وبعد أن تفشل في دفع الناس للتعبير عن الغضب بالحسنى تستخدم معهم الإجبار. تتعلّق كل من يرفض انتقاد الأوضاع في البلاد. لتضيق البلاد بالمتكلمين. وتنتهي مقولة الحلقة بعبارة «لازم الناس تعيش بحرية ورجلها فوق رقبتها».

«عالمكشوف...!»

تقدم هذه الحلقات نماذج متميزة من حيث الفكرة والسيناريو وأداء الممثلين. لكن وبالرغم من الإبداع في توصيف المشكلة، لا يمكن للمشاهد عزل هذه اللوحات عن السياق كاملاً. كيف يمكن للمشاهد الغرق في بحر من السخرية اللاذعة. ثم العودة للبرنامج الرسمي للفضائية السورية أو قناة سما ليرى ألا شيء تقريباً يتغير؟ أو أن التغير ما زال في مناح عدة شكلية لا يتوافق مع عمق الأزمة. من الواضح أن الدراما والكوميديا السورية تجاوزت عتبة لا رجوع عنها. حينما يكاد يخلو عمل درامي من توظيف مفردات الأزمة وأطراف الصراع. تدخل داعش وقوى الأمن وعناصر الجيش الحر باعتبارهم أبطال أعمال درامية، ويتم التطرق لقضايا الفساد وتجار الأزمات، تتكرر ألفاظ من قبيل: «حرب، أزمة، صراع» لتوصيف التغيرات



أن ذلك الاستقلال ما يزال مطلباً شعبياً لم يتحقق حتى الآن. فيما ينظر آخرون لما تتجرأ على قوله الدراما اليوم باعتباره «غناء في الطاحون»، لن يغير من واقع الأمر شيئاً، باعتبار «الحكي ببلاش». وبهذا المنطق هل يعني ذلك أنه وبعد سنوات طويلة من التضيق على حريات الرأي، يحاول أصحاب القرار تكريس ثقافة ديمقراطية شكلانية، على النمط الأمريكي، حينما يسمح للناس تقريباً بقول ما يشاؤون، طالما لا يكون للكلام أي قيمة تذكر سوى «الفضفضة» والمتعة بممارسة مجرّنة للديمقراطية. لن يصق الجمهور ما تراه عيونهم في بقعة ضوء وغيره من المسلسلات باعتباره تغييراً جذرياً في الإعلام السوري والمؤسسات الثقافية الرسمية، قبل أن يروا انعكاس هذا المناخ الجديد في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية وكامل مفردات ومفاهيم الإعلام في سورية. وحينما يكون هذا الهامش من الحريات أداة حقيقية في الضغط والتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وليس مجرد بروباغندا شكلية أو رفعا للعتب أمام الدول الصديقة والمنظمات الدولية.

التي شهدها المجتمع السوري. إلا أن ذلك لا يمكن اعتباره بأي شكل من الأشكال «هبة» من أصحاب القرار الذين وسعوا هامش الحريات. بل الحقيقة أن تغير الواقع السوري وأولويات المواطنين، هي التي فرضت هذا التغيير وأجبرت الكتاب والفنانين وأصحاب القرار على الامتثال له والاعتراف به. لأن أي أعمال فنية قد تحاول تجاهله أو التعامي عنه، كانت سترمي في «مزال الفن والتاريخ»، من قبل كافة أطراف الشعب السوري بعيداً عن الانتماءات السياسية الضيقة. وبهذا المعنى، لا يحسب لبقعة ضوء أو غيرها من المسلسلات والبرامج السورية «جراتها» المفترضة في فرد الأوراق على المكشوف. لكن يصبح السؤال الحقيقي إلى أين تريد هذه الأعمال الوصول، بوصفها جزءاً من النتاج الثقافي السوري؟

منافذ للتنفيس والفضفضة..

تتهم العديد من هذه الأعمال اليوم، بأنها منافذ لتنفيس الاحتقان الشعبي. تحاول الإيحاء بأن هناك استقلالاً نسبياً للمؤسسات الثقافية والإعلامية عن القرار السياسي والاقتصادي والقضائي. بالرغم من

نضال سيجري كما لو أنك الآن هنا

مر عام على غياب نضال سيجري، الممثل المبدع والمدهش، تلميذ فؤاد الساجر وممدوح عدوان.. اجتمع أصدقاؤه وعائلته ورفاقه على خشبة «مسرح الحمراء» في دمشق لإحياء ذكره الأولى. وأعلن عن مهرجان يحمل اسمه سيطلق في أيلول المقبل ومشاريع عدة. من بينها العمل على مسرحيته «عطيل» التي تقدم قراءة تليق بالجنون السوري. وقدم فيلم وثائقي عن حياة الفنان الراحل تخلله مشاهد متعددة من مسرحياته.

رفاق المسرح عبّروا عن ألمهم لغياب عاشق الخشبة الأول، الذي كان يحلم بالسفر إلى أي بقعة سورية لتدريب هواة المسرح. لكن الوقت لم يسعفه لإقامة ورشات في كل المحافظات كما كان يخطط.

اهتم بالتفاصيل وأبعد في محاولة الوصول إلى درجة الكمال، أمن بإمكانية تنفيذ أي فكرة مجنونة على الخشبة. الرجل الذي اعتاد الحب وممارسه في الحياة، كان يسبر نفس الممثل ويطلع على حياته ليخرج منه أفضل ما فيه. شخصيات من لحم ودم يفردا نضال على الخشبة لتتجذب بها. وكانت النتائج تثبت نجاعة الأسلوب. بهذا الغنى والنضج الفني تعامل مع التلفزيون. واستغل قدرته على التماهي مع مختلف الأدوار والكاركتيرات للعود وفرض نفسه في خيارات صناعة الدراما، وبقي حضوره في السينما في أطار التجريب واكتشاف الذات حيث أدى دور المعتقل السياسي في فيلم «خارج التغطية». واضب على دعم التجارب المستقلة والمشاركة بها، حتى لو كان بعضها أقل سوية من اللازم.

